وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
نائب مدير مكلف بالدراسات ما بعد التدرج و البحث العلمي بمعهد الاقتصاد والتسيير
المركز الجامعي العربي بن مهيدي أم البواقي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي العربي بن مهيدي أم البواقي

86

معهد العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية

دائرة علوم التسيير

أثر التحرير الاقتصادي على النمو الاقتصادي

دراسة تطبيقية لتجربة الصين الشعبية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

اختصاص : منجمنت المؤسسات

إعداد الطالبة: صونية شتوان

إشراف الأستاذ: الدكتور: لخضر ديلمي

تاريخ المناقشة: 26 ماي 2008

لجنة المناقشة:

أ.د. السعدي رجال	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي أم البواقي	رئيسا.
د. لخضر ديلمي	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	مقررا.
د. عمار زيتوني	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	عضوا.
د.محمد الطاهر سعودي	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	عضوا.
أ.عبد الوحيد صوارمة	أستاذ مساعد مكلف بالدروس	المركز الجامعي أم البواقي	عضوا.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
نائب مدير مكلف بالدراسات ما بعد التدرج و البحث العلمي بمعهد الاقتصاد والتسيير
09/A19

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

مقدمة.....

الفصل الأوّل: نماذج النمو الاقتصادي..... 01

I. التحليل الكلاسيكي الجديد للنمو الاقتصادي: نموذج سولو..... 02

I. 1. عوامل الثورة الصناعية و النمو الاقتصادي..... 03

I. 1. 1. العامل الأخلاقي و الديني..... 03

I. 1. 2. العامل المؤسساتي..... 04

I. 1. 3. الإبداع التكنولوجي..... 06

I. 1. 4. العوامل الاقتصادية..... 08

I. 2. محددات معدل النمو 09

I. 2. 1. نموذج سولو و دالة الإنتاج الكلية..... 11

I. 2. 2. إدخال التقدم التقني في نموذج سولو..... 16

I. 2. 3. بعض أوجه القصور في التحليل النيوكلاسيكي للنمو..... 18

II. نماذج النمو الداخلي..... 19

II.1. دالة الإنتاج و الابتكار التكنولوجي..... 20

II. 2. إنتاج الأفكار و تراكم المعارف..... 21

II. 3. نماذج النمو الداخلي في إطار المنافسة الكاملة..... 24

II.3. 1. دالة الإنتاج و التعلم عن طريق الممارسة..... 24

II. 3. 1. 1. دالة إنتاج المؤسسات الفردية..... 24

II . 3 .1. 2. دالة الإنتاج الكلية..... 27

II. 3. 1. 3. المردودية الاجتماعية و الخاصة لرأس المال..... 28

II. 3. 2. ديناميكية النمو في نموذج رومر (1986)..... 30

II. 3. 3. نموذج رومر لسنة(1986) في مواجهة الحقائق المتجددة..... 32

II. 3. 3. 1. اختلاف معدلات النمو على المستوى العالمي..... 32

II. 4. نماذج النمو الداخلي في إطار المنافسة الاحتكارية..... 34
II. 4. 1. دالة الإنتاج بوجود سلع رأسمالية مختلفة..... 35
خلاصة..... 40
الفصل الثاني: التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي..... 42
I. نظريات التجارة الخارجية والمكاسب الستاتكية لتحرير التجارة الخارجية..... 43
I. 1. مكاسب التجارة الخارجية في الفكر الماركنتيلي..... 43
I. 2. مكاسب التجارة الخارجية في الفكر الكلاسيكي..... 44
I. 2. 1. مكاسب التجارة الخارجية عند ادم سميث..... 45
I. 2. 2. مكاسب التجارة الخارجية عند ريكاردو..... 46
I. 2. 3. مكاسب التجارة الخارجية عند جون ستيوارت ميل..... 49
I. 3. مكاسب التجارة الخارجية في الفكر النيوكلاسيكي..... 52
I. 3. 1. مكاسب التجارة الخارجية في نظرية (هكشر– اولين)..... 52
I. 3. 2. مكاسب التجارة الخارجية في نظرية (هكشر، اولين، ساموسون)..... 53
I. 3. 3. مكاسب التجارة الخارجية في نظرية (سطولبر–ساموسون). 55
I. 3. 4. مكاسب التجارة الخارجية في نظرية دورة حياة المنتج..... 55
I. 4. نظريات الحماية و مكاسب حماية التجارة الخارجية..... 56
I.4 . 1. مكاسب الحماية المهذبة..... 57
I. 4. 2. مكاسب الحماية الدفاعية..... 59
I. 4. 3. مكاسب حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق..... 61
I. 4. 4. مكاسب الحماية لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية..... 62
II. علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي..... 62
II.1. طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي..... 63
II. 2. تطور العلاقة بين نظرية التجارة الخارجية و نظرية النمو 64

II. 3. التجارة الخارجية، عوائد التقدم التكنولوجي و النمو الاقتصادي... 65
II. 4. بعض الدراسات التجريبية لعلاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي..... 70
III. تطور حرية التجارة الخارجية و تزايد أهميتها في الاقتصاد العالمي..... 74
III. 1. تطور حرية التجارة الخارجية..... 74
III. 1. 1. تحرير التجارة الخارجية من ألغات إلى منظمة التجارة العالمية..... 75
III .1. 2. تقييم عام لنشاط ألغات و منظمة التجارة العالمية..... 77
III. 2. تزايد أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي..... 78
III . 2. 1. تغير تركيب التجارة الدولية 79
III. 2. 2. تغير تيارات التبادل 80
III. 3. تحديات الدول النامية في ظل النظام التجاري الجديد... 82
خلاصة 84
الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي..... 85
I. مفهوم ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر..... 86
I. 1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر..... 86
I. 2. تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي..... 88
I. 3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 94
I. 3. 1. المحددات الخارجية..... 95
I. 3. 2. المحددات الداخلية..... 96
II. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي..... 106

II. 1. طبيعة العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو 107

الاقتصادي.....
II. 2. علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الفكر النيوكلاسيكي..... 108
II. 3. علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في نظرية النمو الداخلي..... 111
II. 3. 1. الاستثمار الأجنبي المباشر و عوائد التقدم التكنولوجي.... 113
II . 3. 2. الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي..... 119
III. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الخارجية..... 124
III .1 . الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار منظمة التجارة العالمية..... 125
III. 1 .1. الغاية من الاتفاق 125
1.III . 2. نطاق و فترة التطبيق..... 126
III. 2. التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة..... 127
خلاصة..... 132
الفصل الرابع: التحرير الاقتصادي في الصين و أثره على النمو..... 134
I. خلفية عن تطورات الاقتصاد الصيني 138
I. 1. الواقع الاقتصادي في الصين ما بين، 1950– 1976..... 139
I. 2. الإصلاحات الاقتصادية الداخلية في الصين ابتداء من1978..... 141
I. 2. 1. إصلاح نظام الأسعار..... 141
I. 2. 2. إصلاح القطاع الصناعي و مؤسسات الدولة و إنشاء القطاع الخاص..... 142
I. 2. 3. إصلاح النظام المالي و البنكي 143
I. 3. تحرير التجارة الخارجية في الصين و زيادة أهميتها عالميا..... 146
I. 3. 1. إصلاح السياسة التجارية..... 146
I. 3. 2. ارتقاء أهمية التجارة الخارجية في الصين..... 151
I. 4. الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية المباشرة 154

I. 4. 1. تحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة 155
I. 4. 2. تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة و أهميتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة..... 157
I. 4. 2. 1. إجراءات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المناطق الخاصة 158
I. 4. 2. 2. مزايا تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة..... 159
I. 4. 3. تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين..... 159
II. تقدير العلاقة السببية بين التحرير الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الصين..... 162
II. 1. نموذج الدراسة و متغيراته 162
II. 2. اختبار جدر الوحدة..... 164
II. 3. اختبار التكامل المشترك..... 168
II. 4. تقدير النموذج..... 169
II. 5. الدراسات السابقة..... 172
II. 6. تقدير العلاقة السببية بين الصادرات و النمو..... 177
II. 6. 1. تقدير نموذج تصحيح الخطأ لأنجل و غرانجر..... 178
II. 7. الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الصين..... 180
III. التحرير الاقتصادي و توطين التكنولوجيا في الصين..... 191
III. 1. أهمية نمو و تنوع التجارة الخارجية 191
III. 2. استغلال الصين للأسعار التنافسية في تطوير تجارتها الخارجية..... 194
III. 2. 1. تطور الميزة النسبية في الصين..... 194
III. 2. 2. دور الاستثمارات الأجنبية في دعم الميزة النسبية في الصين..... 196

III. 3. إستراتجية تحويل التكنولوجيا وتطوير البحث لدعم الميزة النسبية وتنويعها 198
III. 3. 1. إستراتجية البحث و التطوير في الصين..... 198
III. 3. 2. ارتقاء الصين في الصناعات عالية التقنية وأهمية تبادل المنتجات الوسيطة في ذلك 202
III. 4. دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعات عالية التقنية في الصين..... 206
III. 5. سياسة التكتل و دورها في تطوير المنتجات الصينية..... 210
III. 5. 1. دعم التكتل الإقليمي في منطقة آسيا..... 210
III. 5. 2. دعم التكتل الدولي..... 213
خلاصة..... 214

نتائج واقتراحات..... 215
قائمة المراجع..... 220
قائمة الأشكال..... 233
قائمة الجداول..... 235
ملخص..... 237

مقدمة:

تتمتع بعض البلدان بنمو اقتصادي مرتفع، في حين تعاني بلدان أخرى من انخفاض معدلات النمو إلى أدنى المستويات. ففي الفترة الممتدة بين سنة 1975 و 2003 حقق أكثر من نصف عدد البلدان في العالم معدلات نمو سنوية للناتج المحلي الإجمالي الفردي تقل عن 1% و بالفعل ازداد فقر ثلث العدد الإجمالي لجميع البلدان. و كان من المحتمل أن يكون هذا العدد اكبر من ذلك، إذا كان بالإمكان إضافة معطيات 35 بلدا آخر لا تملك مؤسساتها حتى القدرة على جمع إحصائيات يعتمد عليها.

و يسعى الاقتصاديون بصورة متزايدة لربط هذا الأمر بتحرير التجارة الخارجية و تدفق رأس المال الأجنبي. فقبل 230 سنة بين ادم سميث أن مستويات الإنتاجية و النمو يعتمدان على التخصص و يعتمد هذا الأخير بدوره على مدى اتساع السوق، و أن السوق الدولية للسلع تسمح بزيادة التخصص و بمردودية أعلى للابتكارات، و بزيادة كونية في مستويات الإنتاجية و بالتالي في معدلات النمو. كما مثل نموذج (اكشير– اولين– ساموسلون) الأساس القاعدي في تحليل قضايا التجارة و النمو في الاقتصادات المفتوحة. و يركز هذا النموذج على هبات الطبيعة و الميزة النسبية للبلدان (رأس المال و العمل و الموارد الطبيعية) بحيث تنزع هذه الأخيرة إلى تصدير السلع التي يتم إنتاجها باستخدام واسع لعوامل الإنتاج الأكثر **وفرة بها**. و لكن التغيرات الحاصلة و ظهور نماذج التجارة في إطار المنافسة غير الكاملة قد غير العديد من معطيات ذلك التحليل، و قد أخذت اتجاهات حديثة في الظهور أبرزت أهمية تشكيل رأس المال البشري، كما أدت إلى ظهور نماذج النمو الداخلي التي شكلت إطارا يسمح بإبراز الصلات **النظرية** الموجودة بين التحرير الاقتصادي و النمو الاقتصادي و تسمح بالقول بان التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر يقودان إلى النمو.

و من جهة أخرى، استخلصت جل الدراسات التطبيقية التي جرت خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1970 و 1990 وجود اثر سببي موجب للانفتاح على النمو الاقتصادي. و بهذا تم الحصول على النتائج التي توقعتها النظرية الاقتصادية، و قد كانت هذه الدراسات بمثابة دعائم للتوصية بضرورة انتهاج سياسات التحرير الاقتصادي كما جاء في اتفاق واشنطن. و بعد

سنوات التسعينات بدأ الشك حول صدقية هذه الدراسات يتسرب إلى الباحثين بالنظر إلى النتائج الاجتماعية التي أفرزتها سياسات تحرير التجارة الخارجية و تدفق رأس المال الأجنبي. و قد أدى هذا إلى ظهور التيار المناهض للعولمة و الذي يعتقد بان صندوق النقد الدولي و كافة المنظمات الدولية التي تسير في طريقه هي عبارة عن منظمات استغلالية في العالم و ذلك بمقياس ضحايا سياستها من فقراء العالم، أو حتى بمقياس ضحايا الإجراءات البوليسية العنيفة التي تواجه مظاهرات الخبز و البطالة و الغلاء، و كلها مشكلات يعد صندوق النقد الدولي مسؤولا عنها.

و ضمن هذا الإطار وجه جوزيف ستيغليز stigliz سهام نقده لأسلوب إدارة صندوق النقد الدولي و اعتبرها سبب الأزمة التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا سنة 1997. و دعا إلى ضرورة تجاوز اتفاق واشنطن. و قد دعمت دورة منظمة التجارة العالمية في سثيالث هذه الرؤيا في دورتها سنة 1999. و منذ ذلك التاريخ أصبحت المساهمات العلمية حذرة حول العلاقة بين تحرير التجارة و النمو الاقتصادي، حيث دعا Rediguez إلى إعادة النظر في نتائج بحوث كل من دولار و رومر. كما أصبحت المواقف اتجاه العلاقة بين التحرير الاقتصادي و النمو الاقتصادي أكثر إثارة للجدل حيث أكدت CNCUD سنة 2004 أن البلدان ذات الانفتاح الاقتصادي المعتدل هي التي حققت أفضل النتائج الاقتصادية.

و يقودنا المسح السابق إلى ضرورة إعادة النظر في مبدأ **الانفتاح الاقتصادي**، إلا أن الانفتاح يبقى أحد الشروط اللازمة للنمو. فإذا عدنا إلى الوراء و ألقينا نظرة واسعة عبر القرن الماضي فمن الصعب العثور على دليل ثابت يؤكد إمكانية النمو دون الانفتاح على العالم الخارجي.

و من اجل **الإلمام بالموضوع** محل الدراسة فان ذلك يفرض علينا **المتطلبات المنهجية** التالية:

1. **الإشكالية:** مما سبق يتضح لنا أن الجدل حول العلاقة بين التحرير الاقتصادي و النمو الاقتصادي لازال قائما بين الاقتصاديين و لم يحسم بعد. و تشكل دراستنا مساهمة متواضعة في هذا الجدل، هدفها الإسهام في اختبار العلاقة بين التحرير الاقتصادي و النمو الاقتصادي

متخذة من الصين الشعبية نموذجا للدراسة. و يمكننا تحديد المشكلة الأساسية لهذه الدراسة في السؤال التالي:

هل تدعم تجربة الصين الشعبية الدعوى القائلة بان التحرير الاقتصادي يؤدي إلى النمو الاقتصادي؟

و بغرض الإجابة عن التساؤل الرئيسي للبحث، فإننا مطالبون بالإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي؟
- ما علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في الفكر النظري و التطبيقي؟
- ما علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي في الفكر النظري و التطبيقي؟
- هل تدعم تجربة الصين الشعبية النتائج المتوصل إليها في القسم النظري؟

2. **الفرضيات:**

تتطلب الإجابة على التساؤل الرئيسي و التساؤلات الفرعية، توضيح الفرضيات التي تمثّل احتمالا وإمكانية لحلّ المشكلة محل الدراسة. و يمكننا صياغة هذه الفرضيات على الشكل التالي:

- هناك اثر ايجابي لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي؛
- يرتبط نمو الناتج المحلي بعلاقة طردية مع تدفق الاستثمارات الأجنبية؛
- يساعد التحرير الاقتصادي على نشر التكنولوجيا عبر قناة السلع و الخدمات و خصوصا سلع الاستثمار؛
- على المستوى الجزئي يؤدي التحرير الاقتصادي إلى دفع المؤسسات للبحث عن زيادة الإنتاجية و التواؤم مع الطلب، و ضمن شروط معينة يؤدي إلى تسريع عملية الابتكار؛
- يفرض التحرير على المجتمعات عقلنة مؤسساتها و خصوصا قطاع التعليم للاستفادة من التكنولوجيا.

3. **مجال الدراسة (دراسة حالة الصين الشعبية):**

لقد أصبحت الحجج المطروحة في النقاشات المتعلقة بالتبعات الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية و تدفق رأس المال الأجنبي قضية رئيسية في النقاش الدائر حول كيفية تحقيق أفضل النتائج من عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي. و توفر هذه التحولات الاقتصادية بدورها طفرة طبيعية غير مسبوقة بشان ملاحظة تحرير التجارة الخارجية و تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الاقتصادات التي تكون عمليا منفتحة على التجارة الخارجية و رأس المال الأجنبي. و نرى بان الصين هي أفضل بلد لدراسة اثر التحرير الاقتصادي على النمو الاقتصادي، فقبل ثلاثين عاما كانت الصين تحقق معدلات نمو متواضعة و لازالت تملك بشكل أساسي نفس الموارد الطبيعية الأساسية التي كانت لديها في تلك الفترة، كما ظل نظامها السياسي بدون تغيير نسبيا على مر السنين، و لكنها اليوم تتمتع بمعدلات نمو عالية، تعد من أحسن المعدلات على الصعيد العالمي. فلقد فتحت الصين اقتصادها أمام حركة السلع و الخدمات و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تمتلك حاليا أعلى مستوى من مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي.

و مع هذا و نظرا لارتفاع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين يمكننا أن نطرح التساؤل التالي: كيف يمكن تعميم النتائج المتحصل عليها بالنسبة للبلدان النامية الأخرى؟ و نعتقد أن هذا ممكنا بالنظر لعدم وجود دليل في تاريخ الصين يشير إلى أن الآليات الضمنية التي تسببت في الآثار التنموية الايجابية للتحرير الاقتصادي يمكن أن تعمل في الصين على نحو مختلف عن أي اقتصاد ثاني آخر. إن بقية البلدان النامية مثلها مثل الصين في حاجة ماسة على الأقل إلى رأس المال المستثمر و نقل التكنولوجيا و أسواق التصدير. و إذا كان للتحرير الاقتصادي آثار اقتصادية ايجابية في الصين ينبغي أن يسفر عن أثار اقتصادية ايجابية في أماكن أخرى.

4.أهداف و أهمية الدراسة:

يمكننا ايجا زها في ما يلي:

- **تعد** دراسة العلاقة بين النمو و التحرير الاقتصادي بمنهاج تحليلي جديد، يركز على التأثير المتبادل بين كل من النمو الاقتصادي و المؤسسة و ظاهرة التحرير الاقتصادي، حيث تهدف إلى تبيان أن النمو الاقتصادي مرتبطا ارتباطا وثيقا بما يجري داخل المؤسسات و قدرتها على الابتكار، هذا الأخير (الابتكار) يتأثر بشكل كبير بالتحرير الاقتصادي و بقدرة المؤسسة على الاستفادة من التكنولوجيا و تطويعها لزيادة قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي في ظل العولمة؛
- يعتبر الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية فرصة تاريخية لحرق المراحل التاريخية و اللحاق بالدول المتقدمة، و قد استطاعت بعض الدول في ظل العولمة أن تختصر مراحل التقدم و أن تحدث طفرة كبيرة في نظم و معدلات الإنتاج و يرجع الفضل في ذلك لما يسمى بالاقتصاد المعرفي الجديد أو اقتصاد تكنولوجيا المعلومات و الذي بفضله دخلت بعض الدول النامية في عداد الدول المتقدمة، و خير مثال على ذلك الصين رغم بعض المشاكل التي رافقت ذلك؛
- أهمية دراسة مرتكزات النمو الاقتصادي الصيني النابعة من تميز التجربة التنموية في الصين و خصوصيتها و أهميتها بالنسبة للوطن العربي و مؤسساته، و منها الجزائر، بعد أن أصبحت الصين المستهلك الثاني للطاقة في العالم، كما أن منتجاتها بشتى أصنافها غزت كل الأسواق العالمية. و تشكل التجربة الصينية مفارقة بالنسبة للنظرية الاقتصادية التقليدية؛ بحيث يمثل نمو الإنتاجية القوة المحركة للنمو الاقتصادي في الصين و ليس رأس المال. كما أن معدلات النمو العالية بنيت على انتهاج سياسة الباب المفتوح من اجل تخفيض الفجوة التكنولوجية و تنشيط التجارة الخارجية و خلق قاعدة إنتاجية متطورة و متنوعة بالتنسيق بين الاستثمار المحلي و الأجنبي.

5. منهجية الدراسة و أدوات التحليل:

سيتم إتباع المنهج العلمي الذي يتميز بالخصائص التالية:

- أن تعتمد الدراسة على مفاهيم معرفة مسبقا، قابلة للقياس امبريقيا مرتبطة فيما بينها في شكل صيغ و نظريات؛
- الموضوعية و التي تنص على أن تعتمد الدراسة على طرق خالية من كل ذاتية؛
- الطابع المنهجي للدراسة؛
- إمكانية رفض فروض الدراسة بالاعتماد على الأدوات التي تمكن من اختبار الفروض؛
- موقف الباحث يجب أن يكون نقديا، إذ يجب عليه ألا يقبل سوى ما تثبته الوقائع و هذا حتى إثبات العكس.

و لكي تلم الدراسة الحالية بهذه المتطلبات اعتمدت على طريقتين لاختبار الفروض:

1. طريقة غرونجر و انجل لفحص الارتباط النسبي بين الصادرات و النمو الاقتصادي تلافيا لوجود ارتباط زائف؛
2. الإستراتجية التحليلية المعيارية التي تستخدم بيانات الاقتصاد الكلي على مستوى الدولة، و التي تربط بين مستويات النمو و مستويات الاستثمار. و قد قامت الدراسة بمقارنة مباشرة بين أداء الشركات ذات الملكية الأجنبية و أداء الشركات ذات الملكية الصينية.

6. تسلسل الدراسة:

اتساقا مع ما قيل أعلاه جاءت الدراسة في أربع فصول و خلاصة. استعرض الفصل الأول منها مفاهيم و محددات النمو في الفكر النظري. حيث خلص أن أهم عوامل النمو تتمثل في الابتكار التكنولوجي الذي تقوم به المؤسسات.

أما الفصل الثاني فقد استعرض علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي، و استنتج أن نظريات النمو الحديثة قد مكنت من دمج كل من نظرية النمو و التجارة الخارجية حيث تعبر التجارة الخارجية عن إحدى قنوات انسياب التكنولوجيا على المستوى الدولي.

في حين فان الفصل الثالث فقد درس علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي مبرزا دوره في النمو من خلال تأثيره على انتقال التكنولوجيا نحو الاقتصاد المضيف و الشروط الواجب توفرها لحدوث هذا الانتقال.

و في الأخير خصص الفصل الرابع لاختبار فروض الدراسة، أي نتائج القسم النظري استنادا إلى معطيات التجربة الصينية خلال الفترة 1978– 2005 .

و نختم البحث بجملة من النتائج و الآفاق.

القسم النظري

الفصل الاول

الفصل الأول:
نماذج النمو الاقتصادي

إن الهدف الأساسي من هذا الفصل، هو إعطاء خلفية نظرية للتحليلات و الاستنتاجات التي توصلنا إليها في الفصول اللاحقة.

في المبحث الأول نقوم بعرض مفهوم النمو و التحليل الكلاسيكي الجديد للنمو مركزين على نموذج سولو، الذي يعتبر أساس بناء نماذج النمو الداخلي. و في المبحث الثاني سنعرض نماذج النمو الداخلي، التي تعتبر ركيزة من الركائز التي بواسطتها تمت المزاوجة بين كل من نظرية التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر و نظرية النمو الاقتصادي.

I. التحليل الكلاسيكي الجديد للنمو الاقتصادي: نموذج سولو(Solow):

يمكن تعريف النمو الاقتصادي بانه الزيادة في **الناتج القومي الإجمالي الحقيقي** أو في **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** في المدى المتوسط أو الطويل. كما يمكن تعريفه أيضا؛ على انه عبارة عن ارتفاع معدل الدخل الفردي[1]. ويعرف معدل الدخل الفردي على انه الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان في الدولة المعنية. و يعتبر هذا المفهوم ضيق النظرة؛ كونه ينحصر في الظواهر الكمية فقط، و لهذا السبب يفضل مفهوم التنمية الاقتصادية الذي يعد أكثر شمولية؛ إذ يأخذ بعين الاعتبار الظواهر النوعية المتمثلة على الخصوص في الظواهر الإنسانية، الثقافية، المحيط...الخ.

و لا يمكن اعتبار النمو الاقتصادي ظاهرة طبيعية؛ بل انه يمثل حدثا تاريخيا استثنائيا ظهر حديثا في بريطانيا العظمى في القرن الثامن عشر، ثم امتد إلى مجموعة أخرى من الدول الغربية؛ مثل فرنسا و ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و ايطاليا خلال القرن التاسع عشر والى عدد آخر من البلدان خلال القرن العشرين، ولكن في المقابل؛ هناك عدد كبير من الدول عجزت في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب[2]. و يعنى تحليل ظاهرة النمو الاقتصادي بمسالتين مهمتين؛ مسالة انطلاق النمو الاقتصادي و مسالة وتيرة النمو الاقتصادي.

وترتبط عملية انطلاق النمو الاقتصادي بمجموعة من التغييرات الهيكلية للاقتصاد، تسمح بالمرور من اقتصاد ستاتيكي، إلى اقتصاد ديناميكي يلعب فيه قطاع الصناعة دورا مهما في جذب نسب متزايدة من الموارد المنتجة. و لهذا فان مرحلة الثورة الصناعية تشكل مرحلة الإقلاع الاقتصادي (take-off).

أما فيما يخص وتيرة النمو؛ فإنها تعني معدل نمو الناتج أو الدخل خلال مرحلة معينة؛ و يتعلق الأمر بتفسير معدل النمو المتوسط مع إهمال التغيرات الظرفية العارضة

---

1 Simon Kuznets , croissance et structure économiques, édition Calmann-Lévy 1972, p.113

[2] دكتورة سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، 27شارع فهد السالم،الطبعة الأولى ص.191

على المدى الطويل. و السؤال المطروح، لماذا تكون معدلات النمو مرتفعة في مراحل معينة، في حين تعرف مراحل أخرى معدلات نمو منخفضة؟ إن التحليل هنا يجب أن يكون ستاتيكيا و يرتكز على أرقام و نماذج محددة.

و على الرغم من اختلاف التحليلات الي تناولت بالدراسة موضوع التغيرات الكمية و الهيكلية التي لحقت بمختلف الاقتصاديات، إلا أنها تستند كلها على نظرية النمو الاقتصادي، و كذا العديد من الميكانيزمات التي يمكن أن تكون لها قيمة تفسيرية في هذين المجالين[1].

I. 1. عوامل الثورة الصناعية و النمو الاقتصادي:

إن الثورة الصناعية التي ظهرت في بريطانيا خلال القرن الثامن عشر لتمتد الى بلدان اخرى كما اسلفنا القول هي نتاج العديد من التطورات التى تلاقت لتصب كلها في اتجاه واحد؛ بحيث لعبت بعض هذه التطورات دور المسبب ، في حين عمل البعض الأخر على تهيئة المناخ الملائم لها. ونظرا لكثرة هذه التغييرات فإننا تعمدنا تجميعها في العوامل التالية: عوامل أخلاقية، مؤسساتية، تقنية و اقتصادية[2].

I. 1. 1. العامل الأخلاقي و الديني:

أسهم تطور العوامل الدينية و الأخلاقية في حدوث الثورة الصناعية؛ فتحت تأثير المذهب البروتيستاني أصبح ينظر الى بعض الانشطة التى كان يدينها المذهب الكاثوليكي على أنها أنشطة مشروعة و مرغوبة على غرار القرض بفائدة. كما أصبح البحث عن الربح من الأمور العادية و المقبولة اجتماعيا[3]. و في هذا الاطار يمكن النظر الى الرحلات الاستكشافية و الحملات الاستعمارية التي قام بها بعض المغامرين على أنها نتاج الرغبة الجامحة في الثراء.

1E.Malinvaud, théorie macro-économique :comportements, croissance, édition, dunod, 1981, p :397-

[2] pierre maillet , la croissance econmique, que sais je, P.u.f., 1979 ,pp.47-61

[3] gean Pierre donjon, histoire des fais économiques et sociaux :une analyse par les modes de production .o.p.u, 1990, p.12

I. 1. 2. العامل المؤسساتي:

لقد لعبت المؤسسات دورا هاما في الثورة الصناعية. و تعتبر بريطانيا من البلدان التي عملت مبكرا على فصل قانون الأفراد عن الشركات الإقطاعية، و من هذا المنظور زعمت مدرسة حقوق الملكية بقيادة Douglass North بان تطوير الملكية الفردية يمثل العامل الرئيسي للثورة الصناعية. و الظاهر فان الحق في الملكية هو حق متاح للجميع بدون استثناء؛ و قد أدرك المجتمع الانكليزي عدم فعالية الملكية الجماعية بالمقارنة مع الملكية الفردية: في مرحلة التسييج "enclosures"، كانت المراعي أو المروج العامة " pâtures " ملكية عامة ، يقصدها مربوا المواشي بدون استثناء. و لكن هذا النوع من الملكية لم يكن من الأمور المرغوب فيها؛ لان المنتفعين لا يستغلونها بشكل جيد، كونهم على دراية بان أشخاصا آخرين سيستفيدون منها لاحقا. و شيئا فشيئا تم تسييج المراعي العامة التي أهملت، و حولت إلى ملكيات خاصة في القرن الثامن عشر. وهكذاسمح تسييج الاراضي بظهور مستثمرات زراعية خاصة. و لم يكد هذا الشكل من التنظيم يأخذ سبيله إلى التطبيق في بريطانيا أولا ، ثم بعد ذلك وعلى نحو تدريجي في باقي أنحاء أوربا، حتى أصبح بالإمكان ادخال تكنلوجيات جديدة في مجال الزراعة[1]. واتصفت الابتكارات التقنية أول الأمر بالبساطة، إذ بدأت في صورة تحسينات على المحراث والمعدات الأساسية، ولكن حدثت بعض الإبتكارات المهمة في مجالي آلات البذر و الدرس. وظل المجال محدودا فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر جديدة للطاقة حتى القرن التاسع عشر، وقتها بدأت جهود صادقة العزم من أجل استخدام المحركات البخارية في المزارع البريطانية.

وأصبحت المزارع النموذجية دعاية رائدة للممارسات الزراعية الجديدة في بريطانيا خلال منتصف القرن التاسع عشر و تحولت بهذا إلى مزارع مسيجة بالكامل لحساب مالك

[1] ار.ايه بوكان، الآلة قوة و سلطة، ترجمة شوقي جلال، إصدار المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، الكويت، تموز، 2000، ص. 92

أو مستأجر واحد يستخدم فريقا قابلا للتغيير من الأجراء العاملين تحت إشرافه و توجيهاته. و كانوا عادة يمتلكون بنايات تقام في الغالب بترتيب محدد حول فناء مزود بأجهزة لتوصيل المياه ، و محرك آلي متنقل يعمل بالبخار لتزويد الآلات الزراعية بحاجتها من الطاقة المحركة. واهتموا أيضا بتصريف المياه الزائدة من الأراضي المزروعة، وحرث التربة و تمهيدها في مواعيد منتظمة. وتوفر المروج الخضراء العشب الجاف طعاما للحيوانات في الشتاء، كما يتم جز الصوف بصورة منتظمة من ماشية المقاطعة. و يعتبر هذا النمط من المزارع نتاجا مباشرا للثورة الزراعية و شاع تماما منذ العام 1850 في كل أنحاء البلاد، وتميز قبل كل شيء بربحيته التي تعد سبب نجاحه.

هناك أمر آخر يتعلق بالملكية يكتسي أهمية كبيرة ألا و هوالاختراع أو بالأحرى العمل التدريجي ببراءة الاختراع، أو بصورة اشمل حماية الملكية الفكرية. إذ كان من بين السبل التي التمستها الدول لشجيع الابتكارات التى يمكنها ان تهيئ لها ميزة عن منافسيها أن منحت المخترعين حق الاحتكار بما يكفل لهم جزاءا ماليا لقاء افكارهم[1]. وتعدل المفهوم بطريقة ملائمة بحيث يمنح المخترع براءة مما يهيئ له فرصة تحقيق عائد مالي مقابل استثمار افكاره وبذلك يكون للمخترع وحده حق الاستفادة باختراعه خلال فترة محددة و بفضل العمل بهذا المبدأ، فان المخترعين يعرفون مسبقا بان اكتشافاتهم سوف تكون محمية، و أنها سوف تضمن لهم مكافأة، مما يحفزهم على تطوير أفكارهم من اجل تحقيق اكتشافات جديدة. و إن أهم شيء من وجهة نظرنا بالنسبة لنظام براءة الاختراع، هو وجوده في حد ذاته الذي يعبر عن الاقرار بحق الفرد و بأنه جدير بهذا الحق ومن ثم فهو عنصر عالي القيمة من بين العناصر التكنولوجية.

I. 1. 3. الإبداع التكنولوجي:

[1] المرجع السابق مباشرة، ص.61

يشكل التطور التقني شرطا ضروريا للثورة الصناعية، و لولاه، لما كانت هذه الثورة لتعطي ما أعطته من انجازات. و قد سارت الإبداعات الرئيسية في اتجاهين:

الاتجاه الأول: و يتمثل في إحلال الآلة محل القوة العضلية للانسان و الحيوان؛

الاتجاه الثاني: و يتمثل في استبدال المواد الأولية من اصل حيواني او نباتي، بمواد أولية أحفورية، و خاصة الفحم الحجري.

و يمكن اعتبار الآلة البخارية الخطوة الأولى في ميدان الابتكار؛ فمنذ بداية القرن السابع عشر تم استخدام أول آلة بخارية لتشغيل المضخات (براءة اختراع منحت ل Savary سنة 1698)؛ ثم تلى ذلك اختراع آلة بخارية أخرى بمكبس من طرف Newcomen سنة 1705، تقوم بضخ المياه في المناجم؛ أما الاختراع الرئيسي؛ فهو الاختراع الذي قدمه James Watt سنة 1768؛ و الذي يتيح استخدام الآلة البخارية في جميع المجالات الصناعية بفعالية مرضية[1].

كما شهدت الثورة الصناعية تغيرات مهمة ارتبطت بالتحول الى أنواع وقود الفحم فبحلول منتصف القرن التاسع عشر تم التحول بالكامل الى فحم الكوك.ونظرا للصفات الجيدة لفحم الكوك أصبح بالامكان اقامة افران صهر اكبر حجما كما امكن تطبيق نظام دفعة الهواء الساخن مسبقا مما زاد من انتاجية وكفاءة الصناعة.

كما عرفت صناعة الغزل و النسيج العديد من الاختراعات ساعدت على النهوض السريع بهاته الصناعة بل اضحت من اهم و انجح الصناعات خلال القرن الثامن عشر حتى اصبحت سمة مميزة للثورة الصناعية. لذا نجد أن أجيالا متعاقبة من الابحاث تعرض هذه العملية باعتبارها بداية لمتتالية من الابتكارات الميكانيكية التى حولت صناعة السلع النسيجية من صناعة محلية الى سلسلة كبيرة و متكاملة من العمليات الإنتاجية، التي تقوم بها مصانع عدة. وتشير الأبحاث إلى أن هذا كله بدا في منتصف القرن الثامن عشر

[1] المرجع السابق مباشرة، ص. 62

عندما ابتكر جيمس هارجريفس دولاب الغزل الذي سهل على العامل غزل خيوط كثيرة في وقت واحد. واخترع ريتشارد اركرايت اطار الغزل وهو الة لسحب و لي الياف الخيط و لفها في لفافات حول عمود كما اخترع صمويل كرومتون المغزل الآلي. وساعد كل هذا على مكننة عملية الغزل مع استخدام قوة المياه او البخار كقوة محركة[1].

وإذا كان لنا ان نتحدث عن اي صورة اقترنت بصناعة المنسوجات الجديدة فإنها صورة المصنع. ويمثل المصنع نظام المكننة اكثر مما يمثل اسلوب الصناعة اليدوية الحرفية. كما يمثل أسلوب القوى المائية والبخارية أكثر مما يمثل القوى اليدوية أو العضلية. ويمثل المصنع أولا وقبل كل شيء بيئة منظمة ومنظبطة في ادارة العمل و رأى منظموا المشروعات الذين استثمروا أموالهم في اقامة المصانع فيها ضمان يكفل لهم الإشراف الدقيق على تجهيزاتها باهضة الكلفة كما تهيأ لهم فرصة الإفادة بانتاجها إلى أقصى حد . ورآى العمال الممثلون لقوة العمل في المصانع أنها تكفل لهم سبل العيش والرزق مما يجعلهم ممتنين لها ولكنها فرضت عليهم نظاما يقتضي جهدا شاقا متواصلا وانحلالا مروعا، ولكن المصنع أصبح يمثل للجميع وسيلة لخلق الثروة، ولهذا بقي بوضعه هذا قسمة مميزة للتصنيع الحديث وهكذا كان ظهور نظام المصنع وجها محوريا لعمليات الصناعة الحديثة[2].

I. 1. 4. العوامل الاقتصادية:

إن بزوغ الثورة الصناعية يتطلب توفر العديد من الشروط الاقتصادية منها: تراكم رأس المال التقني، إنتاج و شراء مكائن قوية جديدة، إنشاء مصانع أو معامل ذات حجم كبير، و كل هذه الأمور لا يمكن ان تتحق بدون وجود ادخار مسبق. و هذا يستدعي أن يقوم

1 المرجع السابق مباشرة، ص. 104
2 المرجع السابق مباشرة، ص. 107

المجتمع أو جزء منه بتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك. إذ لو تم توجيه الإنتاج بالكامل نحو الاستهلاك، لاستحال عندها تخصيص جزء من الموارد للإبداع و الاستثمار. و هذا ما أكده روستو (Rostow) في أطروحته في ستينات القرن الماضي؛ اي يجب توفر تراكم مسبق حتى يمكن للنمو الاقتصادي أن يتحقق[1]. وهنا نتوقف لنشير الى ان ما جاء به روستو، لا يعدو عن كونه مجرد تأكيدعلى الأفكار العامة التي طرحها سميث في كتابه ثروة الامم: يكون النمو الاقتصادي ممكنا بفضل الادخار و السلوكات التقتيرية للأفراد. و يكون مستحيلا في الاقتصاد الذي تهتم فيه الوحدات، بإشباع الحاجيات الآنية فقط.

من أعلاه نتبين انه من التعسف اختزال الثورة الصناعية في عامل واحد؛ فهي محصلة التفاعل بين عوامل متعددة متداخلة، و كل منها يكمل الآخر؛ وان هذه العوامل ما كانت ستعطي ما أعطت لو كان كل عامل منها قد طبق بمعزل عن الآخر أي إذا لم يكن قد تم التعامل مع هذه العوامل المختلفة كمجموعة متكاملة و متناسقة يدعم كل منها الآخر: أصبح التطور التقني ممكن بفضل تطور الملكية، كما أضحى الادخار أكثر جاذبية بفضل آفاق الأرباح الممكن تحقيقها نتيجة الاختراع والابتكار، و تزامن كل هذا مع تطور العوامل الأخلاقية التي اصبحت تجيز الثراء.

بعد الثورة الصناعية الأولى، التي تمت مطابقتها و ظهور الآلة البخارية ثم السكك الحديدية، استمر النمو بسبب اكتشاف الكهرباء وظهور صناعة السيارات و التكنولوجيا الجديدة.

صفوة القول اذن هو تعدد العوامل التي تسهم في النموالاقتصادي ويبقى التقدم التقني هو الالة المحركة لهذا النمو.

I. 2. محددات معدل النمو:

[1] Voir, Rostow.w, les étapes de la croissance économique, éditions du seuil paris, 1960

لقد حظيت العوامل المسببة للنمو الإقتصادي باهتمام الرعيل الأول من أقطاب المدرسة الكلاسيكية مثل آدم سميث و مالتس في الربع الأخير من القرن الثامن عشر[1]. ويتحقق النمو الإقتصادي طبقا لآراء هؤلاء الاقتصاديين نتيجة للنمو السكاني و ما ينشأ عن ذلك من تزايد في الناتج القومي. ولكن نظرا لثبات الكمية المتاحة من الأراضي التي يمكن زراعتها، فإن التزايد في عدد السكان سيؤدي بعد فترة إلى سريان مبدأ تناقص المردود الذي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي بنسبة أقل من الزيادة في القوة العاملة. و يرجع ذلك إلى اتجاه الناتج الحدي لعنصر العمل إلى التناقص، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الأجور الحقيقية (أي عائد العنصر المتغير) و إلى ارتفاع معدلات الريع (أي عائد العنصر الثابت). وتستمر هذه العملية حتى تصل الأجور إلى حد الكفاف حيث يتوقف النمو السكاني نهائيا و يصل الإقتصاد بالتالي إلى الحالة الساكنة التي يظل فيها مستوى الدخل ثابتا مع الزمن.

وقد درس بعض الكلاسيك مثل ريكاردو ما يسمى بالتعميق الرأسمالي أي العملية الخاصة بتراكم السلع الرأسمالية بصورة أسرع من النمو السكاني و ساعات العمل. وفي حال غياب التقدم التكنيكي، فإن زيادة نسبة رأس المال إلى العمل لن تؤدي إلى زيادة الإنتاج بنفس النسبة نظرا لانطباق مبدأ تناقص المردود. ولهذا السبب فان التعميق الرأسمالي يؤدي إلى انخفاض معدلات الربح و الفائدة و إلى ارتفاع معدلات الأجور الحقيقية و معامل رأس المال للإنتاج . وتستمر عملية التعميق الرأسمالي إلى أن يصل الإقتصاد إلى الحالة الساكنة التي لا يظهر فيها الإستثمار الصافي نهائيا.

و لقد افترض ماركس ثبات معامل رأس المال للإنتاج، وانطلق في تحليله للنمو الإقتصادي من تابع الانتاج ذي المعاملات الثابتة حيث تكون طريقة التأليف بين عنصري رأس المال و العمل **محددة** و **معروفة بدقة.**

[1] Lionel stoleru, l'équilibre et la croissance économiques, éditions dunod, quatrième édition, 1978, pp.328-344

و في أعقاب الكساد الكبير و ظهور كتاب كينز في النظرية العامة للاستخدام، و معدل الفائدة والنقود، درس الاقتصاديون من جديد مشكلات الحالة الساكنة المتمثلة بانخفاض معدل الربح وتقلص الإنفاق الاستثماري و تحقق الركود والبطالة المزمنة. وقد حاول الاستئذان ب هارود و دومار في أواخر الأربعينيات لدراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي و النمو الإقتصادي في الأجل الطويل مع افتراض ثبات معامل رأس المال، ووصلا إلى النتيجة المتشائمة و الخاصة بصعوبة المحافظة على النمو المستمر مع الاستخدام الكامل في الأجل الطويل[1].

وتعرضت آراء هارود و دومار للإنتقاد الشديد في الخمسينات و خاصة الإفتراض الخاص **بثبات معامل رأس المال** . ولهذا السبب فان أنصار النيوكلاسيكسة ينظرون إلى معامل رأس المال على أنه متغير تعتمد قيمته على معدل التغير التكنيكي وعلى المعروض من المدخلات المختلفة من العمل ورأس المال . وهذا يعني أن النظرية النيوكلاسيكسة للنمو تتضمن نظرة متكاملة لعملية النمو الإقتصادي حيث تحاول تفسير هذا النمو بدراسة الآثار المترتبة على النمو في القوة العاملة ، **والتكوين الرأسمالي** ، **والتقدم التكنيكي**.

وبالرغم من أن المنهج ليس واحدا، فان التحليلين المذكورين يلتقيان في نقاط اساسية عديدة يمكن تلخيصها بما يلي[2]:

1. أن شروط التوازن تعتبر واحدة في التحليلين وهذه الشروط هي:
   - ✓ شرط الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية؛
   - ✓ شرط التوازن في سوق السلع و الخدمات؛
   - ✓ شرط الاستخدام الكامل لليد العاملة.

---

[1] Voir :
- E.d. domar, capital expansion, rate of growth and employment, econometrica, april 1946, pp.137-147
- R.F. Harrod: second essay in dynamic theory ,economic journal june ,1960

[2] احمد الأشقر، احمد رفيق قاسم، التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة حلب، 1992-1993، ص.374

2. أن التحليلين ينطلقان من فرضيتي السلوك التاليتين:

- ✓ وجود علاقة نسبية ثابتة بين الادخار و الدخل؛
- ✓ نمو قوة العمل بمعدل ثابت.

إن النمو الاقتصادي تناوله بالتحليل عدد كبير من الكلاسيك الجدد ولعل ابرز الأعمال وأهمها في هذا المضمار جهود الاقتصاديين سولو، سوان وميد[1]، التي تستند الى فرضيات الكلاسيك القدامى و هي تحقق **المنافسة الكاملة** و **الاستخدام الكامل** و مساواة عائد عنصر العمل لناتجه الحدي. وسنقتصر في عرضنا على نموذج سولو للاسباب التي اشرنا اليها في مقدمة الفصل.

ولكي نوضح بنية هذا النموذج سنبدا اولا بدراسة تابع الانتاج الكلي وفقا للمفهوم الكلاسيكي الجديد ومن ثم سننتقل إلى تحديد مسار النمو وفق النموذج بعدها ندخل التقدم التقني في التحليل واخيرا سنعرض بعض اوجه قصور النموذج.

I. 2. 1. نموذج سولو و دالة الإنتاج الكلية:

لقد أسلفنا القول بان النمو الاقتصادي هو عبارة عن زيادة الإنتاج الكلي لاقتصاد ما، لذا فان دالة الإنتاج الكلية تدخل في جوهر هذا التحليل، باعتبارها تمثل النشاط الإنتاجي على المستوى الكلي. ودالة الانتاج هي عبارة عن علاقة توضح الكمية المنتجة من السلعة بدلالة الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج[2]. ويلاحظ أن استخدامات تابع الإنتاج بمثابة أداة للتحليل تكاد تكون واحدة في المستويين الجزئي والكلي، كما أن عناصر الإنتاج التي يتألف منها هذا التابع هي أيضا واحدة في المستويين المذكورين. بيد أن عملية تجميع توابع الإنتاج الجزئية في تابع كلي هي عملية معقدة ومستحيلة في معظم

[1] See:
- R.M .Solow, '' A contribution to the theory of economic growth''; quarterly journal of economics ,feb.1956
- T.W.Swan, ''economic growth and capital accumulation'', E.record.1956 ;
- J.E.Meade, ''A neo-classical theory of economic growth'', London, 1962.

[2] Voir, J.Lecaillon , analyse macro-_econmique, édition Cujas ,paris 1969, p:33

الأحيان لأنها تثير مشكلات عديدة ومعقدة. ويضطر الباحثون عند بناء تابع الإنتاج الكلي إلى استخدام فرضيات عديدة بهدف تبسيط الدراسة والتحليل.

إن دراسة دالة الإنتاج في المستوى الكلي تسمح باختصار عناصر الإنتاج المستخدمة في صنع الناتج الكلي بحيث تشمل فقط العناصر الرئيسية التالية: العمل، رأس المال والأرض ومع ذلك فان الإقتصاديين يأخذون عادة في نماذجهم الرياضية بعنصري العمل ورأس المال بهدف التبسيط، و يهملون دور عنصر الأرض أو يدخلونه في عنصر رأس المال وهذا الإجراء يكون عادة مقبولا، إذا كان تابع الإنتاج يخص قطاعا صناعيا ولكن يثير جدلا عندما يكون الهدف من تابع الإنتاج هو قياس الإنتاج القومي بأكمله.
و يأخذ تابع الإنتاج في المستوى الكلي الصيغة العامة الآتية:

$$Y= F(K ,L)$$

حيث Y يمثل الدخل الوطني الحقيقي، K يمثل الرصيد الإجمالي من رأس المال، L يمثل اليد العاملة. و لهذه الدالة نفس خصائص دالة إنتاج المؤسسات لاسيما في ما يخص طبيعة المردود التي يمكن أن تكون متناقصة، ثابتة أو متزايدة. كما أن عنصري الإنتاج، العمل و رأس المال يمكن أن يكونا متكاملين، و يمكن أيضا ان يستبدل احدهما بالاخر. في ما يخص نموذج سولو للنمو فقد كان يهدف إلى التخلص من الجمود الذي تميزت به دالة الإنتاج التي صاغها هارود (قابلية الابدال بين عناصر الانتاج غير ممكنة)، ذلك الجمود الذي من شانه أن يعيق تقارب معدل النمو المضمون نحو المعدل الطبيعي؛ بالشكل الذي يسمح بتحقيق توازن ديناميكي بين معدل منتظم للنمو والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.

الملاحظ أن نموذج سولو يبحث في المقام الأول عن ايجاد حل للمشكل الثاني المطروح في نموج هارود؛ المتعلق بالتوازن على المدى الطويل؛ أي مشكل تساوي معدل

النمو المضمون مع المعدل الطبيعي[1]. و للوصول إلى هذا الهدف يفترض سولو وجود عنصري إنتاج في اللحظة (t): مخزون رأس المال K(t)، بالإضافة إلى قدر من اليد العاملة L(t). كما يفترض في البداية انتفاء التقدم التقني ووضع الاستخدام الكامل لعنصرالعمل. وعليه فان الناتج يتولد من تاليف هذين العنصرين وفق الدالة[2]:

$$Y(t) = F[K(t), L(t)]$$

ويفرضها دالة متجانسة من الدرجة الأولى.

في كل لحظة t، يتم ادخار مبلغ قدره **sY(t)**، يجري استثماره بالكامل (s تمثل الميل الحدي للادخار و يفترض أنه ثابت مع $0 < s < 1$). ونظرا لان **معدل نمو رأس المال** هو المعدل الذي يزداد بموجبه مخزون رأس المال الاساسي نتيجة اضافة الاستثمار الصافي لذا تكون لدينا المعادلة التالية:

$$S(t) = sY(t) = I(t) = k'(t) \qquad (1)$$

أي:

$$k'(t) = s\,F[K(t), L(t)]$$

و قد افترض سولو بان عرض العمل L(t) تحدده في كل لحظة عوامل خارجية؛ و أنه يزداد بمعدل ثابت، في حين يكون الطلب على العمل دوما مساويا للعرض و يمكن التعبير عن هذا بالصيغة التالية:

$$L(t) = L_0 e^{nt}$$

---

[1] Duc-Loi Phan ,Economie de la croissance , Economica, Paris, 1982, p.52

[2] سنعتمد في هذه الفقرة على كتاب:

Marie-Claire Barthelemy , Algebre lineaire et systeme dynamique ,Edition ellips1996 , pp.270-273

و إذا افترضنا ان $K(0) = k°$ عندئذ يتحدد النظام بالكامل وفق المعادلة التالية:

$$k'(t) = s\, F[K(t), L_0e^{nt}]$$

و نلاحظ أن حل المعادلة اعلاه يحدد تطور مخزون رأس المال و من ثم تطور الإنتاج $Y(t)$، و الاستثمار $I(t)$ و الادخار $S(t)$.

و قد فضل سولو دراسة تطور النسبة (رأس مال/ العمل) أي $r = K/L$، وهذا ممكن نظرا لكون المردود القياسي ثابتا و بالتالي فان تابع الانتاج الكلي يمكن ان يكتب بالصيغة التالية:

$$F(K,L) = LF(r,1) = Lf(r).$$

ومنه يتبين أن الدخل الفردي y هو تابع لنسبة رأس المال/العمل، فقط اي: $Y/L = y = f(r)$

وعلى أساس ما تقدم يكون لدينا:

$$K(t) = r(t)L_oe^{nt};\ k'(t) = r'(t)L_oe^{nt} + nr(t)L_oe^{nt}$$

وباستعمال العلاقة رقم (1) نجد $k'(t) = sL_0e^{nt}f(r)$ وبالتالي نحصل على العلاقة التالية:

$$\mathbf{r'=sf(r)-nr}$$

وهي معادلة النموذج الأساسية.

وإذا كانت دالة الإنتاج من النوع كوب– دوجلاس فان $Y=K^{\alpha}L^{1-\alpha}$ مع $0 <\alpha<1$ عندئذ نجد ان:

$$f(r) = r^{\alpha}.$$

و تصبح المعادلة الاساسية للنموذج على الشكل:

$$\mathbf{r' = sr^{\alpha} - nr}$$

أي أنها معادلة برنولي (Bernoulli) التفاضلية.

وبوضع $z = r^{1-\alpha}$ نحصل على: $z' = (1-\alpha)r^{-\alpha} r'$ أي أن z عبارة عن معادلة تفاضلية من المرتبة الأولى ذات المعاملات الثابتة:

$$\mathbf{z' + n(1-\alpha)z = s(1-\alpha)}$$

والحل العام للمعادلة المتجانسة المرفقة بهذه المعادلة هو من الشكل:

$$Z(t) = \lambda e^{-n(1-\alpha)t}$$

كما يمكن أن نتحقق بان s/n هو حل خاص. و على هذا الاساس يكون الحل العام هو:

$$Z(t) = \lambda e^{-n(1-\alpha)t} + s/n$$

وبما أن $z = r^{1-\alpha}$، لذا يكون لدينا $r = z^{1/1-\alpha}$ ، وينتج:

$$r(t) = [\lambda e^{-n(1-\alpha)t} + s/n]^{1/1-\alpha}$$

واذا افترضنا ان $r(0) = r_0$، عندئذ نجد:

$$r_0 = [\lambda + s/n]^{1/1-\alpha} \text{ et } \lambda = r_0^{1-\alpha} - s/n$$

ومنه يكون حل المعادلة الأساسية مع الشرط الابتدائي $r(0) = r_0$ هو:

$$r(t) = [(r_0^{1-\alpha} - s/n)e^{-n(1-\alpha)t} + s/n]^{1/1-\alpha}$$

لما $t \to +\infty$، $r(t) \to (s/n)^{1/1-\alpha}$ بقيم متزايدة إذا كان $r_0 < (s/n)^{1/1-\alpha}$، وبقيم متناقصة إذا كان $r_0 > (s/n)^{1/1-\alpha}$.

وعندها نجد القيمة التوازنية $(s/n)^{1/1-\alpha}$.

أما بالنسبة للإنتاج الفردي ، فان القيمة التوازنية تعطى بما يلي:

$$Y = r^{\alpha} = [(r_0^{1-\alpha} - s/n)^{-n(1-\alpha)t} + s/n]^{\alpha/1-\alpha}$$

و تتقارب نحو $(s/n)^{\alpha/1-\alpha}$.

أما القيمة التوازنية لمعامل رأس المال K/Y فتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{Lim}_{t\to+\infty} K/Y = \lim_{t\to+\infty} K/L \lim_{t\to+\infty} K/Y = (s/n)^{1/1-\alpha} (s/n)^{-\alpha/1-\alpha} = s/n$$

أي انه عند اللانهاية يتساوى معدل نمو عرض العمل و معدل النمو المضمون **n=s/v**.

I. 2. 2. إدخال التقدم التقني في نموذج سولو:

إذا اكتفينا بما جاء في أعلاه نتبين أن زيادة الدخل الوطني لا تحصل الا من خلال الزيادة في كميات عوامل الإنتاج. أما الدخل الفردي فلا يمكنه أن يزيد إلا إذا كانت إنتاجية عوامل الإنتاج متزايدة، اي في حالة المردود القياسي المتزايد فقط. بيد ان التحليل اعلاه اعتمد بشكل اساسي على فرضية المردود القياسي الثابت وعنئذ يصبح من الضرورة ايجاد عامل آخر يتم بموجبه تفسير نمو الناتج الفردي، مع المحافظة على فرضية المردود الثابت. و هذا ما دفع بسولو لاستخدام دالة الإنتاج الموالية:

$$Y = AF(K,L)$$

حيث يرمز المتغير A للتقدم التقني، الذي يلخص تأثير التغير التكنولوجي، و يشرح تطور الإنتاجية والتي تدعى بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (*productivité globale des facteurs*). و في كل مرة يظهر تطور تقني، فان العامل A يخضع للزيادة أيضا.

إن تغير الدخل الوطني ΔY يمكن أن يجزأ على النحو التالي:

$$\Delta Y = \Delta AF(K, L) + A (\Delta F/\Delta K) \Delta K + A (\Delta F/\Delta L) \Delta L$$

$$\Delta Y=\Delta A(Y/A) +(\Delta Y/\Delta K). \Delta K + (\Delta Y/\Delta L). \Delta L$$

$$\Delta Y=\Delta A(Y/A)+pm_k. \Delta K+pm_l. \Delta L$$

بحيث ننتقل من السطر الأول إلى السطر الثاني بإبدال **F(K,L)** ب **Y**، و من الثاني إلى الثالث بملاحظة ان كل من Pm_K و Pm_L، تمثلان الإنتاجية الحدية لرأس المال و العمل على الترتيب. وإذا تحققت المنافسة الكاملة في جميع الاسواق فان كل من عوائد عناصر الانتاج اي معدل ربح راس المالr و معدل اجر العمل w يساوي انتاجيته الحدية ومنه نحصل على:

$$\Delta Y = \Delta A(Y/A)+r.\ \Delta K+w.\ \Delta L$$

و بقسمة طرفي العبارة السابقة على Y نحصل على معدل نمو الاقتصاد g.

$$\Delta Y/Y= \Delta A/A.Y/Y + r.\ \Delta K/Y.K/K+ w.\ \Delta L/Y.L/L$$

$$g = \Delta A/A + \Delta K/K.rK/Y+.\ \Delta L/L.wL/Y$$

$$g=A'+\chi\ k'+\lambda L'$$

وتعرف العبارة الأخيرة بعبارة تجزئة مصادر النمو لسولو (*décomposition de Solow*).حيث ترمز كل من:

A': لمعدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج **A**

k': لمعدل نمو رأس المال؛

L' : لمعدل نمو اليد العاملة؛

χ: حصة رأس المال(كنسبة مئوية) من الدخل الوطني (حصة الأرباح)؛

λ: حصة العمل (كنسبة مئوية) من الدخل الوطني (حصة الأجور)، مع الاشارة الى ان($1 = \lambda + \chi$ لما تكون دالة الإنتاج ذات مردود ثابت). و غالبا ما يستخدم مثل هذا التوزيع في إطار دالة كوب– دوجلاس:

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

ويمكننا ملاحظة أن α و $(1 - \alpha)$ تمثل حصص كل من الأرباح و الأجور على التوالي.

يسمح لنا النموذج أعلاه بتحديد حصة كل عامل من عوامل النمو، و مع أن A' لا يمكن حسابها بطريقة مباشرة، إلا أنه بتقدير كل من: g، K' ، L' ، χ و λ ؛ يمكن الحصول على قيمة A'، و التي تدعى بباقي سولو و أيضا ب le *résidu* de Denison). و هذه النتيجة تقيس مقدارالتغير في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، و تضم بالإضافة إلى التطور التقني عوامل أخرى؛ مثل تحسين نوعية العوامل التي يمكن أن تكون نتيجة لأسباب متعددة. وقد اعتمدت الكثير من الابحاث في قياس مصادر النمو في العديد من الاقتصادات على هذه النتيجة[1].

I. 2. 3. بعض أوجه القصور في التحليل النيوكلاسيكي للنمو:

في ظل فرضية سولو يستحيل ايجاد تفسير للاختلاف الكبير في مستويات وكذلك معدلات نمو الدخل الفردي في كل من البلدان المتخلفة والمتقدمة، كما لا يمكن الوقوف عن اسباب ارتفاع معدلات النمو في بعض بلدان جنوب شرق اسيا خلال الخمس وعشرين سنة الفارطة وهذا في ظل افتراض سيادة نفس المستوى التكنولوجي. وهذا ما دفع ببعض الاقتصاديين للقول بان التقدم التكنيكي لا يسير بخطى واحدة في البلدان المتطورة و الأقل تطورا. و أن تسارع هذا التقدم في البلدان المتطورة يكون أكبر بكثير منه في البلدان المتخلفة.

و من اجل سد هذه الفجوة، قام أصحاب نظرية النمو الداخلي بالبحث عن صياغة نموذج جديد للنمو، حيث افترضوا عدم استقلالية التقدم التكنيكي عن المتغيرات الاخرى في المجتمع. و سوف نرى في المبحث الموالي الوظيفة الأساسية التي أخذها هذا البرنامج البحثي على عاتقه، و إلى أي مدى سمحت نظرية النمو الداخلي، بتقديم تفسيرات مقنعة للحقائق المذكورة أعلاه و كذا المزاوجة بين الانفتاح و نظرية النمو.

II. نماذج النمو الداخلي:

[1] Lionel stoleru, l'équilibre et la croissance économique, op.cit. pp.377-388

بينا في المبحث الفارط أن نموذج النمو الذي صاغه سولو في خمسينات القرن الماضي الاقتصادي المعروف، روبرت سولو يجزم أن الزيادات المستمرة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، ولكن فقط بشكل مؤقت؛ فمعدل رأس المال إلى العمل يرتفع والناتج الحدي لرأس المال ينخفض مما يؤدي إلى دفع الاقتصاد مرة أخرى على طريق النمو طويل الأجل. عند ذاك يزداد الإنتاج بنفس معدل النمو في قوة العمل زائد عاملا يعكس التحسن في الإنتاجية. ويتكهن هذا النموذج بعلاقات محددة فيما بين بعض الإحصاءات والمعطيات الاقتصادية، بيد أن بعضا من تلك التكهنات تخفق في التطابق مع الحقائق. فعلى سبيل المثال فان التفاوت في دخول البلدان أكبر من التفاوت في معدلات الادخار السائدة في نفس تلك البلدان. إضافة إلى ذلك، ورغم أن هذا النموذج يقول أن النمو الاقتصادي يعتمد في المطاف الأخير على معدل التغير التكنولوجي، إلا أنه قد فشل في تفسير ما الذي يحدد بالضبط هذا المعدل. إذ يتعامل هذا النموذج مع التغير التكنولوجي باعتباره عاملا خارجيا. ومن اجل تجاوزهذه النظرة المبسطة للتغير التكنولوجي تبنى بول رومر في منتصف ثمانينات القرن الماضي مفهوما واسعا للتكنولوجيا.

II.1. دالة الإنتاج و الابتكار التكنولوجي:

لا يقتصر التغير التكنولوجي على تغيير **أسلوب الإنتاج**، أي على شكل دالة الإنتاج الكلية فحسب، بل يمكنه أن ينصب أيضا على **مدخلات** و **مخرجات** الدالة وبهذا المعنى فان الإبداع التكنولوجي يمكنه أن يتخذ احد الأشكال التالية[1]:

- أساليب إنتاج جديدة؛

[1] See, Environment Directorate, Environment Policy Committee (2003),'' Developments In Growth Literature And Their Relevance For Simulation Models'', Unclassified OCDE working paper, ENV/EPOC/GSP(2002)7/ANN1/FINAL, p.11

- مدخلات إنتاج جديدة (إنتاج آلة جديدة أكثر كفاءة، اكتشاف مادة أولية جديدة)
- مخرجات جديدة (مواصفات منتج جديد).

و على هذا الأساس يتضح لنا أن التغير التكنولوجي الذي نمذجه سولو يتصف بالاستقلالية عن عنصري الإنتاج وبهذا فهو لا يمثل سوى نسبة ضئيلة جدا من مجموع الابتكار التكنولوجي الممكن.

و في الحقيقة فان أغلبية الابتكارات التكنولوجية تعتبر أكثر تعقيدا، إذ تؤدي التغييرات التكنولوجية في الغالب إلى إحداث تغييرات متزامنة في كل من مدخلات وشكل و مخرجات دالة الإنتاج الكلية. فاكتشاف أسلوب إنتاجي جديد يؤدي في غالب الأحيان إلى ظهورآلات جديدة (تغيير مواصفاتK)، و اكتساب مهارات جديدة (تغيير مواصفاتL). كما تتباين **الاختراعات** فمنها ما هو رئيسيى كاختراع الآلة البخارية و الحاسوب...، أما البعض الآخر فهي عبارة عن اختراعات ثانوية؛ كما أن العديد منها عبارة عن اختراعات **مندمجة**، أما البعض الآخر فهو عبارة عن اختراعات **غير مندمجة**. و رغم هذا التنوع فمن الممكن الكشف عما تنطوي عليه هذه الاختراعات من مميزات؛ و تتمثل **الميزة الأولى** للابتكارات التكنولوجية منذ الثورة الصناعية في كونها أدت إلى زيادة هائلة في أصناف السلع و الخدمات المتاحة la gamme des biens et des services. أما **الميزة الثانية التي يمكن رصدها**، فتتمثل في تحسين أصناف السلع و الخدمات المتاحة.

II. 2. إنتاج الأفكار و تراكم المعارف:

للإلمام بطبيعة التكنولوجيا كان منظرو النمو الداخلي بحاجة إلى مفاهيم جديدة، و لهذا فقد ادخل بول رومر مفهوم الفكرة؛ والفكرة برأيه هي أصل كل إبداع، فمهما كان نوع الإبداع فان وراءه فكرة تتحول فيما بعد إلى معرفة. و قد سلم **رومر** بان الأفكار لها كيان اقتصادي مثلها مثل السلع تماما(لديها قيمة)، و لكن بمواصفات تميزها بصورة جذرية عن

السلع التقليدية الخاصة أو العامة أو الاثنين معا. و يمكننا تلخيص هذه المميزات في ثلاث عناصر[1]:

- **المعرفة هي سلعة يصعب التحكم بها تولّد تأثيرات خارجية.** أي أنها عبارة عن سلعة غير قابلة للحصر بمعنى من الصعب جعلها حصرية والتحكم بها بطريقة خاصة. فالمعلومات والمعارف قد تتسرّب باستمرار من الكيانات التي أنتجتها، فتكون مفيدة لمتعاملين آخرين دون أن يتحمّلوا تكاليف الأبحاث والتطوير. تستخدم المراجع الاقتصادية المصطلح العام " **تأثيرات خارجية إيجابية**" للإشارة إلى هذا التأثير الإيجابي في الغير الذي يصعب شكلياً الحصول على تعويض منهم. هذه التأثيرات الخارجية تظهر **أنّ المعرفة** المنتجة من عنصر ما تفيد الآخرين دون أن تضمن الصفقات التجارية الطوعية شفافيةَ التنسيق التجاري وفاعليته.

- **المعرفة هي سلعة غير تنافسية.** بما أنّ المعرفة تعتبر مورد من الموارد التي يمكن أن تستخدم في عملية إنتاج أفكار جديدة دون أن تستهلك، و بالتالي تصنيفها على أنها غير قابلة للنفاد لأنّ المعرفة لا تتلف عند الاستخدام؛ فاستخدام معرفة موجودة من قبل وكيل إضافي لا يفترض إنتاج نسخة إضافية. إذ أن العناصر الاقتصادية لا تتنافس على استهلاكها. و لخاصية عدم التنافسية هذه بعدان، و يتمثل البعد الأول في كون العنصر الاقتصادي بوسعه اللجوء إلى معرفة ما مرّات لا متناهية، دون أن يكلّفه ذلك شيئاً بغية إنتاج عمل ما. أما البعد الثاني فيتمثل في كون (العنصر الاقتصادي) عددٍ لا متناهٍ من العناصر بوسعهم استخدام المعرفة ذاتها دون أن يحرم أحد منها.

إنّ تأثير خاصية اللاتنافسية في التكاليف والأسعار مهم فعلاً. بما أنّ الكلفة الهامشية للاستخدام منعدمة لا يستطيع الاقتصاد أن يلتزم بقواعد تحديد الأسعار على قاعدة

[1] See, paul m.Romer (1989), '' human capital and growth: theory and evidence'', NBER Working Paper Series, working paper No. 3173, p. 11-13

التكاليف الهامشية بما أنّ استخدام المعرفة الموجودة يكون مجانياً، فيصبح من الممكن التعويض مالياً عن كون المعرفة مستخدمة عدّة مرّات.

- **المعرفة هي سلعة تراكمية** من حيث أنّ كل معرفة قد تكون العامل الأساسي في إنتاج معارف جديدة. بمعنى آخر ليست المعرفة سلعة استهلاكية فقط بل هي كذلك وبالأخصّ سلعة إنتاجية قادرة على توليد سلع جديدة تكون بحد ذاتها قابلة للاستخدام إلى ما لا نهاية.

إنّ جمع الخصائص الثلاث للمعارف، اللاقابلية للخضوع للسيطرة واللاتنافسية والتراكمية، هو مصدر تأثيرات خارجية قوية لنشاط إجراء الأبحاث والابتكار.

و تكتسي الخصائص الثلاثة السابقة أهمية بالغة، لأنها تؤثر بصورة مباشرة على الشروط التي يتم من خلالها إنتاج الأفكار و مراكمة المعارف في اقتصاد السوق. فاقتصاد المعرفة (سلع غير تنافسية، ليست محتكرة، و تراكمية) وثيق الصلة بوجود مردودية متزايدة، و يترتب على هذا الوضع بعض النتائج منها:

النتيجة الأولى: عدم اتساق نشاط إنتاج الأفكار مع وظيفة السوق التنافسية؛

النتيجة الثانية: نقص فاعلية قيادة السوق للنشاط الإنتاجي؛

النتيجة الثالثة: يمكن أن تتراكم المعرفة ذاتيا على المدى الطويل **(التحرر من قانون المردودية المتناقصة)**. و حتى و إن كانت وتيرة التراكم في الغالب دون المثلوية.

و من خلال ما ورد سابقا، نستنتج أن الإسهام الأساسي لنظرية النمو الحديثة يتمثل في التأكيد على أن الأفكار و كذا المعارف تختلف جذريا عن السلع الأخرى، و ترتبط جوهريا بوجود مردودية متزايدة. وهذا ما سمح لهم بالقول أن تراكم المعرفة و على عكس تراكم رأس المال المادي يمكنها أن تتولد ذاتيا auto-entretenu (لا تخضع على المدى الطويل لقانون المردودية المتناقصة). و من اجل إثبات هذه الدعوى استخدم أصحاب نظرية النمو الداخلي طريقتين. ففي **الطريقة الأولى** تم الإبقاء على فرضية

المنافسة الكاملة و التسليم بأن المردودية المتزايدة مرتبطة بإنتاج أفكار خارجية تماما. أما في **الطريقة الثانية فقد** تم فيها التخلي عن فرضية المنافسة الكاملة؛ والأخذ بالفرض القائل بان إنتاج الأفكار و تراكم المعرفة هو نتيجة للمجهودات المسخرة للبحث عن الأفكار الجديدة، وهذا يعنى وجود منافسة تكنولوجية بين المؤسسات على مستوى أسواق تتميز بسيادة المنافسة غير الكاملة.

وقد أثمرت الطريقة الأولى عن ظهور عدد كبير من النماذج عرفت في الأدب الاقتصادي بنماذج الجيل الأول أو نماذج (AK).أما النماذج التي انبثقت عن الطريقة الثانية فتسمى بنماذج الجيل الثاني أو النماذج الشومبيتيرية الجديدة modèles néo-schumpétériens نسبة إلى الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر (Joseph A. Schumpeter)، الذي كان سباقا إلى ربط ديناميكية الإبداع بالنمو الاقتصادي في سنوات الثلاثينات من القرن الماضي[1].

II. 3. نماذج النمو الداخلي في إطار المنافسة الكاملة:

سنخصص هذه الفقرة لنموذج رومر الذي صاغه سنة 1986 قصد تبيان الكيفية التي يتم بها توليد المعارف ومراكمتها ذاتيا في اقتصاد سوق تسوده المنافسة الكاملة والذي أدى إلى ظهور نماذج الجيل الأول[2].

II. 3. 1. دالة الإنتاج و التعلم عن طريق الممارسة:

[1] محمد مرياتى، " نحو اكتساب التكنولوجيا في الوطن العربي مع تغيرات بداية القرن الحادي و العشرين"، مجلة معلومات دولية العدد ،63، 2000

[2] Romer. P (1986), "increasing returns and long run growth", journal of political economy , Vol.97, No.5, pp. 1002-1037

من اجل تبيان كيفية التوالد الذاتي للمعارف يفترض رومر اقتصادا تسوده المنافسة الكاملة بين مؤسساته(m) التي تنتج سلعة متجانسة تستخدم في الاستهلاك والادخار والتراكم(Y) كما يفترض ثبات اليد العاملة(L).

II. 3. 1. 1. دالة إنتاج المؤسسات الفردية:

يعتبر **نموذج رومر** أن كل مؤسسة لها دالة أنتاج من الشكل:

$$i = 1, \dots m \qquad Y_{it} = K_{it}^{\alpha}(B_{it}L_{it})^{1-\alpha} \qquad (1)$$

حيث أن $\mathbf{Y_{it}}$ تمثل مخرجات المؤسسة **i** في الزمن **t**، $\mathbf{K_{it}}$ و $\mathbf{L_{it}}$ يمثلان على التوالي، كمية رأس المال و العمل المستعمل من طرف المؤسسة **i** في الزمن **t**. أما $\mathbf{B_{it}}$ فهي عبارة عن **معلمة إنتاجية** تميز المؤسسة **i**.

إذا أخذنا بعين الاعتبار العمل و رأس المال فقط في هذه المعادلة؛ فان **المردود القياسي** يكون ثابتا. أما إذا تراكمت $\mathbf{B_i}$ داخليا، فالمردود يصبح متزايدا. ويمكن صياغة أربع فرضيات حول طريقة تزايد $\mathbf{B_{it}}$، بمعنى طريقة تراكم المعرفة.

1. $B_{it} = f(K_i)$ **أي أن** B_{it} **يتزايد بتزايد** K_{it}.

تعمد المؤسسات الفردية إلى مراكمة المعرفة المنبثقة عن استثماراتها، إذ أن زيادة K_i تؤدي إلى زيادة ***Bi***. و تعكس هذه العملية فكرة **التعلم عن طريق الممارسة**–المعرفة كمنتج مدمج بدون تكلفة في النشاط الاقتصادي – الذي يسمح للمؤسسات تعلم أحسن طرق الإنتاج أثناء العملية الإنتاجية. و قد تمت صياغة هذه الفكرة من قبل من طرف Kenneth Arrow[1] (تحصل على جائزة نوبل سنة 1972)، و بهذا فإنها تعد بادرة

1 Christian le bas, Economie de l'innovation, economica – paris, 1995, pp.41-42

لنظرية النمو الحديثة. و من جهة أخرى، فقد تم دعمها تجريبيا من طرف العديد من دراسات الحالة، و عن طريق أعمال إحصائية.

2. $B_{it}=g(K_{jt})$ $\forall$ $j\neq 0$ بحيث أن B_{it} يرتفع إذا ارتفع K_{jt}.

تستفيد كل مؤسسة من التعلم المحقق على مستوى المؤسسات الأخرى. و بهذا فان المعرفة المتراكمة من طرف كل مؤسسة هي عبارة عن سلعة عامة بحيث أن جميع المؤسسات الأخرى تستفيد منها دون أي تكلفة.

3. $f(.) = g(.)$.

كل مؤسسة تستفيد من التعلم الحاصل بالمؤسسات الأخرى بقدر ما تستفيد من التعلم الحاصل داخلها. و هذه الفرضية تعود بنا إلى افتراض بان الوفرات الخارجية للمعرفة تمارس على مستوى الاقتصاد في مجمله(على مستوى الاقتصاد الكلي).

من(1)، (2) و (3) نجد: $B_{it} = B_t = f(K_t)$ مع $K_t = \sum_{i=1}^{m} K_{it}$

و بهذا يتحدد مستوى الانتاجية على مستوى كل مؤسسة بواسطة **المخزون الاجمالي للمعرفة المتراكمة**، و **هي نفسها دالة رأس المال المادي المتراكمة**. كما انها متماثلة بالنسبة لكل المؤسسات. ويبقى تحديد شكل دالة تراكم المعرفة: الدالة f(.)، و قد سلم رومر بما يلي:

4.

$$B_t = A^{1/(1-\alpha)} k_t \qquad (2)$$

حيث A= ثابت.

إن شكل الدالة (2) خاص جدا؛ إذ يتعلق الأمر بدالة خطية من الشكل **y = ax**. و تعلمنا هذه الدالة بأنه في كل لحظة **مستوى الإنتاجية** B_t المشترك بالنسبة لكل

المؤسسات ينسب بالأساس إلى رأس المال المتاح في الاقتصاد. إذا كان B_t يمثل المخزون من المعرفة المتراكمة في الاقتصاد و المستعملة من طرف كل مؤسسة من اجل القيام بالعملية الإنتاجية، فان هذا يدل على أن هذا المخزون يتراكم **بمردودية** ثابتة.

تكتسي المعلمة **A** أهمية كبيرة في الدالة **(2)**، إذ توضح قدرة **التعلم (الاكتساب)** في الاقتصاد. و يفترض بأن ارتفاع قيمة **A** يؤدي إلى ارتفاع قدرة المؤسسة على جذب **الوفرات الخارجية الموجبة** (معارف جديدة) من خلال **استثماراتها** في رأس المال المادي.

في النهاية و بضم (1) و (2)، نجد:

$$Y_{\mathrm{it}} = K_{it}^{\alpha}(B_{\mathrm{it}}L_{\mathrm{it}})^{1-\alpha} = Y_{\mathrm{it}} = K_{it}^{\alpha}L_{it}^{1-\alpha}\mathrm{A}K_{t}^{1-\alpha} \qquad (3)$$

تتميز **دالة الإنتاج الفردية بمردودية خارجية متزايدة**. و يفسر ذلك بما يلي:

إذا كان m كبير (فرضية محيط تنافسي)، فان مساهمة K_{it} في المخزون الكلي K_t مهملة. و بالنتيجة فإذا كانت المؤسسة i تعمل على تراكم رأس المال، في حين المؤسسات الأخرى كلها لا تعمل على ذلك، فان K_t يبقى ثابتا. و يتطابق هذا مع الفرضية التي تنص على ما يلي: في محيط تنافسي، فان تأثير المؤسسة بمفردها على ما يحدث على المستوى الكلي يكون ضعيفا.

II. 3 .1. 2. دالة الإنتاج الكلية:

بما أن المؤسسات لديها تكنولوجيا متماثلة، وبافتراض تماثل تفضيلات المستهلكين عندها يكون لدينا عند التوازن:

$$Y_{\mathrm{t}} = \mathrm{m}Y_{\mathrm{it}}$$
$$L_{\mathrm{t}} = \mathrm{m}L_{\mathrm{it}}$$
$$K_{\mathrm{t}} = \mathrm{m}K_{\mathrm{it}}$$

Y_t، K_t، L_t تمثل على التوالي: الإنتاج الكلي، مخزون رأس المال الكلي و العمالة الكلية عند اللحظة t و m عدد المؤسسات.

يمكننا استخلاص دالة الإنتاج الكلية انطلاقا من دوال الإنتاج الفردية عن طريق الجمع بين (1) و (2) لدينا:

$$Y_t = mY_{it}$$

$$Y_t = mAK_{it}^{\alpha}L_{it}^{1-\alpha}K_t^{1-\alpha}$$

$$Y_t = mA\left(\frac{K_t}{m}\right)^{\alpha}\left(\frac{L_t}{m}\right)^{1-\alpha}K_t^{1-\alpha}$$

$$Y_t = AK_tL_t^{1-\alpha} \qquad (4)$$

من أعلاه نتبين أن المردود القياسي على المستوى الكلي كان متزايدا رغم ثباته على مستوى كل مؤسسة؛ و **نجم ذلك من خلال المساهمة غير المباشرة لتراكم رأس المال في نمو الناتج Y على المستوى الكلي (عن طريق نمو الإنتاجية)**. و يعتبر وجود هذا المصدر من النمو **المرتبط بالوفرات الخارجية للتعلم**، من مميزات نموذج رومر (1986) **مقارنة بنموذج سولو**.

II. 3. 1. 3. المردودية الاجتماعية و الخاصة لرأس المال:

إن قرار الاستثمار في اقتصاد السوق يحدد استنادا إلى المردودية المتوقعة لرأس المال. و استنادا إلى المعادلة (4) فان المردودية الحدية لرأس المال على المستوى الكلي، r_t تعطى كما يلي:

$$r_t = \frac{\Delta y}{\Delta k} = AL^{1-\alpha}$$

و تعتبر هذه المردودية ثابتة لان **A** و **L** ثابتان. كما أن خاصية المردودية الحدية لرأس المال على المستوى الكلي تمثل جوهر النمو الداخلي (ونعني بهذا المردودية الحدية الاجتماعية لرأس المال). و على العكس مما يحدث في نموذج سولو، فان عملية تراكم رأس المال المادي على المستوى الكلي لا تخضع لقانون المردودية المتناقصة؛ و لهذا السبب فان المؤسسات هي التي تتخذ قرار الاستثمار. إنما و من وجهة نظرهم، فان ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، **ليس المردودية الحدية الاجتماعية بل المردودية الحدية الخاصة.** أي أن المؤسسات تقرر هل لديها فائدة من الاستثمار أم لا بالنظر إلى المردودية الحدية الخاصة التي تميزها. و يمكننا طرح التساؤل الموالي، من أين تأتي المردودية الخاصة لرأس المال في نموذج رومر؟

كل مؤسسة تستدل عليه انطلاقا من دالة الإنتاج الفردية:

$$Y_{it}= K_{it}^{\alpha}(B_tL_{it})^{1-\alpha} \quad \text{أو} \quad Y_{it} = K_{it}^{\alpha} L_{it}^{1-\alpha}AK_t^{1-\alpha}$$

و لكثرة عدد المؤسسات، فان كل مؤسسة تهمل مساهمتها الخاصة في المخزون الإجمالي لرأس المال، كما تهمل أيضا مساهمتها من التعلم في المخزون الإجمالي من المعرفة. و لذلك فان كل مؤسسة تعتبر B_t و K_t كمعطيات، و تقوم بحساب المردودية الحدية الخاصة لرأسمالها (معدل المردودية لوحدة استثمارية) وفق الطريقة الموالية:

$$r_{it}=\alpha K_{it}^{\alpha-1}(B_tL_{it})^{1-\alpha}$$

إذا كان B_t ثابتا فان هذه المعادلة تبين بان المؤسسة سوف تخضع لمردودية متناقصة عند تراكم رأس المال K_i كما هو الحال تماما بالنسبة لنموذج سولو. و على خلاف من ذلك، لما يكون B_t غير ثابت. في محيط **تنافسي** و بوجود وفرات خارجية للتعلم، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار بأنه عندما يقوم كل منتج بزيادة رأس المال K_i فان K_t سوف يرتفع أيضا. بأخذ بعين الاعتبار (2):

$$r_{it} = A\alpha K_{it}^{\alpha-1} L_{it}^{1-\alpha} K_t^{1-\alpha}$$

باستبدال K_{it} ب $\frac{K_t}{m}$ و L_{it} ب $\frac{L_t}{m}$ نحصل على:

$$r_{it} = \alpha A L_{it}^{1-\alpha}$$

وعلى أساس ما تقدم نستنتج:

1. أن المردودية الحدية الخاصة لرأس المال ثابتة، و ليست متناقصة بفضل الوفرات الخارجية للمعرفة. كما أن مردودية وحدة استثمارية من طرف مؤسسة فردية تتأثر ايجابيا بفعل نشاط مؤسسات أخرى تقوم بالاستثمار في نفس الفترة؛

2. تختلف المردودية الحدية الخاصة عن المردودية الحدية الاجتماعية، لان **α < 1** و لهذا فان **المردودية الحدية** الخاصة لرأس المال اقل من **مردوديتها الاجتماعية**. و يعتبر هذا خاصية عامة للاستثمارات حيث أن الوحدات الاقتصادية لا يكون بمقدورها السيطرة على كامل الأرباح الناجمة عنها. و يفترض بصورة عامة بان المؤسسات تستثمر دون المستوى المطلوب اجتماعيا. أو بعبارة أخرى فان القرارات اللامركزية للاستثمار بوجود وفرات خارجية موجبة؛ تؤدي إلى إحداث استثمارات غير كافية على المستوى الكلي.

II. 3. 2. ديناميكية النمو في نموذج رومر (1986):

لوصف ديناميكية النمو في الاقتصاد وفق نموذج رومر لسنة (1986) بمعنى، تحديد معدل نمو الإنتاج الفردي، معدل نمو رأس المال الفردي و كذا معدل نمو الاستهلاك الفردي. سنفترض أن الاقتصاد المدروس يتوفر في البداية على مخزون من رأس المال الفردي قدره $\mathbf{k_0}$.

بما أن مستوى العمالة محدد ب L، يمكننا أن نكتب ثانية دالة الإنتاج الكلية $\boldsymbol{Y_t = A\, K_t\, L_t^{1-\alpha}}$، طبقا للحجوم الفردية كما يلي: $y_t = Ak_t\, l^{1-\alpha}$.

لوصف **حركية النمو**، فإننا بحاجة إلى تحديد دالة للاستثمار. سوف نضع فرضية مماثلة لتلك التي وردت في نموذج سولو نضع:

$$k_t' = s\, f(k_t) \qquad (A)$$

و تستند هذه المعادلة على الفرضية الكينزية، التي تنص على أن العائلات تدخر نسبة ثابتة من دخلها. و بهذا فان التوازن على مستوى الأسواق المالية، أي لما I=S يؤدي تلقائيا إلى أن الاستثمار في اللحظة t (أي الزيادة في k_t) يساوي تماما المبلغ المدخر في نفس اللحظة (أي النسبة $s\, f(k_t)$).

و انطلاقا من العلاقة (A)، فان المعادلة الديناميكية الأساسية للاستثمار تكتب على الشكل:

$$k_t' = sAk_t\, L^{1-\alpha} \qquad (D)$$

و من العلاقة *(D)* نجد:

$$\frac{k_t'}{k_t} = sAL^{1-\alpha}$$

يرتفع رأس المال الفردي بمعدل ثابت $sAL^{1-\alpha}$ لان المتغيرات الثلاثة التالية يفترض بأنها ثابتة (s، A و L).

'

$$\frac{y_t'}{y_t} = \frac{k_t'}{k_t} = \frac{c_t'}{c_t}$$

من أعلاه نتبين:

- **أنه انطلاقا من أي قيمة $K(0)= k_0$ فان رأس المال الفردي سوف** يتراكم دون نهاية، وبوتيرة ثابتة = $sAL^{1-\alpha}$.
- **أن معدل النمو** يرتفع كلما كان:
  - **معدل الادخار مرتفع (s مرتفع)؛**
  - **إنتاجية تراكم المعرفة مرتفعة (A مرتفعة)؛**
  - **حجم الاقتصاد كبير (L).**

بالمقارنة بنموذج **سولو** فان الديناميكية العابرة للنمو تتأثر فقط بمتغيرات اقتصادية؛ و بالتحديد فان معدل النمو $\frac{y_t'}{y_t}$ خلال مرحلة ظرفية يكون أكثر ارتفاعا عندما يكون معدل الادخار **مرتفعا**، و k_0 تبتعد عن **k***.

و بهذا و كنتيجة هامة فان سياسة ملائمة للادخار من شانها أن يكون لها تأثير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. و يوجد فرق أساسي بين نموذج رومر و نموذج سولو فيما يتعلق بتأثير التغير في معدل الادخار على النمو الاقتصادي. ففي نموذج سولو انتهاج سياسة مشجعة للادخار من شانها أن تؤدي إلى نقل الاقتصاد إلى مسار النمو المتوازن، أما في نموذج رومر، فان سياسة تشجيع الادخار تؤثر ايجابيا على معدل النمو في المدى الطويل. و بالتالي فان الأثر الظرفي في نموذج سولو يتحول إلى تأثير دائم في نموذج رومر.

- **ثبات معدل نمو في الأجل الطويل** ويعود ذلك إلى خطية دالة تراكم المعرفة:

$$B_t = A^{1/1-\alpha} K_t$$

فلو اعتمدنا شكلا غير خطي مثل:

$$B_t = A^{1/1-\alpha} K_t^{\theta}$$

حيث أن $\theta > 0$، لكان الأمر مختلفا.

وقد أقيم جدل كبير حول مسالة معرفة مدى صلاحية هذه الفرضية تجريبيا. و لما كان من غير المكن تقدير دالة تراكم المعرفة بصورة مباشرة، فقد تم استخدام الصيغة: $Y = AK$.

II. 3. 3. نموذج رومر لسنة(1986) في مواجهة الحقائق المتجددة:

تعرض نموذج رومر (1986) لانتقادات كثيرة بسبب الفرضيات التي يقوم عليها:

1. يقترن التطور التكنولوجي بالنشاط الاقتصادي (يظهر تلقائيا دون أي مجهود خاص)؛
2. المردود القياسي لتراكم المعرفة ثابت (بإمكان النمو أن يتوقف أو يثبط على المدى الطويل لولا **التسليم غير المبرر بخطية الدالة 2)**؛

ومن هنا يحق لنا التساؤل عن مدى قدرة نموذج رومر على تفسير الحقائق المتجددة التي لم تلق جوابا في نموذج سولو؟

II. 3. 3. 1. اختلاف معدلات النمو على المستوى العالمي:

توجد عدة عوامل أخرى من شانها أن تؤثر على معدل نمو الاقتصاد في النماذج من الصنف **AK** بالمقارنة مع نموذج سولو. و تتمثل حسب نموذج رومر(1986) في معدل الادخار، و قدرة الاقتصاد على اكتساب المعرفة، بالإضافة إلى حجم العمالة. ومن هذا المنطلق نستنتج:

- أن الدول التي لديها معدلات ادخار أكثر ارتفاعا هي الدول التي من شأنها أن تنمو بوتيرة أسرع على المدى الطويل؛
- أن الدول التي لديها قدرة اكبر على اكتساب المعرفة و تكديسها هي الدول التي تنمو بوتيرة أسرع على المدى الطويل؛
- أن الدول الأكبر حجما هي الدول التي تنمو بوتيرة أسرع على المدى الطويل.

و من جهة أخرى فان كل السياسات الاقتصادية سواء ا كانت ظرفية، أم هيكلية و التي من شأنها أن تؤثر على احد العوامل المذكورة سيكون لها تأثير على نتائج النمو المحققة. و في هذا الإطار قام العديد من الباحثين بفحص النتائج أعلاه وتوصلوا أن

الواقع لا يبرر كل هذه النتائج[1]. و السؤال المطروح عندئذ، لماذا اعتبر نموذج رومر بمثابة ثورة حقيقية في نظرية النمو؟ لعل ذلك يعود إلى فضل رومر في ظهور فرع جديد من فروع نظرية النمو الذي يسمى حاليا **باقتصاد المعرفة.**

فعلى المستوى التجريبي كانت رسالة نموذج رومر واضحة جدا: يتحدد نمو كل اقتصاد على المدى الطويل بقدرته على اكتساب المعرفة الجديدة و تكديسها. و بهذا وفر النموذج للباحثين إطارا مرجعيا يتم من خلاله فحص الفرضيات الخاصة بمحددات النمو.

و على الرغم من بساطة صيغة رومر حول عملية تراكم المعرفة؛ إذ أنها لا تسمح بتبرير و فهم الفروق الدولية في القدرة على توليد التطور التكنولوجي. إلا أنها فتحت المجال لطرح التساؤلين التاليين: لماذا تملك بعض الدول قدرة ابتكاريه أكبر من الدول الأخرى؟ لماذا تستطيع بعض الدول تنمية قدراتها على اكتساب المعرفة و الابتكار، في حين تفشل دول أخرى في تحقيق ذلك؟

أما على المستوى النظري، فرغم أن نموذج رومر لم يقدم تمثيلا مرضيا لعملية الابتكار و التطور التكنولوجي الداخلي، إلا انه وضع الركيزتين الأساسيتين اللتان تسمحان بوضع تصور لهذين العمليتين:

- التمييز بين الفكرة و السلعة، و يعتبر ذلك تغير جدري بالنسبة لنموذج سولو؛
- مدخل المردود القياسى المتزايد بواسطة الوفرات الخارجية: وقد استعمل هذا المدخل سوية مع فرضية المعرفة كنتيجة لمجهودات مقصودة وهادفة فظهرت نماذج أكثر واقعية سميت بنماذج الجيل الثاني و هذا ما نتناوله في الفقرة الموالية.

II. 4. نماذج النمو الداخلي في إطار المنافسة الاحتكارية:

1 Mairesse, Jacques et mohnen, Pierre, Recherche_ développement et productivité :un survol de la littérature économie et statistiques, (1990), pp.237-238 and 99- 108

سوف نتناول الآن نماذج الجيل الثاني للنمو الداخلي. و تعتبر هذه النماذج أكثر واقعية من ناحية تمثيل عملية الابتكار مقارنة بنماذج الجيل الأول (نماذج AK)، و تسمى أحيانا بالنماذج الشومبيتيرية الجديدة (modèles néo-Schumpétériens)؛ لأنها حافظت على علاقة مباشرة مع فكر شومبيتير (Schumpeter). ويرتكز نموذج رومر[1] **لسنة 1990** على فكرة **التنوع الأفقي** للمنتجات. و تغذي زيادة عدد السلع المتاحة، أي أن كل منتج جديد سيضاف إلى قائمة السلع الموجودة وبهذا تزداد الخيارات المتاحة أمام المستهلك. و قد اعتمد رومر في بناء نموذجه على ثلاث فرضيات أولاها أن التقدم التقني هو أساس النمو الاقتصادي؛ أي انه اقر بصحة فكرة سولو التي طرحها سنة 1957. و التي مؤداها أن نمو الإنتاجية يرجع بصورة أساسية إلى توليفة التراكم و التقدم التقني. أما ثاني الفرضيات فهي أن التقدم التقني يعتبر عملية داخلية، فهو ناتج عن قرارات إرادية للأفراد و هدفهم من وراء ذلك هو تعظيم **المنفعة** أو **الربح**. و أخيرا فان فرضية الاختلاف بين التكنولوجيا وباقي السلع فهي تتميز **بخاصية اللاتنافس والحصر الجزئي**.

و ميز **رومر** في نموذجه بين أربعة أنواع من **المدخلات** هي: رأس المال المادي**K** الذي قاسه بوحدات من السلع الاستهلاكية، والعمل **L** الذي استخدم في قياسه عدد الأشخاص و رأس المال البشري **H** الذي عرفه بعدد سنوات التعليم أو التكوين المهني ويتميز هذا العامل بأنه ذي طبيعة تنافسية و**حصري**. أما العامل الأخير فهو عبارة عن مؤشر **C** يقيس المستوى التكنولوجي ويمثل عدد السلع المتاحة. ومن مميزات **C** أنها غير تنافسية كما يمكنها أن تزداد دون حدود لأن وجودها غير مرتبط بوجود **الفرد**.

افترض رومر في نموذجه اقتصادا سوقيا يضم عدد كبيرا من الأشخاص النموذجيين، ينتجون و يستهلكون و يدخرون بهدف زيادة استهلاكهم المستقبلي. ويتكون

[1] See, Romer (1990): '' Endogenous technological change'', journal of political economy, Vol. 98, No.5, oct

هذا الاقتصاد من ثلاث قطاعات: **قطاع البحث، قطاع السلع الوسيطة المختلفة، و قطاع السلع النهائية المتجانسة.**

كما افترض **رومر** أن لكل مستهلك دالة منفعة لا زمنية و انه يسعى إلى تعظيم الاستهلاك على مدى حياته. و يتمثل الشرط الأدنى لكي يتواجد تحفيز على الإبداع في إطار التوازن العام خلال الزمن، في كون المستهلك النموذجي يملك نظرة شبه أكيدة حول مستقبله، لكي يقبل التخلي عن الاستهلاك في الحاضر، من أجل تحسين استهلاكه مستقبلا.

II. 4. 1. دالة الإنتاج بوجود سلع رأسمالية مختلفة:

يتكون رأس المال المادي، من مجموعة مختلفة من السلع الرأسمالية ممثلة وفق الشكل التالي:

$$K = \int_0^A x(j)dj$$

بحيث $x(j)$ تمثل كمية المدخلات i. و منه يتبين أن زيادة مخزون رأس المال لا تحدث طريق زيادة تراكم كل نوع من المدخلات فقط، وإنما أيضا عن طريق زيادة عدد المدخلات (زيادة A)،. و انطلاقا من هذا التصور، يمكننا عرض تكنولوجيات الإنتاج في مختلف القطاعات كما يلي:

- **قطاع السلع النهائية:**

يتم إنتاج السلعة النهائية بتكنولوجيا إنتاج تربط بين رأس المال البشري، العمل و رأس المال المادي.

ويمكن صياغة دالة الإنتاج على مستوى المؤسسة الفردية على الشكل التالي الشكل:

$$Y_{it} = H_{it}^{\alpha} L_{it}^{\beta} \int_0^A x(j)^{1-\alpha-\beta} dj \qquad (1)$$

إذا كانتA معطاة؛ أي من اجل عدد معطى من السلع الوسيطة المتاحة، فان المردود القياسي للدالة يكون ثابتا. وعلى العكس من ذلك فان ارتفاع A يؤدي إلى ارتفاع إنتاج السلع النهائية. و بفرض أن المنتجين يستعملون نفس الكمية من كل مدخل من المدخلات أي:

$$x(j) = \bar{x}$$

عندها تصبح **(1) على** الشكل:

$$Y_{it} = H_{it}^{\alpha} L_{it}^{\beta} \; A_i \bar{x}^{1-\alpha-\beta} Y$$

و تبين هذه الدالة بأن عملية الإنتاج الأكثر تخصصا (أي بمراحل وسيطة كثيرة) تكون أكثر إنتاجية.

نلاحظ بالفعل بأن Y بإمكانه أن يرتفع حتى و إن كانت كل من x، H و L ثابتة. و يكفي لذلك ارتفاع عدد المدخلات الوسيطة المستهلكة من طرف المؤسسة. و سوف نرى بان هذا ما يحدث بالضبط عند توازن النموذج. و يضمن الابتكار ظهور أنواع جديدة من السلع الوسيطة بصورة مستمرة (عدد A_t)، ولمنتجي السلع النهائية مصلحة في تنويع مدخلاتهم باستعمال جميع الأصناف المتاحة من السلع الوسيطة (عدد A_t) في كل لحظة.

و تتميز الدالة **(1)** في حالة زيادة **A بغلة حجم خارجية متزايدة.** فالمؤسسة الفردية ليس لديها أي سيطرة على عدد **المدخلات الوسيطة** المتاحة في الاقتصاد في لحظة **t**، فذلك يرتبط بأنشطة التجديد و الابتكار السابقة. و عليه فان إنتاجية المؤسسة ترتفع عندما ترتفع قيمة **A** دون أن تكون مظطرة إلى دفع المقابل للاستفادة من مكاسب الإنتاجية. أي أنها تسدد قيمة مشترياتها من الموارد الأولية و المدخلات الوسيطة فقط **(افتراض مضاعفة نفقات الإنتاج...)**.

و إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة التكنولوجيا (**مردودية خارجية متزايدة**)، نستنتج أن قطاع السلع النهائية يمكن أن يشتغل في إطار **المنافسة الكاملة**. و يختلف الأمر بالنسبة لقطاع السلع الوسيطة المختلفة حيث يحتكر كل منتج من منتجي المدخلات المنتج الذي يشتري مخطط إنتاجه.

و نجد هنا الفكرة الشومبيتيرية l'idée schumpétérienne: تؤمن الابتكارات درجة معينة من الاحتكار و بالتالي تضمن **ربحا إضافيا للمحتكر**. و بسبب الخصوصية التي يملكها المبتكر (حق التفرد في إنتاج المنتج)، فانه بإمكانه طلب أسعار أعلى من التكلفة الحدية للإنتاج.

و على الرغم من الوضعية الاحتكارية التي يتميز بها كل منتج، إلا أن ذلك لا يمنح له سلطة إستراتجية على منافسيه؛ أي ليس بإمكانه تحويل السوق لصالحه. و بالفعل، فإذا قرر منتجا فرديا رفع سعر منتجه أكثر من اللازم، من اجل تغطية تكلفته الثابتة، فان منتجه لن يكون محل الطلب. و من جهة أخرى فان المنتجين لا يستطيعون التوسع من اجل فرض سعرا جماعيا مرتفعا للسلعة الوسيطة؛ لان المنتجين الجدد الذين يدخلون السوق في كل مرحلة (بشراء براءات جديدة) يحفزون على ممارسة أسعار اقل ارتفاعا للسيطرة على حصص السوق للمؤسسات المتواجدة فيه. و بتعبير آخر، فعلى الرغم من الوضعية الاحتكارية لكل منتج فردي، فان منافسة عن طريق التنويع تمارس في سوق السلع الوسيطة. و يمثل هذا مبدأ المنافسة الاحتكارية أيضا.

- **قطاع البحث:**

يتوقع سيادة المنافسة الكاملة في قطاع البحث. كما أن المؤسسات التي تنشغل بالبحث تجد أفكارا جديدة عن السلع الوسيطة، و بالتالي ترفع عدد السلع المتاحة في الاقتصاد من اجل إنتاج سلع نهائية. و تعطى دالة مراكمة المعرفة A على النحو التالي:

$$'A_t = \delta H_{rt} C_t \qquad (2)$$

و تنص هذه المعادلة على أن إنتاج أفكارا جديدة، يتطلب الربط بين رأس المال البشري و المعرفة، و كلا العاملين ضروريين للإنتاج، بحيث أن H_{rt} تمثل كمية رأس المال البشري المخصص للبحث في كل لحظة **t**، أما C_t فيمثل مخزون المعرفة الذي يتم تغذيته من طرف الابتكارات الماضية. و للتبسيط، افترض **رومر** أن كل مخطط جديد للتصنيع، يساهم بطريقة متساوية في **هذا** المخزون لكي يكون في كل **لحظة:**

$$C_t = A_t \qquad (3)$$

إن مخزون المعرفة C_t يساوي تماما العدد A_t للسلع الوسيطة المتاحة في الاقتصاد في اللحظة t. و من جهة أخرى فان هذه المعارف متاحة للجميع بصورة مجانية.

و تسمح العلاقة (3) باستنتاج وجود وفرات خارجية للمعرفة بين الباحثين. لذلك فان حقيقة كون العلاقة (3) خطية بشكل كامل، يمكن أن تظهر كفرضية مغالى فيها. إذ تفترض بان المعارف مهما كانت قديمة لا يمكن هجرها إطلاقا، كما توجد مردودية ثابتة في عملية تراكم المعرفة. و تفترض أيضا بان الوفرات الخارجية للمعرفة بين الباحثين تتم بصورة كلية.

بربط (2) ب (3) نتحصل على:

$$'A_t = \delta H_{rt} A_t \qquad (4)$$

في كل لحظة فان الباحث (وحدة رأس المال البشري)، له إنتاجية حدية قدرها:

$$\frac{d\ 'A}{dH_t} = \delta A_t$$

من اجل A_t ثابتة، فان الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري إذا ثابتة ، و بما أن رأس المال البشري هو مدخل الإنتاج input الوحيد الذي يتم تعويضه، يمكننا القول بأنه في كل لحظة t فإن نشاط البحث يقدم **غلة حجم ثابتة.** و بالمقابل فان زيادة A_t في الزمن يؤدي إلى زيادة إنتاجية جميع الباحثين في الوقت ذاته. و **لا** يتوافق مصدر **المردودية المتزايدة** مع المنافسة الكاملة، كون المردودية المتزايدة ناجمة عن الوفرات الخارجية للمعرفة المتاحة بكل حرية و بدون تكلفة لجميع الباحثين. و تضمن هذه الوفرات عدم قدرة أي باحث على اكتساب ميزة إستراتيجية دائمة على منافسيه.

و خلاصة القول هو أن نشاط البحث و التطوير في نموذج **رومر** ينظر إليه كنشاط يؤدي إلى خلق نوعين من المعرفة؛ معرفة مملوكة تباع في شكل براءات، و معرفة عامة غير مملوكة تغذي مخزون المعرفة المشترك بين كل الباحثين.

إن حل النموذج يكمن في تخصيص رأس المال البشري مابين أنشطة الابتكار و الإنتاج من جهة وتخصيص الناتج بين الاستهلاك و الاستثمار من جهة أخرى. وعند التوازن يكون النمو أعلى كلما ازداد رأس المال البشرى المخصص للبحث.

و نستنتج مما سبق أن مراكمة المعرفة التقنية تعتبر محرك النمو الاقتصادي، وأن الاقتصاد الذي يخصص نسبة كبيرة من رأسماله البشرى للبحث يتجه لتحقيق معدل نمو مرتفع مقارنة بغيره.

خلاصة:

لقد تعرضنا في هذا الفصل بالدراسة لأهم نماذج النمو الاقتصادي، و خاصة نموذج سولو، و نموذج رومر. و في إطار هذه النماذج، فان أسس التحليل التقليدي لمصادر النمو منبثقة عن نموذج سولو 1957. و يفسر نمو الإنتاج الفردي على المدى

الطويل في هذا النوع من النماذج بعوامل خارجية، و خاصة التغير التقني. و في ما يخص السياسة التجارية فان الطبيعة الخارجية لمصادر النمو تدل على أن انفتاح الاقتصاد على الخارج لا يمكنه أن يؤثر على النمو. وخلافا لذلك، فان التطورات الحديثة لنظرية النمو بينت الطبيعة الذاتية للتطور التقني، و قدمت بطريقة غير مباشرة مفهوم الوفرات الخارجية، **و إمكانية نمو مختلفة في عالم منفتح.**

و من بين مصادر النمو التي تم فحصها من طرف هذه النماذج، تراكم رأس المال المادي و تراكم رأس المال البشري اللذان لديهما مساهمات هامة فيما يخص العلاقة بين الانفتاح و النمو الاقتصادي. و يمكن لتراكم رأس المال المادي أن يكون عاملا من عوامل النمو طويل الأجل، إذا أخدنا بعين الاعتبار إمكانية وجود غلة حجم متزايدة أو وفرات خارجية موجبة مرافقة لعملية التراكم. و خلافا لتوقعات النظرية التقليدية فان وجود وفرات خارجية تضمن عدم انعدام الإنتاجية الحدية لتراكم رأس المال. كما أن نماذج النمو الداخلي التي دمجت بطريقة واقعية للغاية تكوين المعرفة و التكنولوجيا، تفترض ببساطة بان الإنتاج الكلي لاقتصاد ما، لا يرتكز فقط على مجموع المدخلات المستعملة من طرف المؤسسات (يد عاملة، رأس المال البشري، مدخلات البحث و التطوير)، إنما يعود ذلك أيضا إلى أعمال البحث و التطوير داخل المؤسسة و كذا التطوير الذي تقوم به المؤسسات الموجودة في محيطها. وبهذا **بينت نماذج النمو الداخلي أن المؤسسة تلعب دورا أساسيا في عملية النمو الاقتصادي كما يؤثر النمو على المستوى الكلى على نمو المؤسسة الفردية.**

و لهذا ففي ظروف التبادل، فان السياسة التجارية التي تشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الواردات من التجهيزات التي تتضمن التكنولوجيا العالية بإمكانها أن

تؤثر على عملية النمو، بمجرد ما يولد تراكم رأس المال العوائد الخارجية. ويستدل من هذا أن نماذج النمو الداخلي تتوقع أن يؤدي تحرير كل من التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية إلى زيادة النمو الاقتصادي. وبهذا مهدت الطريق أمام الباحثين للمزاوجة بين كل من نظرية النمو والتجارة الخارجية و هذا ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني:
التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي

إن الهدف الأساسي من هذا الفصل هو بحث الكيفية التي تم من خلالها دمج نظرية التجارة الخارجية و نظرية النمو. و قد قسم إلى ثلاث مباحث: خصص المبحث الأول لدراسة نظريات التجارة الخارجية قبل ظهور نظرية النمو الداخلي و المكاسب الستاتكية الناجمة عنها. أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي و خاصة بعد أن تم دمج نظرية التجارة الخارجية بنظرية النمو الداخلي. و في الأخير خصصنا المبحث الثالث لدراسة تطور حرية التجارة الخارجية و تزايد أهميتها في الاقتصاد العالمي، لما للمنظمات الدولية (OMC , GATT) من اثر كبير فيما يخص تحديد السياسات التجارية المنتهجة على مستوى كل بلد.

I. نظريات التجارة الخارجية والمكاسب الستاتكية لتحرير التجارة الخارجية:

I. 1. مكاسب التجارة الخارجية في الفكر الماركنتيلي:

لقد بدأت الدراسة الجدية لكيفية حصول النمو الاقتصادي مع علماء الاقتصاديين المركنتيليين أمثال الانكليزيين W.Petty و J.Locke و الفرنسي J.B.Colbert. حيث رأى هؤلاء العلماء أن ثروة الأمم تقاس بما تحتفظ به من المعادن النفيسة(الذهب والفضة)[1]. ونظرا لأن ثروة العالم كله ثابتة فإن المكاسب التي تحققها أحد الدول لابد أن تكون على حساب الدول الأخرى.

ويفترض الفكر المركنتالي أن عنصر العمل هو أهم عنصر من عناصر الإنتاج في عملية النمو، كما أن التجاريين استخدموا نظرية القيمة في العمل، والذي يعني أن قيمة السلع تتحدد بما بدل في إنتاجها من ساعات العمل. كما أن الفكر المركانتالي لا يؤمن بمبدأ الحرية الاقتصادية أيضا.

فيما يخص التجارة الدولية، الهدف الأساسي من السياسة الاقتصادية الماركانتالية هو تحقيق فائض في الصادرات عن الواردات، و هذا ما يعرف بالرصيد الايجابي للميزان التجاري، مما يسمح بتدفق المعادن النفيسة من الخارج مقابل هدا الفائض. وتكتسي هذه التدفقات النقدية أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان التي تعاني نقصا في الموارد المالية، كما أن هذا الفائض يسمح بخفض معدلات الفائدة و بالتالي تحفيز الاستثمار في السوق الداخلية مما يسمح من رفع العمالة الوطنية و بهذا يتحسن الرخاء الاقتصادي[2]. وهكذا فالاحتفاظ بميزان تجاري في حالة فائض يؤثر إيجابا على الاقتصاد، وبطبيعة الحال فان عجز الميزان التجاري يتسبب في تدفق العملات والمعادن النفيسة إلى الخارج مما يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي، و من ثم تقليص النشاط الاقتصادي.

ومما لاشك فيه هو أن الدولة تلعب دورا هاما في هذا الفكر حيث تقوم برقابة تبادل العملات أو المعادن النفيسة. حيث أن الدولة لا تسمح للأفراد بتصدير الذهب أو الفضة إلى الخارج إلا في ظروف محددة، وبعد موافقة الحكومة على ذلك، وان جريمة تهريب

[1] فريديريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب أبو عمشة، مكتبة العبيكة، ص 17
[2] المرجع السابق مباشرة، ص 17

المعادن وصلت إلى حد الإعدام. كما أن الدولة أسهمت أيضا في تكوين احتكارات ضخمة في مجال النقل والتجارة من أجل المحافظة على الرصيد الايجابي للميزان التجاري. كما أن الحكومات في أوروبا اتخذت العديد من السياسات ساعدت في تحقيق فائض مستمر في الصادرات عن الوردات. مثل دعم الصادرات وفرض الحصص الكمية على الواردات، فضلا عن فرض رسوما جمركية عالية على الواردات من السلع الاستهلاكية. و فيما يخص الواردات من المواد الخام اللازمة لعملية الإنتاج و التصدير فإنها لم تتعرض لهده القيود[1].

ولقد لعبت المستعمرات المتواجدة في الخارج بدورها دورا هاما حيث كانت مصدرا للمواد الخام الرخيصة والسلع الزراعية، وفي نفس الوقت كانت تعتبر أسواقا هامة لتصدير السلع المصنعة من الدولة الأم، وفيما يخص النقل البحري ركزت السياسة الحكومية على تعظيم التدفق من المعادن النفيسة للداخل وتدنية التدفق الخارجي مقابل خدمة النقل البحري. ولقد أصدرت العديد من الدول قوانين تطمح لتحقيق هدا الهدف. وخير مثال على دلك ما أصدرته انكلترا من قوانين للملاحة، فوفقا لتلك القوانين حرمت السفن الأجنبية من استخدام السواحل البريطانية في التجارة[2].

وهكذا فان الفكر التجاري أراد للتجارة الدولية أن تكون أداة لزيادة ثروة الأمير وأن التبادل الدولي بين الأمم يؤدي إلى تحقيق مكاسب لطرف على حساب الطرف الأخر، وبهذا فإنه ينفي مزايا التقسيم الدولي للعمل. ولكن إنكلترا في أواخر القرن الثامن عشر تحدت الأسس التي يقوم عليها الفكر المركنتالي وقدمت بديلا له.

I. 2. مكاسب التجارة الخارجية في الفكر الكلاسيكي:

ظهرت النظرية التقليدية في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لمذهب التجاريين الذي كان ينادي بفرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على اكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة، حيث كانت هذه الأخيرة

[1] ، محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع 2001ص.19

[2] Frederic Teulon, Le commece international, Seuil,1996, p.20،

مقياسا لقوة الدولة في تلك الفترة كما سبق القول في الفقرة السابقة. فجاءت النظرية التقليدية مدافعة عن حرية التجارة الخارجية. وقد أوضحت هذه النظرية أن حرية التجارة الخارجية هي الطريق الوحيد إلى زيادة ثروة البلاد الحقيقية، وبالتالي قوتها الاقتصادية، و أهم رواد هذه النظرية، ادم سميث و ريكاردو و جون ستيوارت ميل و آخرون...و في ما يلي سوف نتعرض إلى أهم أفكارهم في هذا المجال.

I. 2. 1. مكاسب التجارة الخارجية عند ادم سميث:

استعرض ادم سميث في كتابه ثروة الأمم فوائد حرية التجارة، فأوضح أن حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل كونها توسع حجم السوق، وقد جاء حديث ادم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما اسماه« النظام المركانتيلي». وأساس دفاع سميث عن حرية التجارة بين الدول هو انه« إذا كان بمقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة ارخص مما لو قمنا بإنتاجها، فلنشترها منه ببعض إنتاجنا»، أي أن ادم سميث يرى انه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج بين بلدين حتى تقوم التجارة بينهما[1].

و قد كان سميث أول اقتصادي يؤكد أن الهدف من السياسة الاقتصادية السوية هو راحة المستهلك "يؤدي تكاثر الإنتاج بأشكاله المختلفة في مجتمع محكوم جيدا إلى أن تعم الوفرة حتى الطبقات الأفقر من الشعب". كما انه كان متفائلا بكون الثراء العام غير محدود بطبيعته، شريطة أن تكون الأسواق حرة في توجيه الموارد و في تحديد أرباح المنتجين الذين يسعون من خلال بحثهم عن منفعتهم الخاصة، إلى إرضاء رغبات المستهلكين. بالإضافة إلى الأفكار السابقة فان سميث رأى بانه إذا التزمت الحكومة بدورها كمنظم، فان النمو الاقتصادي يكون ثمرة لثلاث ظواهر رئيسية. و تتمثل هذه الظواهر في تقسيم العمل و التحسينات التكنولوجية التي تؤدي إلى رفع إنتاجية العمال مما يؤدي إلى زيادة الناتج و بالتالي زيادة النمو، بالإضافة إلى زيادة تراكم رأس المال[2].

---

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجديدة، 1996، ص ص.28

[2] انظر:
فريديريك. م شرر، مرجع سبق ذكره، ص ص.18-21

و قد رأى سميث بان تخصص الفرد في مجموعة صغيرة من العمليات يسمح له بإتقانها بشكل أفضل و تقليص الانتقال من مهمة إلى مهمة أخرى مختلفة. كما أن سميث أضاف بان زيادة الإنتاجية تتنامى مع اتساع السوق المستهدف، فكلما زاد اتساع هذا السوق كان بالإمكان تقسيم المهام بطريقة أدق مما يسمح بزيادة إنتاجية العامل. و من هذا المنطلق فان التجارة الحرة تفتح المجال على الأسواق العالمية مما يسمح بتخصيص المهام أكثر فأكثر[1]. و هذا ما وضحته نظرية المزايا المطلقة لسميث.

وحسب سميث فان التبادل الدولي مفيد، كونه يسمح لكل دولة برفع قيمة قدراتها، و يتيح لها إمكانية الحصول على منتجات من الخارج و التي تكون تكلفتها منخفضة إذا تم استيرادها من الخارج أحسن مما لو تم إنتاجها محليا. كما أن التبادل الدولي يسمح لمختلف الدول بترويج الفائض من الإنتاج و توسيع الأسواق. و تدقيق التقسيم الدولي للعمل، و كذا تخفيض الأسعار مما يسمح برفع حجم الادخار. و قد اقترح سميث بمقارنة تكاليف الإنتاج لكل دولة بالنسبة لكل منتج، و حسب سميث دائما فان من مصلحة الدولة استيراد السلع التي تنتجها بتكلفة اكبر، وتصدر ما تنتجه بتكلفة اقل. و هذا ما يسمى بنظرية التكلفة المطلقة، و قد أهملت هذه النظرية أهمية التبادل بالنسبة للبلدان التي لا تتمتع بأي ميزة مطلقة و هذا ما وضحته نظرية المزايا النسبية لريكاردو.

I. 2. 2. مكاسب التجارة الخارجية عند ريكاردو:

يعتبر قانون العوائد الحدية المتناقصة من بين المساهمات العديدة التي جاء بها ريكاردو. و استنادا إلى هذا القانون فان نظرة ريكاردو إلى النمو الاقتصادي كانت متشائمة[2]. ففي قطاع الزراعة مثلا كلما ازداد عدد العمال الذين يعتنون بقطعة ارض ازداد إنتاجها، و لكن بمعدل زيادة متناقص. و يرجع ريكاردو تناقص العوائد الحدية مع ازدياد عدد العمال المستخدمين لسببين:ازدياد الزراعة الذي يؤدي إلى استثمار أراضي ذات

[1] Thierry Montalieu, op.cit, p.79

[2] انظر:
فريديريك. م شرر، مرجع سبق ذكره، ص ص.21-38

نوعية أسوء. بالإضافة إلى زيادة عدد العمال الذين يهتمون بكل رقعة من الأرض. و نفس الفكرة بالنسبة لزيادة رأس المال.

و قد ارتأى ريكاردو بان القضاء على مشكلة تناقص العوائد الحدية، يستلزم إلغاء قانون كورن (corn) من خلال رفع الحواجز أمام استيراد المنتجات الغذائية و إفساح المجال أمام التجارة الحرة التي تضمن بان المحاصيل ستزرع حيثما تكون الأرض متوفرة، و حيثما يكون الإنتاج الحدي للمزارعين مرتفع.

و من هذا المنطلق فان ريكاردو قد تبنى حرية التجارة، و قد فسر المكاسب التي يمكن جنيها من حرية التجارة فيما يعرف بنظرية المزايا النسبية.

كما أن ريكاردو بدأ تحليله بالتأكيد على فكرة النفقات المطلقة لآدم سميث[1]، وقد عرض ذلك من خلال ربط حرية حركة عناصر الإنتاج على المستوى المحلى من نشاط لأخر وفقا للعوائد الحدية، ويستمر التحرك حتى تتساوى العوائد الخاصة بعناصر الإنتاج في الأنشطة المختلفة، أما على المستوى الدولي فان الوضع من وجهة نظره يختلف تماما، حيث أن عناصر الإنتاج لا يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى، ولكن كل دولة يجب أن تتخصص من خلال تحويل الموارد التي تتمتع فيها بميزة نسبية داخليا[2]. في حين ارتأى ريكاردو بان حرية حركة المنتجات على المستوى الدولي، من شانها أن تؤدي إلى أفضل تخصص بالنسبة لكل دولة، و بالتالي إلى أفضل استخدام للموارد بالنسبة لها[3].

و للتبسيط، فان ريكاردو عمل بنموذج يتكون من بلدين و سلعتين فقط، و قد اختار قياس تكاليف العمل بدلالة ساعات العمل.

لتوضيح فكرة المزايا النسبية قدم ريكاردو مثالا يبرز تكلفة إنتاج المنسوجات والخمور في كل من انكلترا و البرتغال ، حيث أن انكلترا لا تتمتع بأي ميزة مطلقة.

---

[1] لمزيد من الاطلاع على نظرية المزايا النسبية، انظر:
- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية و التمويل،الدار الجامعية، 2001، ص ص.20-28؛
- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، 1993، ص ص. 57-64.

[3] Frederic Teulon,op.cit,p.21

(تكلفة إنتاج السلعتين مقاسه بساعات العمل/ وحدة)

	المنسوجات	الخمور
انكلترا	100 ساعة/وحدة	120ساعة / وحدة
البرتغال	90 ساعة/ وحدة	80 ساعة / وحدة

و يظهر المثال السابق انه في حالة ما أراد كلا البلدين إنتاج وحدة واحدة من كل سلعة فان تكاليف الإنتاج العالمي في حالة إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي تمثل: 100+120+80+90=390 ساعة عمل. و في حالة ما إذا استحوذت البرتغال على كافة الإنتاج العالمي فان تكاليف الإنتاج تصبح من الشكل: (80×2)+(90×2)=340 ساعة، و لكن هذا الحل غير متاح إذا كانت البرتغال ليس بإمكانها الحصول على اليد العاملة الانكليزية.

ورأى ريكاردو بان الدولتين سوف يقبلان اقتسام الإنتاج، و يستلزم ذلك المقارنة بين التكاليف النسبية للسلعتين.

بالنسبة للنسيج: 80/120=66%.

بالنسبة للخمر: 90/100=90%.

و بالتالي فان التكلفة النسبية للنسيج في انكلترا اقل من التكلفة النسبية للخمر، أي أن انكلترا لها ميزة نسبية في صناعة النسيج، و بالتالي فإنها من مصلحتها أن تتخصص في هذه الصناعة. في حين فان البرتغال لها ميزة نسبية اكبر في صناعة الخمور و بالتالي فإنها سوف تتخصص في هذه الصناعة.و بالتالي فان كل دولة تتخصص في الصناعة التي تكون إنتاجيتها اكبر مما يؤدي إلى زيادة الناتج و ثم النمو الاقتصادي لهذه الدولة.

و بهذا فإذا أقبل البلدان على التخصص حسب الميزة النسبية لكل منهما، فان تكاليف الإنتاج العالمي تصبح من الشكل التالي: (80×2) + (100×2)= 360 ساعة، و بمكسب قدره 30 ساعة بالمقارنة مع الوضع ما قبل التبادل. مما يسمح بارتفاع الدخل الحقيقي للعمال و بالتالي النمو الاقتصادي (يحصلون على نفس السلع بعدد ساعات عمل اقل).

I. 2. 3. مكاسب التجارة الخارجية عند جون ستيوارت ميل:

يعد جون ستيوارت ميل صاحب نظرية القيم الدولية، و قد رأى هذا الأخير بان قيمة السلعة الأجنبية في كل بلد تتوقف على كمية المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها، و بهذا فان هذه النظرية حاولت تحديد قيمة السلع المتبادلة دوليا. و بالتالي تبيان القوانين التي يتم بمقتضاها توزيع الكسب المحقق في التجارة الدولية[1].

وقد حدد جون ستيوارت ميل نفقة السلعة المستوردة بنفقة السلعة المصدرة المستعملة لتسديد السلعة المستوردة المعنية. و بهذا فان ميل يسلم بالفروض التي وضعها ريكاردو من قبل، ومنها أن التبادل يتم كما لو كانت مقايضة، فالسلع تتبادل في مقابل السلع والعرض هو الذي يحدد الطلب، ونسبة التبادل بين البلدين تتوقف على الطلب المتبادل بينهما.

و الواقع أن الطلب المتبادل بين الداخل والخارج يتوقف على ظروف عرض السلعة المحلية و طلب السلعة الخارجية. ويرى جون ستيوارت ميل انه من المستحيل وضع قاعدة عامة للأسواق و موارد المستهلكين، ولهذا فانه لا يمكن وضع نسبة تبادل سلعة مقابل سلعة أخرى. ولكن بالإمكان تحديد نسبة التبادل في مجال المقارنة في كل من البلدين. ويضع ميل هذا القانون في صيغة معادلة يسميها **معادلة الطلب الدولي** والتي تعبر عن تعادل الطلب بين البلدين، وصيغة هذه المعادلة هي:

م أ×ك أ=م ب×ك ب

[1] حول نظرية القيم الدولية، انظر:
- زينب حسين عوض الله،الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص ص. 14- 16؛
- مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص.42- 49.

أ، ب: السلعتان المتبادلتان بين البلدين

م: تعبر عن الثمن

ك: تعبر عن الكمية المتبادلة عن كل سلعة

بعد أن يحدد جون ستيوارت ميل قيمة كل سلعة متبادلة دوليا، يحاول تحديد الكسب الذي يعود على كل دولة من خلال التجارة الدولية، فالتجارة الدولية كما ذكر ريكاردو تتيح للدولتين المتبادلتين التخصص في إنتاج السلعة التي تتفوق في إنتاجها. وهذا التخصص مفيد، إذ يترتب عليه زيادة الإنتاج في كل من الدولتين وعندئذ يتحقق كسب دولي من وراء التجارة والتخصص.

فإذا فرضنا أن دولتين هما إنكلترا وفرنسا تنتج كل منهما القمح والحديد على النحو التالي[1]:

(تكلفة إنتاج السلعتين مقاسة بساعات العمل).

الدولة	نفقة القمح	نفقة الحديد
إنكلترا	10	15
فرنسا	15	10

عندئذ تنفق إنكلترا (10) وحدات عمل في سبيل إنتاج وحدة قمح ، و(15) وحدة عمل من اجل إنتاج وحدة حديد، أما فرنسا فتنتج وحدة قمح بنفقة(15) وحدة عمل، ووحدة الحديد بنفقة (10) وحدات عمل.

فإذا فرضنا انه في كلا البلدين (4500) وحدة عمل وان كل بلد يوزع عمله مناصفة لإنتاج السلعتين فان الإنتاج يتخذ الصورة التالية:

الدولة	وحدات القمح	وحدات الحديد
انكلترا	150	225
فرنسا	225	150

[1] عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص.67

الإنتاج الكلي	375	375

أما إذا تخصص كل منهما في إنتاج السلعة التي يتفوق فيها، فان إنكلترا تنتج عندئذ(450) وحدة قمح، كما أن فرنسا تنتج (450) وحدة حديد وبذلك يتحقق كسب دولي للبلدين مقداره(75) وحدة بالنسبة للبلدين (450–375=75) ويوزع هذا الكسب بين البلدين على أساس نسبة التبادل بينهما، أي على أساس النسبة بين الكمية التي تصدرها الدولة من السلعة المحلية، والكمية التي تستوردها قي مقابلها من السلعة الأجنبية.

ونسبة التبادل في كل دولة هي عبارة عن النسبة بين كمية ما تصدره وكمية ما تستورده.

نسبة التبادل= كمية السلع المصدرة/كمية السلع المستوردة

وكما سلف الذكر فان قيمة الكسب الدولي الذي تحصل عليه كل دولة، يكون محصورا بين حدين هما النفقة النسبية في البلدين.

وما أخد على هذه النظرية كونها اهتمت بالمكاسب الناجمة عن التجارة الدولية في حين من المفروض أن تولي الاهتمام بالمكاسب التي يحتمل أن تنجم عن توسيع التجارة الدولية، والخسارة المحتملة في حالة تضييقها. كما أن هذه النظرية تنسجم مع فكرة الحماية فهي لا تمانع فرض الرسوم الجمركية متى كانت مفروضة لحماية منتجاتها التي على وشك أن تصدر إلى الخارج.

ومؤدى نظرية ميل أن الدول النامية يكون نصيبها من الكسب الدولي اكبر من نصيب الدول المتقدمة بحجة ارتفاع مستوى المعيشة في الدول المتقدمة، وبالتالي يكون طلبها اكبر مما يجعل كسبها الدولي اقل.

I. 3. مكاسب التجارة الخارجية في الفكر النيوكلاسيكي:

I. 3. 1. مكاسب التجارة الخارجية في نظرية (هكشر– اولين):

نظرية هكشر–اولين ترجع بدورها سبب التجارة الدولية إلى اختلاف النفقات النسبية، و تكمن إضافتهما في أن اختلاف هذه الأخيرة يرجع إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

وطبقا لهذه النظرية يكون لبلد ما ميزة نسبية في إنتاج السلع التي تتميز بكثافة استخدام عناصر الإنتاج التي تكون متوفرة لديها بكثرة نسبية. وتسمى هذه النظرية بنظرية نسب عوامل الإنتاج، كما أنها تفترض أن جميع البلدان لها نفس دوال الإنتاج (قدر متساو من خدمات الإنتاج ينتج نواتج متساوية في جميع البلدان)، في حين أن العرض النسبي لعوامل الإنتاج و من ثم الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج تختلف من بلد لآخر[1].

وبوجه عام سيميل كل بلد إلى التخصص في إنتاج السلعة التي يستطيع أن ينتجها بنفقة ارخص (بالتحديد السلعة التي يستلزم إنتاجها قدرا كبيرا من خدمات الإنتاج المتوفرة لديه بكثرة نسبية)، مما يتيح له إنتاجها بإنتاجية أكبر، و بالتالي تحسن الإنتاج، وهذا ما يسمح بزيادة النمو الاقتصادي.

كما تفترض تماثل كل من الأذواق وهيكل توزيع الدخل كمحددات للطلب على السلعتين وبالتالي تعزل تأثيرهما على الطلب على عناصر الإنتاج، و بهذا يبقى جانب العرض الكلي من عناصر الإنتاج هو المحدد الوحيد لعناصر الإنتاج. فإذا ما توفر عنصر راس المال نسبيا في الدولة "ب" فلا بد أن ينعكس على أسعار الفائدة النسبية فيها مما يمكنها من إنتاج السلعة"**ص**" كثيفة رأس المال بتكلفة نسبية اقل، وبالمثل فان توافر عنصر العمل نسبيا "أ" لا بد أن ينعكس ذلك على انخفاض معدل الأجور النسبية فيها مما يمكنها من إنتاج السلعة "**س**" كثيفة العمل بتكلفة اقل، مع افتراض العالم مقسم إلى دولتين (**أ، ب**) ووجود سلعتين ("**س**" كثيفة العمل، "**ص**" كثيفة رأس المال)[2].

و بهذا فان نظرية (هكشير –أولين) لم تفترض مسبقا اختلاف النفقات النسبية كما فعلت النظريات السابقة، وإنما قدمت تفسيرا لسبب اختلافها بين الدول أو حسب درجة اختلاف الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج.

---

[1] Frederic Teulon, op.cit, p.24

[2] انظر:
محمد السيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 141-152؛
Haishun Sun (2001),'' Foreign Direct Investment and Regional Export: Performance In China'', Journal Of Regional Science,Vo.41, No.2, p.318

و إذا كانت الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج في جميع البلاد واحدة، و نسبة مزج عناصر الإنتاج في دوال الإنتاج في جميع السلع واحدة، فانه لن تنشا اختلافات في هياكل التكاليف النسبية (في أسعار السلع)، و بالتالي لا توجد أي جدوى للتبادل التجاري الدولي المربح أي لا يوجد أي مكسب من التجارة الدولية بالنسبة للبلدان المشاركة فيها، و بالتالي تحرير التجارة لا يؤدي إلى أي زيادة في الناتج، و لا في النمو الاقتصادي.

I. 3. 2. مكاسب التجارة الخارجية في نظرية (هكشر، اولين، سامولسون):

تنص هذه النظرية على أن التجارة الدولية سوف تؤدي إلى تعادل العوائد النسبية و المطلقة لعناصر الإنتاج المتجانسة بين دول العالم، معنى ذلك أن حرية التجارة الدولية في السلع تنوب عن حرية حركة عناصر الإنتاج في إحداث التعادل في عوائد تلك العناصر المتجانسة على مستوى العالم، فإذا قامت التجارة بين الدولتين المشاركتين في التبادل، فإنها تساهم خلال الأجل الطويل في تساوي أجور العمال ذو المهارة المتماثلة، وأيضا تساوي أسعار الفائدة على رؤوس الأموال المتجانسة بينهما، (ويقصد برؤوس الأموال المتجانسة الأصول الرأسمالية التي تتمتع بنفس القدر من الإنتاجية و المخاطرة).فقبل قيام التجارة الدولية تكون نسبة الأجور إلى أسعار الفائدة منخفضة في الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في عنصر رأس المال، في حين تعاني الدولة التي تتميز بندرة نسبية في عنصر العمل من ارتفاع نسبة الأجور إلى أسعار الفائدة، وعلى ذلك فان البلد الأول يتخصص في إنتاج السلع كثيفة العمل، ويتخصص البلد الثاني في إنتاج السلع كثيفة رأس المال، ويظهر الوضع بعد قيام التجارة زيادة إنتاج السلعة كثيفة العمل في الدولة الأولى مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عنصر العمل، وبالتالي ارتفاع الأجور و في نفس الوقت ينخفض إنتاج السلعة مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على رأس المال وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة، أما الدولة الثانية

فتخصص في إنتاج السلعة كثيفة رأس المال فيزيد الطلب على عنصر رأس المال فترتفع الأجور، ويستمر الوضع كذلك حتى تتعادل كل من الأجور و أسعار الفائدة في الدولتين[1].

و إذا لم يتحقق هذا فان **ساموسلسون** يرجع ذلك إلى كون المنتجات لا تتحرك بحرية، وهذا نتيجة لتطبيق سياسات الحماية. و حسب **ساموسلسون** فان البلدان النامية هي الطرف المستفيد من حرية التجارة لانخفاض الأجور بها، في حين فان المؤسسات الصناعية في البلدان المتقدمة فإنها تجد نفسها أمام ثلاث خيارات: طلب تشديد الحماية، غلق المؤسسات ذات المردودية المنخفضة، التجديد المستمر من اجل التقليل المستمر من استعمال اليد العاملة، أو تقوم بنقل الصناعة إلى البلدان النامية التي تتمتع بانخفاض تكلفة الإنتاج[2]. تلك هي الحلول الممكنة التي تجنبها انخفاض قيمتها المضافة، التي من شانها أن تؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة الإجمالية و بالتالي انخفاض الناتج الإجمالي.

I. 3. 3. مكاسب التجارة الخارجية في نظرية (سطو لبر – ساموسلسون):

بالاشتراك مع" **ساموسلسون**" أتم " **سطولبر**" نظرية هوس بالنظرية التالية :إذا فرض بلد رسم جمركي على السلع التي تتضمن عامل من عوامل الإنتاج النادرة فان هذا سوف يؤدي إلى ارتفاع الدخل النسبي لهذا العامل النادر على حساب العوامل الوفيرة.

فمثلا إذا كانت الأرض عنصرا نادرا "حالة إنكلترا في القرن 18م" فان ملاك الأراضي سوف يتبعون سياسة الحماية لان حرية التجارة سوف تؤدي إلى تخفيض ريع العقارات، و بالتالي فان حماية سوق القمح لها تأثير على المداخيل النسبية لمختلف الفئات الاجتماعية، وبهذا فان المستهلكين سوف يتضررون بحيث أنهم ملزمون بدفع سعر القمح بمستوى أعلى مما لو تم استيراده.

---

[1] انظر:
- محمد السيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص ص.152-157؛
-Jean-Yves Capul, Dominique Meurs, Les grandes questions de l'économie international, Nathan, 1990, p.32

[2] Frederic Teulon, op.cit, pp.24- 25.

وهكذا فان نظرية "**سطوبلر – ساموسلسون**" تؤكد على أن الحماية تحقق مكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة.

I. 3. 4. مكاسب التجارة الخارجية في نظرية دورة حياة المنتج[1]:

إن تحليل **فرنون** يترجم ديناميكية التخصص الدولي، بحيث أن التخصص الدولي حسب هذه النظرية لا يقوم كلية على وفرة عناصر الإنتاج. فالمنتج يتم إنتاجه عند اختراعه في البلد المتقدم صاحب الاختراع، وعندما يصل إلى مرحلة النضج ينقل إلى البلدان النامية التي تتمتع بانخفاض تكلفة الإنتاج، وتسمح هذه الحركة أي عملية نقل الصناعة في مرحلة النضج إلى البلدان النامية بتمكين هذه الأخيرة ببناء قاعدتها الصناعية والتي تساهم بشكل كبير في تحقيق نموها. وهكذا فان البلدان التي كانت في البداية مصدرة للمنتج سوف تصبح مستوردة له.

ومن التحليل السابق فان النظريات الحديثة في التجارة الدولية على غرار النظرية الكلاسيكية تنص على أن التجارة الدولية تحقق مكاسب بالنسبة للبلدان المشاركة في عملية التبادل الدولي، إلا أن هذه المكاسب تبقى ستا تكية.

I. 4. نظريات الحماية و مكاسب حماية التجارة الخارجية:

على الرغم من التأكيد على أهمية المكاسب التي يمكن تحقيقها من عملية التبادل من خلال تطبيق مبدأ حرية التجارة الدولية، إلا أن العديد من الاقتصاديين نادوا بتطبيق سياسة الحماية كأداة تتيح اكتساب القدرة على المنافسة وتهيئ الدولة للولوج في حرية التجارة. و قد ظهرت نظريات الحماية في الوقت الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة الدولية. إذ أن أنصار النظام الرأسمالي نادوا بنظريات الحرية لحماية سياستهم القومية. و قد نتج عن هذا النظام ازدهار الاقتصاد القومي للدول التي طبقته مثل الدول الأوروبية. إلا أن هذا الازدهار كان على حساب الدول الأخرى التي لم تكن قد تطورت بعد مثل الدول المتخلفة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، وعندما شعرت هذه الدول بوطأة

[1] انظر:
زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص ص. 36-40

الاستغلال لاحظت ضرورة حماية اقتصادها القومي من غزو سلع الدول الأكثر تطورا. وينادي هذا المذهب بتقييد التبادل مع الخارج خاصة في ما يخص تيار استيراد السلع الأجنبية. و يستند أنصار هذا الاتجاه على حجج مختلفة تنقسم عادة إلى حجج اقتصادية وحجج غير اقتصادية أما الأولى فتهدف إلى زيادة الدخل الحقيقي للاقتصاد القومي ومعالجة ما قد يقوم به من اختلال، أما الأخرى فرغم اعترافها بصحة ما قد ينادي به مذهب حرية التجارة، إلا أن هناك أهداف أخرى غير الرفاهية المادية يجب على الدولة مراعاتها.

و تضم الحماية مجموعة من المعايير التي تهدف إلى حماية السوق الوطنية ضد المنافسة الأجنبية، و يمكن أن تكون هذه المعايير على شكل رسوم جمركية. كما يمكننا تصنيف أنواع الحماية إلى حماية مهذبة وحماية دفاعية بالإضافة إلى الحماية المستعملة كإجراء لجلب رؤوس الأموال الأجنبية، والحماية الموجهة للوقاية من خطر الإغراق وهذا ما سوف نستعرضه في الحين.

I.4. 1. مكاسب الحماية المهذبة (EDUCATEUR) :

من أهم رواد هذا الاتجاه الاقتصادي الألماني (**فريدريك ليست**). و قد دافع **فريدريك ليست** على فكرة الحماية المهذبة(éducateur)، و لكن لفترة مؤقتة لصناعات وليدة في كتابه المشهور **النظام الوطني للاقتصاد السياسي** عام **1840**. و قد جاء **فريدريك** بهذه الحجة للمناداة بضرورة التصنيع في وطنه وحمايته من المنافسة الانكليزية[1]. وملخص النظرية أن على الدولة حماية الصناعة الناشئة وإلا فان هذه الصناعة سوف لن تقوى على الصمود في وجه منافسة الصناعات الأجنبية البالغة التي تفوقها في التجربة الطويلة والتنظيم والأيدي العاملة المدربة و الظروف الملائمة مما يمكنها من التمتع بمزايا الإنتاج الكبير وما يتيحه من انخفاض تكلفة الإنتاج، بحيث أنها تقل عن تكلفة الصناعات الناشئة في البلدان التي بدأت نهضتها الصناعية متأخرة، ولكن هذه الصناعات الناشئة

[1] انظر:

- Jean-Yves Capul, Dominique Meurs, op.cit, p.34
- Frederic Teulon, op.cit, p.27

سوف تكون قادرة على منافسة صناعة البلد الأسبق في النهضة الصناعية، إذا ما وصلت إلى نفس درجتها من النمو[1]. وبهذا فان تشجيع الصناعات الناشئة على النمو حتى تصبح قادرة على منافسة الصناعة النامية الآتية من الخارج يجب حمايتها عن طريق فرض رسوم جمركية، إذ أن فرض مثل هذه الرسوم يترتب عليه ارتفاع سعر السلعة في الداخل عنه في الخارج مما يتيح للصناعة الناشئة بيع منتجاتها بثمن يغطي نفقة الإنتاج المرتفعة، وتتمكن بذلك أن تنمو وان تستكمل المزايا التي تتمتع بها الصناعات النامية في الخارج، ويجب أن تبقى هذه الحماية طوال دور الحضانة حتى تبلغ الصناعات الوطنية الناشئة أو القاصرة، ويكتمل كيانها فتصل إلى درجة من القوة تستطيع معها أن تقف مع الخارج الند للند. وقد اشترط ليست عدة قيود لتطبيق مبدأ حماية الصناعات الناشئة أهمها الشروط الثلاثة التالية[2]:

1. يجب عدم حماية الدولة للإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية لان الدولة إما أن تكون مهيأة بطبيعتها للتخصص في إنتاج زراعي معين وإما ألا تكون كذلك وفرض الحماية بالطبع لن يؤدي إلى جعل الدولة اقدر على الزراعة إذا لم تكن مهيأة لها، يضاف إلى ذلك أننا إذا فرضنا الحماية لصالح الزراعة في الوقت الذي تحمى فيه الصناعة، فان ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع أثمان المنتجات الغذائية و المواد الأولية و هذا من شانه أن يؤدي إلى ارتفاع الأجور ومنه ارتفاع نفقة الإنتاج الصناعي فيقضي على الربح المنتج من طرف الصناعات الناشئة من ارتفاع الأثمان الناتج عن حمايتها؛
2. أن الحماية يجب أن تفرض على الصناعات المهيأة بحسب الظروف الاقتصادية في البلد للتقدم و البقاء و المقدرة على منافسة الصناعات الخارجية مستقبلا؛ فلا يجوز **مثلا حماية الصناعات التي لن تستطيع** أبدا منافسة الصناعة الخارجية

[1] See, Hildegunn Nordas and others (2006), '' Dynamic Gains From Trade'', OECD Trade Policy Working Paper No. 43, 24-Nov-2006, p.18

[2] friedrich list, the national system of political system of political economy

المتطورة، فالنظرية توجب حماية الصناعة الناشئة في طور نشأتها فقط، حتى تستكمل نموها و تصل إلى مرحلة النضج، وهي المرحلة التي يمكنها فيها منافسة الصناعات الأجنبية. أما إذا كانت الصناعة غير مهيأة مطلقا لان تنتج بتكاليف تنافس بها الصناعات الأجنبية بسبب الظروف الاقتصادية و الفنية و غيرها من الظروف الخاصة بالانتاج في البلد، فان مثل هذه الصناعة تبقى دائما متخلفة عن غيرها من الصناعات الأجنبية وبذلك لا يجب حمايتها؛

3. يجب أن تكون الحماية مؤقتة و أن تعطى فقط الفترة اللازمة لنمو الصناعة الناشئة، وأن تلغى بمجرد وصول هذه الصناعة لمرحلة اكتمالها ، ويمكن في هذه الحالة تخفيض الرسوم الجمركية بالتدريج وبنسبة تتماشى مع درجة تحسن الصناعة الناشئة بحيث تتلاشى هذه الرسوم عندما تحقق الصناعة المزايا المتوفرة للصناعات الأجنبية و تستطيع منافستها في الداخل.

و قد تم تطبيق هذه النظرية في ألمانيا عندما تبنت تعريفة **بسمارك** سنة 1879[1] و التي كانت تهدف إلى تجنب الواردات من المنتجات الصناعية الإنكليزية و الفرنسية، و هذا عن طريق تحفيز المصدرين الألمان للاستيلاء على حصص سوقية في أوروبا(حماية الاستيلاء و السيطرة).

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية بدورها لم تشارك في حركة حرية التجارة التي سادت ما بين 1860–1880، إلا أنها عرفت خلال هذه الفترة معدلات نمو مرتفعة.

النموذج الياباني بدوره من سنوات الخمسينات إلى يومنا هذا بين أن الحماية تمثل ميزة قاطعة للصناعات الوطنية، إذ يقول (Paul Bairoch): (المنتصر هو الذي لا يطبق قواعد اللعبة). بمعنى ا ن الذي لا يطبق حرية التجارة في بداية انطلاقته الصناعية هو الذي يتمكن من تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

I. 4. 2. مكاسب الحماية الدفاعية:

[1] - Fréderic Teulon, op. cit, P27

إن النماذج الكلاسيكية والنيوكلاسيكية لم تأخذ بعين الاعتبار التكلفة الاجتماعية المترتبة على سياسات التخصص، إذ أن اليد العاملة لا تتحرك بسهولة داخل البلد، وبهذا فان التخلي عن بعض المنتجات يطرح مشكل البطالة. و لهذا فان أنصار هذه النظرية (نظرية الحماية)، يرون أن الرغبة في التقليل من التكلفة الاجتماعية مبرر لاتخاذ إجراءات الحماية[1].

و تعد الحماية أداة يمكن استخدامها كعلاج لحالة البطالة في الاقتصاد القومي[2]. ففرض ضريبة على سلعة معينة يحول الطلب على غيرها مما يمكن إحلاله محلها سواء كانت الاستعاضة مباشرة أو غير مباشرة. لذلك فان الرسوم الجمركية التي تفرض على الواردات تحل الطلب الوطني إلى السلع المحلية، مما يساعد على انتشار العمالة ويزيد من فرص الاستثمار المربح في الداخل، مما يسمح بزيادة القيمة المضافة و من ثم زيادة الناتج. أما في حالة الحرية التجارية فان رجال الأعمال داخل الدولة الذين يستخدمون عمالا لإنتاج بعض السلع المحلية بأسعار مرتفعة بالنسبة لمثيلاتها في الخارج يضطرون تحت ضغط المنافسة الأجنبية أن يتخلوا عن الإنتاج بصفة كلية، وهنا تظهر البطالة. كذلك هناك من يرى أن الصناعة تخلق أنواعا جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمال ، كما أن التوسع في سياسة الاكتفاء الذاتي داخل الدولة تؤدي إلى زيادة فرص العمل و التوظف بها.

و خلاصة القول فان الحماية التي تفرضها الدولة بإقامة العوائق أمام المنافسة الأجنبية تجعل الصناعات المحلية في مركز ممتاز، تستطيع معه النمو إلى أقصى كفايتها الإنتاجية و توظيف عدد متزايد من العمال مما يؤدي إلى الإقلال من حدة البطالة[3].

و في هذا الإطار فان الاقتصادي الانكليزي الشهير(John May Keynes)، لاحظ أن المكاسب المحققة من التعريفات الجمركية تفوق الأضرار الناجمة عنها على المدى

[1] المرجع السابق مباشرة، ص ص.27- 28
[2] انظر: عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص.218
[3] انظر:
محمد السيد عابد، مرجع سبق ذكره، 247

الطويل، كما أنها تسمح على المدى القصير بتخفيف آثار الانحطاط الذي ساد خلال فترة مابين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، حيث كانت انكلترا خلال هذه الفترة تقبع تحت وطأة انحصار أسواق مؤسساتها.

و في سنوات الثمانينات و التسعينات برز نوع جديد من الحماية يخص حماية الصناعات الهرمة، مثل حماية صناعة النسيج و بناء السفن و هذا من اجل القدرة على مواجهة البلدان المنافسة الجديدة خاصة المنافسة الشرسة من طرف البلدان الصناعية الجديدة (الصين). و على غرار الحماية التي دعا إليها **ليست** فان فترة الحماية تكون مؤقتة و تبقى حرية التجارة هي الهدف المنشود.

(Maurice Allais) يرى أن حرية التجارة لا يمكن أن تقوم إلا بين البلدان التي تتمتع بمستويات تطور متقاربة[1]. فهو يدافع على حرية التجارة بين البلدان ذات شراكة سياسية و اقتصادية، و أن حرية التجارة لا يمكن أن تحقق مكاسب للبلدان المشاركة في عملية التبادل الدولي خارج هذا الإطار. ويرى كينز أن من مصلحة الشراكة الجهوية اتخاذ إجراءات الحماية ضد تكتلات جهوية أخرى من اجل المحافظة على مستوى معين من الإنتاج الزراعي و الذي يمكنها في جميع الظروف من تحقيق استقلالها الغذائي. و لهذا فان (Maurice Allais) يستعمل حجة الاستقلال الاقتصادي و الأمن العسكري لتبرير الحماية[2].

I. 4. 3. مكاسب حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق:

الإغراق هو تطبيق لنظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية ، و يقصد به بيع المنتج بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية، و طالما أن الإغراق هو نوع من التمييز السعري بين السوق المحلية و السوق الخارجية ، فلابد أن يكون هناك فارق كبير في المرونة السعرية للطلب على السلعة محل الإغراق في السوقين[3].

[1] - Fréderic Teulon, op, cit, Seuil,1996,P20

[2] انظر: عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص.214

[3] انظر: محمد السيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص ص.247-253

و الإغراق بهذا المعنى هو احد أسلحة الحرب الاقتصادية، فهو وسيلة غير مباشرة لكسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذا السوق. وعلى حساب المنتجين الخارجيين الذين يصدرون إليه السلعة محل الإغراق. و لهذا فان الدولة التي تستشعر أية بادرة للإغراق مطالبة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها القومي فتتدخل بفرض الرسوم الجمركية، و أحيانا يمنع الاستيراد كلية، و هذا لكي لا تتضرر مؤسساتها، و بالتالي تجنيبها انخفاض قيمتها المضافة، و من ثم المحافظة على مستوى الناتج وعلى النمو الاقتصادي. و لكن، من الملاحظ أن إثبات ممارسة الإغراق قد يكون أمرا صعبا في كثير من الحالات نظرا لأن الدول المختلفة عادة ما تتبع مفاهيم متباينة لتركيب التكاليف.

I. 4. 4. مكاسب الحماية لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:

يستعمل أنصار هذا التيار حماية الأسواق الوطنية كأداة لتشجيع الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة ، فإذا كان بلد ما في حاجة إلى رؤوس الأموال لتنمية صناعة ما، فمن الممكن أن تفرض الحماية لهذه الصناعة لتشجيع الاستثمار الأجنبي فيها. فالحماية الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار المنتجات الصناعية في الداخل، و بالتالي رفع معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة، و يترتب على ذلك إغراء رأس المال الأجنبي و استجابته للاستثمار في هذا الفرع من الإنتاج الوطني لكي يستفيد من معدل الربح المرتفع، وعلى هذا فان الحماية تزيد من الثروة القومية و من الدخل القومي، ولا سيما إذا كانت الموارد التي تستغلها الصناعات الجديدة المحمية و التي اجتذبت رؤوس الأموال الأجنبية عاطلة من قبل ، لعدم إقبال رأس المال الوطني عليها. كما أنها لم تنزع من فروع إنتاجية أخرى و تحول لهذه الفروع الجديدة. ووفق هذا التيار تعد حماية التجارة الخارجية لها اثر كبير على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي تحقيق النمو، لما لهذه الأخيرة من أثر على النمو الاقتصادي وهذا ما نتناوله بالتفصيل في الفصل الثالث.

II. علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من أهم الموضوعات التي تشغل المجتمع الإنساني في الوقت الحاضر، ومن بين أهم جوانب النمو الاقتصادي تلك الوثيقة الصلة بالتجارة الدولية، وقد حظي الأدب الاقتصادي التجريبي بالعديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والنمو الاقتصادي. و قد تكثف الاهتمام بدراسة هذه العلاقة عقب ظهور نظرية النمو الحديثة، التي اعتبرت التغير التكنولوجي كمتغير داخلي، و التي مكنت من الربط بين نظرية التجارة الخارجية و نظرية النمو الداخلي.

1.II. طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي:

تتميز نظرية النمو بكون الزمن يتدخل فيها بشكل أساسي وبعبارة أخرى فان نظرية النمو الاقتصادي تهتم بما يحدث خلال الزمن في العملية الإنتاجية، وبصفة خاصة بما يحدث من زيادة على الطاقة الإنتاجية (التراكم)، ولذلك يقال عادة إن تحليل نظرية النمو تحليل ديناميكي أو تحليل متحرك، وفي ظل هدا التحليل لا تكون المشكلة الأساسية هي كيفية توزيع الموارد المعطاة لتحقيق أهداف معينة، وإنما ينصرف الاهتمام إلى كيفية زيادة حجم هذه الموارد[1].

أما نظرية التجارة الدولية فان اغلب الكتابات فيها تقتصر على ما يعرف بالتحليل الستاتيكي أو الساكن، أو في أحسن الأحوال الستاتيكية المقارنة، وهذا ما يعني أن نظرية التجارة الدولية إنما تهتم بكيفية توزيع الموارد المتاحة للدول على الاستخدامات المختلفة للوصول إلى اكبر إشباع ممكن، أي رفع مستوى الرفاهية، ومن ثم فان مشكلة زيادة الموارد لم تقم أصلا في ظل تحليل نظرية التجارة الدولية، وهذا ما يطلق عليه بالتحليل الستاتيكي أو التحليل الساكن، إذ من الواضح أن عنصر الزمن لا يتدخل في أي دور حاسم في نتائج التحليل، كما قد تهتم نظرية التجارة الدولية ببحث اثر التغيرات التي تلحق

[1]- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية،1993، ص 264 .

ببعض العناصر على وضع التوازن، فتدرس ماذا يحدث للتخصص الدولي إذا تغيرت الأذواق أو إذا حدث تقدما فنيا وهكذا، وفي هذه الحالة تجري المقارنة بين وضعين مختلفين، قبل حدوث التغير وبعده، وهذا ما يسمى بالتحليل الستاتيكي المقارن، و قد تم التطرق لذلك سابقا من خلال مكاسب التجارة الخارجية.

و في ما يلي سوف نتطرق لكل من الدراسات النظرية والتجريبية التي أولت الاهتمام بدراسة طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. إذ ابتداء من التسعينات أصبح التغير في التكنولوجيا يمثل متغيرا داخليا وبهذا أصبح بالإمكان الربط بين نظرية التجارة الدولية والنمو الداخلي[1].

II. 2. تطور العلاقة بين نظرية التجارة الخارجية و نظرية النمو:

منذ فترة طويلة نسبيا تطورت كل من نظريات التجارة الدولية و نظرية النمو بصورة متوازية. و كما سلف الذكر فان نظريات التجارة الدولية اهتمت بالمكاسب الثابتة التي تنجم عن تحرير التجارة الخارجية. أي أن اثر تحرير التجارة الخارجية كان منحصرا في المجال الستاتيكي، و بهذا فان سميث ريكاردو، هكشر اولين، سامولسون وغيرهم قد ركزوا تحليلهم على المزايا النسبية و التقسيم الدولي للعمل. كما أن نظرية النمو من جهتها اقتصرت على دراسة مساهمة عوامل النمو(رأس المال المادي و البشري)، و أهملت الظواهر التراكمية[2].

فيما يخص النماذج الاقتصادية للنمو النيوكلاسكية المستنبطة من نموذج **سولو**[3] **سنة1957** فان التغير التكنولوجي يعد متغيرا خارجيا، و في هذا الإطار فان السياسات التجارية لدولة ما، لا يمكن تحديدها كعنصر يساهم في نموها.

---

[1] Gene M.Grossman, Elhanan. Helpman (1990),'' The New Growth Theory: Trade, Innovation, and Growth'', American Economic Review, Vo.80, No.2, Papers and Proceedings Of The Hundred and Second Of The Annual Meeting American Economic Association, pp.86-87

[2] See, A.Young (1991), '' Learning By Doing And The Dynamics Effects Of International Trade'', Quarterly Journal Of Economics, Vol.106, No.2,p.369

[3] لمزيد من التفصيل حول نظرية النمو أنظر:

- روبرت صولو (ترجمة ليلى عبود)، نظرية النمو، المنظمة العربية للترجمة،2000؛

- Robert U. Ayres,(1998), '' Towards a Disequilibrium Theory of Endogenous Economic Growth'',Environmental and Resource Economics, Vol.11, Numbers 3-4/ April, 1998, pp. 289-300-

ولكن بالموازاة مع مجالات الدراسة السابقة ظهر تيار بحث بمبادرة من (Little) و (Scitovsky) و (Scott)، تطور كرد فعل لاستراتجيات التنمية التي تقوم على الإحلال محل الواردات التي أشاد بها (Prebisch) سنة 1950م، و كان هذا التيار يهدف إلى إعادة الاعتبار للانفتاح الخارجي على **مردودية الاقتصاد**. و تعد الأعمال المنبثقة عن هذا الجيل (من أهمها مساهمات Balassa سنة 1978–1985)، و هي في معظمها أعمال تجريبية تفتقر إلى الأسس النظرية.

و ابتداء من سنوات التسعينات لاحظت نظريات النمو الحديثة أن التغير التكنولوجي عبارة عن عنصر داخلي للنمو. و بهذا أصبح بالإمكان الربط بين نظرية النمو الداخلي و نظرية التجارة الدولية كونهما مؤسسان **على المردودية المتزايدة و المنافسة غير الكاملة**. و لهذا فان **اثر التجارة الخارجية على النمو ناجم عن عوائد التكنولوجيا على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج**، مما يسمح بزيادة الناتج الكلي و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي[1].

II. 3. التجارة الخارجية، عوائد التقدم التكنولوجي و النمو الاقتصادي:

أشار رومر بان سوقا أوسعا يشكل مجالا أكبر لتطوير تجهيزات و معدات أكثر تمايزا مع إمكانية تغطية النفقات الثابتة للبحث و التطوير، و يمكن الذهاب في تطوير أي منتج إلى حدود أعلى من الكمال. فالمزيد من البحث و التطوير يعني المزيد من المعرفة، مما يحسن بدوره في مجالات البحث و التطوير[2]. و في صياغة رومر، يعتمد معدل ظهور التصاميم الجديدة و المعرفة الإضافية على رأس المال البشري المتوفر أيضا( ).

و بهذا فان التجارة الدولية تؤثر في نواح عديدة مهمة. ففي حالة كون الأسواق مفتوحة دوليا فان الشركات المتواجدة في دول صغيرة نسبيا لا تضطر إلى حصر نشاطها بالفرص المحدودة للسوق المحلية. فإذا كان بإمكانها اعتبار العالم سوقا لها، و إذا كان لها رأس المال البشري الكافي، فبإمكانها أن تأخذ على عاتقها مشاريع بحث و تطوير متنوعة

[1] See, W.Keller (2004), op.cit, pp. 755
[2] See, W.M.Cohen, S. Klepper (1996), '' A Reprise Of Size And Size R&D'', Economic Journal, Vo.106, June/1996, pp.925-951

على نطاق واسع. ومن جهة أخرى فان ضرورة المنافسة مع أفضل العروض من دول أخرى يجبر الشركات على بدل جهود للحصول على منتجات جديدة أفضل نوعية ووثوقية، و هذا إذا كانت قوية بشكل كاف لمقاومة ضغوط المنافسة.

و يرتكز أخصائيو التجارة الدولية على الفرضية التي وضعها (Romer)[1] سنة 1986 من أجل زيادة قيمة تراكم المعرفة المرتبطة بممارسة التجارة الدولية و **جعلها محددا للنمو الاقتصادي مثلها مثل عوامل الإنتاج الأخرى.** كما أنهم نوهوا بالمظهر الداخلي للظاهرة، كون النمو الاقتصادي يولد بدوره نمو السلع الموجهة للتصدير، وهذا ما يؤدي إلى حركة تراكمية. و حسب هذا الاتجاه فان (Melo) و (Robinson) وضعا ثلاث أنواع من الآثار الخارجية المرتبطة بالتجارة الدولية:

1. تراكم المعلومات مفيد للمؤسسات الخاصة التي تطمح إلى التصدير و الناجم عن سياسات متخذة من طرف السلطات العمومية؛
2. إمكانيات التعلم المرتبطة بالاستيراد (عن طريق التقليد أو عن طريق استعمال التقنيات المتضمنة في السلع المستوردة)؛
3. الآثار الخارجية للصادرات الناجمة عن قبول قواعد التجارة العالمية. إذ أن الصادرات تشكل محددا أساسيا للنمو الاقتصادي، و قد استعملت عدة حجج لإثبات ذلك منها، أن قطاع الصادرات من شانه أن يخلق آثارا خارجية ايجابية على القطاعات غير التصديرية عن طريق طرق تسيير أكثر فعالية و عن طريق تحسين تقنيات الإنتاج حسب ما توصل إليه Feder سنة 1982. كما أن توسع الصادرات من شانه إتاحة الاستفادة من اقتصاديات الحجم وفق ما تم التوصل إليه من طرف Helpman and Krugman سنة 1985. بالإضافة إلى ما تتيحه الصادرات من إمكانية الدخول إلى الأسواق الدولية حسب ما تم التوصل إليه من

[1] لمزيد من الاطلاع حول مساهمة رومر في نظرية النمو انظر:
- فريدريك م. شرر، ص ص. 54- 66

طرف Esfahani سنة 1991. هذا زيادة إلى ما نصت عليه نظرية النمو الداخلي التي أكدت على أن الصادرات من المحتمل أنها ترفع معدل النمو على المدى الطويل عن طريق معدلات تكنولوجية عالية و حركة ديناميكية للتعلم من الخارج[1].

(Grossman) و(Helpman) بدورهما برهنا سنة 1990م أن الانفتاح التجاري بإمكانه أن يرفع حجم الواردات من السلع و الخدمات التي تتضمن تقنيات جديدة. فبفضل التعلم عن طريق الممارسة و تحويل التكنولوجيا فان البلد سيعرف تطورا تكنولوجيا، كما أن الإنتاج سوف يصبح أكثر فعالية. بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية، وبهذا فمن المنتظر أن الاقتصاديات المفتوحة ستنمو بمستوى أكثر ارتفاعا بالمقارنة بالبلدان التي تتبع سياسة الحماية. و لكن الاقتصاديين يضيفان أن هذه المكاسب ترتبط بعدة عوامل منها الوضعية الابتدائية، و تتمثل هذه الأخيرة في طبيعة تخصص هذا البلد على المدى الطويل، وبالتالي على أساسه يحدد معدل نموه؛ فقد يتخصص بلد ما في قطاع ذو نمو ضعيف مما يؤدي إلى إبقاء هذا البلد في حظيرة البلدان النامية، و في هذه الحالة فان البلد مطالب بتبني سياسة الحماية في المراحل الأولى من تكوين النمو ليتمكن بعدها من اختيار سياسات الانفتاح المناسبة[2].

(Rivera-Batiz) و (Romer) سنة 1991 بينا أيضا انه إذا كان البلدان لا يتبادلان سوى السلع فان معدل النمو لن يتغير بل سيبقى عند المستوى الذي كان في حالة إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي. في حين (Fenstra) سنة 1990، (Grossman) و(Helpman) سنة 1991م بينا انه يوجد اثرين متعاكسين للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، فمن جهة فبفعل فتح الحدود وتحرير التجارة الخارجية فان كل شركة ستستفيد من سوق أكثر اتساع و بالتالي تحفز على تطوير الاستثمارات، ومن جهة أخرى فان عدد المنافسين سوف يرتفع و بالتالي فان كثافة المنافسة سوف تكثف التحفيز على

[1] A. Cuadros, V. Orts and M.T. Alguacil, '' Openness and Growth: Re-Examining Foreign Direct Investment, Trade and Output Linkages in Latin America'', CREDIT Research Paper, No. 01/04, p.3

[2] See, Gene M.Grossman, Elhanan. Helpman (1990), op.cit, pp.86 -91

الإبداع الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية و بالتالي زيادة الإنتاج. و في حالة ما إذا كان للبلدين نفس الحجم فان هذين الأثرين سوف ينعدمان؛ إذ أن مضاعفة السوق تلغى بمضاعفة عدد المنافسين. أما إذا كان هناك اختلاف في حجم البلدين، فان حركة الإبداع و التجديد في البلد الأقل حجما في حالة تحرير التجارة تتم بسرعة اقل بمقارنة حالة إتباعها لسياسة الاكتفاء الذاتي على خلاف البلد الأكبر حجما الذي تعد حرية التجارة أو الحماية سيان بالنسبة له.

أما في حالة تبادل السلع و المعارف في آن واحد فحسب (Rivera-Batiz) و (Romer) سنة 1991 يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو أكثر ارتفاعا بصورة دائمة. و قد توصلا إلى نفس النتائج في حالة الاندماج الكلي.

قام كل من (Levine) و (Renelt) سنة 1992 بدراسة ابرزا من خلالها أن العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي تتم عن طريق الاستثمار، و إذا كان الانفتاح على التجارة الخارجية يسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فان ذلك سوف يؤدي إلى تحقيق نمو على المدى الطويل. فالبلد الذي يقدم على تحرير التجارة الدولية فان ذلك سوف يسمح بجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و لكن ذلك قد يهدد بانخفاض الاستثمارات المحلية بفعل قوة المنافسة الدولية، ولهذا فان الأثر الصافي يبقى غامضا.

(Grossman) و(Helpman) وفي دراسة أخرى سنة 1992 أدلا بان الدولة ذات الحماية بإمكان اقتصادها أن يشجع نموها، و لكن هذا غير متاح إلا إذا كانت تدخلات الدولة تشجع الاستثمارات المحلية حسب المزايا النسبية للبلاد.

ومن خلال دراسة أخرى لهما سنة 1991م بينا انه في غياب العلاقات التجارية بين البلدين فان عمليات بحث و تطوير متشابهة يمكن أن تتواجد داخل البلدين ، وهذا من شانه أن يؤدي إلى حدوث تداخل بين أصناف المنتجات المصنعة داخل الاقتصادين[1]. أي

[1] See, Gene M. Grossman; Elhanan Helpman(1990), '' Trade, Innovation, and Growth'', The American Economic Review, Vo.80, No.2, p.86

آن فرض تعريفة جمركية متبادلة بينهما يؤثر سلبا على النمو بشكل كبير، فذلك لا يؤدي سوى إلى تطوير أنشطة التقليد، مما يشغل جزء من رأس المال البشري الذي كان يجب أن يخصص للبحث و التطوير و النتيجة تخفيض النمو الاقتصادي.

و هناك أعمال أخرى لكل من (Grossman) و(Helpman) سنة 1991م و (Romer) سنة 1990م، (Rivera-Batiz) و (Romer) سنة 1991م كانوا من خلالها حذرين فيما يخص التطبيقات على المدى الطويل لتدخل الحكومة في التجارة الدولية. كما لاحظوا بان الإبداع هو عبارة عن مصدر للنمو، و لهذا شجعوا سياسات الانفتاح . و حسب نماذجهم فان المكاسب المحققة من حرية التجارة تأتي في مجملها من الآثار السلمية المحققة من خلال البحث و التطوير؛ فالإبداع الخصب يساهم في رفع المخزون من المعارف و تحويل التكنولوجيا، كما أن التجارة الدولية تسمح للبلد تجنب البحث والتطوير في المجالات المتعارف عليها، مما يمكنه من توجيه الموارد التي كان من المفروض توجيهها إلى هذا المجال، إلى أنشطة أخرى أكثر مردودية.

بالنسبة إلى (Bastra) و(Leanear) سنة 1995 توصلا إلى أن تحرير التجارة عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض الأسعار النسبية للسلع الصناعية المستوردة، و بالتالي فان السلع المحلية سوف تصبح اقل جاذبية بالمقارنة مع السلع الأجنبية، و بذلك فان الاقتصاد المحلي سيتكبد خسائر معتبرة.

و في دراسة أخرى لكل من (Grossman) و(Helpman) سنة 1995 أشارا انه يمكن للمصدرين أن يتعلموا طرقا أكثر إنتاجية لاستخدام السلع التي يبيعونها، كما يمكن للمستوردين أن يبينوا للشركة المصدرة كيف يمكنها تحسين منتجاتها لترضي احتياجات الأسواق الدولية، مما يسمح لها بتحسين قدرتها التنافسية[1].

و على الرغم من أن بعض الأعمال تشجع سياسة الحماية تحت العديد من الظروف فان جميع الدراسات النظرية تتفق على انه لا يمكن اعتماد الحماية كإستراتجية

[1] See, G.Grossmon , E.Helpman (1994), '' The Endogenous Innovation In Theory Of Growth'', Journal Of Economic Perspectives, Vo.8, Winter.1994, p.40

للتنمية على المدى الطويل، بل إن الحماية لا تعدو عن كونها استراتجيه مؤقتة من اجل إعداد الاقتصاد لتحرير شامل و الانفتاح على الأسواق العالمية.

و بذلك فان الدراسات النظرية لم تصل إلى نتيجة موحدة فيما يخص اثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي. و على العكس من ذلك فان الدراسات التجريبية تمكنت من التوصل إلى نتائج متجانسة، و أثبتت أن تحرير التجارة يعتبر على العموم مشجع للنمو.

II. 4. بعض الدراسات التجريبية لعلاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي:

معظم الدراسات التجريبية التي أجريت خلال سنوات السبعينات استعملت الانحدارات ذات المقاطع العرضية (regréssion en coupe tranversale) على مجموعة من البلدان، كما أن معاملات الارتباط أنجزت سواء بين نمو الصادرات و الناتج المحلي (PIB)، أو بين مؤشرات تمثل الانفتاح أو السياسة التجارية و النمو على المدى الطويل. و معظم هذه الدراسات توصلت إلى علاقة موجبة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي.

فيما بعد و بعد أن تم الإدماج بين نظرية التجارة الدولية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، تم تركيز الأبحاث التجريبية على القنوات التي يمكن أن يؤثر من خلالها الانفتاح على التجارة الدولية على النمو. وبصورة عامة فان تأثير الانفتاح التجاري على النمو يتم عبر الطرق التالية :

- تكوين رأس المال المادي (نمو مصدره الاستثمارات محرض من طرف الانفتاح التجاري)؛
- تراكم المعرفة (نمو مصدره التكنولوجيا محرض من طرف الانفتاح التجاري)؛
- رأس المال البشري (نمو مصدره الكفاءات محرض من طرف الانفتاح التجاري).

بانجاز تقديرات ثلاث مراحل على معطيات ذات المقاطع العرضية، وبتقدير معادلات منفصلة، (Baldwin) و (Seghezza) بينا أن النمو مصدره الاستثمارات التي تحرض

بفعل الانفتاح التجاري. و هذه النتيجة تؤكد ما توصل إليه (Lee) سنة 1993م و 1994م في تقدير على مرحلتين.

توجد أعمال أخرى بينت أن النمو يستمد من التكنولوجيا بتحريض الانفتاح التجاري. بالفعل فان (Loe) و (Maghadan) سنة 1993 برهنا أن التبادل التجاري و رأس المال بمعناه الواسع يشكلان العوامل الأساسية لأغلبية النمو المسجل في الاقتصاد الغربي لمدة عشرين سنة سابقة. وفي هذا الإطار فان (Loe) و (Helpman) سنة 1995م وجدا ومن خلال دراسة أجريت على 22 بلدا صناعيا، بان نمو البلد لا يرتبط فقط بمخزونه من الأبحاث و التطوير، إنما يرتبط أيضا بذلك المخزون الذي يمتلكه شركاؤه في التجارة. كما أنهما بينا من جهة أخرى بان الآثار الايجابية للبحث و التطوير(R&D) الأجنبية على النمو الاقتصادي لبلد ما ترتبط بدرجة الانفتاح التجاري لهذا البلد.

(Dollar) سنة 1992، (Salla-I-Martin) و (Barrot) سنة 1995، (Warner) و (Sach) سنة 1995، (Edward) و (Greenway) و (Ol) سنة 1998 و باستعمال الانحدارات ذات المقاطع العرضية وجدوا أن التشوهات الناجمة عن تدخل الدولة في التجارة الدولية تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو منخفضة.

Band David) سنة 1993، (Warner) و (Sach) سنة 1995م برهنوا انه لا يمكن تحقيق التقارب اللامشروط سوى عن طرق الاقتصاديات المفتوحة على التجارة الدولية. فقد لاحظ ، (Warner) و (Sach) أن البلدان التي تسودها حرية التجارة عرفت نموا بمعدل 4.5% في الفترة الممتدة بين 1970و 1980، و على خلاف ذلك فان البلدان التي تتبع سياسة تجارية مغلقة نسبيا قد حققت معدل نمو يبلغ 0.7% فقط. و على الرغم من ذلك فإنهما قد اعترفا بصعوبة إيجاد علاقة متينة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي.

ومن خلال دراسة أجراها (Brecher) و (Lowence) و (Ehsan) سنة 1996م حاولوا من خلالها تأسيس علاقة بين البحث و التطوير (R&D) و النمو (PGF)، و قد

توصلوا إلى أن تأثير (R&D) للولايات المتحدة الأمريكية على إنتاجية القطاعات الكندية يميل لان يكون اكبر من تأثيرها على الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعاد (Harrisson) سنة 1996م بصورة مدققة إلى التعريفات الممكنة لمؤشرات الانفتاح، و قد استعمل سبع مؤشرات مستعملة في الأدب الاقتصادي ، و توصل إلى علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي وهذه المؤشرات. ولكن نتائج الاختبارات ليست مستقرة لانعدام السببية بين نمو الناتج المحلي الخام و تطور الصادرات و الواردات.

(Britchett) سنة 1996 هو الآخر أنجز تحليلا مكونا من العديد من المؤشرات المصادفة عالميا في الأدب الاقتصادي، و بين أنها ضعيفة الارتباط فيما بينها، و فسر ذلك بكون كل مؤشر من المؤشرات لا يمثل سوى جزء من مفهوم الانفتاح، و بالتالي فان دراسة كل مؤشر على حدى لا يسمح بالإلمام بجميع أبعاد السياسة التجارية الموجهة نحو الخارج.

(Fontagné) و (Guerin) سنة 1997 بينا الشروط الداخلية المحددة لنتائج الانفتاح التجاري لبلد ما، و التي ستلعب دور المحفز للنمو بتفعيل رد فعل الاقتصاد لصد الصدمات الخارجية.

في سنة 1999 أجرى (Franck) و (Romer) دراسة أخرى، حيث استعملا فيها طريقة بمتغيرات وسيليه تتضمن مميزات جغرافية، و أكدا على أن التجارة الدولية لها تأثير مهم على النمو.

و عاد (Rodriguez) و (Rodrik) سنة 2000 م لينتقد و يضع محل التساؤل النتائج المتوصل إليها من طرف أربع دراسات هامة. و قد توصل أصحاب هذه الدراسة إلى أن الارتباط الايجابي بين الانفتاح و النمو الذي تم التوصل إليه في أعمال (Dollar) سنة 1992،(Band David) سنة 1993،، (Warner) و (Sach) سنة 1995م، (Edward) و (Greenway) و (Ol) سنة 1998، لم يكن ارتباطا متينا، بحيث أن المنهجية التي تم اعتمادها، و مؤشرات قياس الانفتاح التجاري يمكن انتقادها

بشدة. كما أنها تفتقر إلى متغيرات مراقبة هامة بإمكانها أن تملك تأثيرا محددا على النمو الاقتصادي.

(Jin) بدوره درس طبيعة العلاقة بين الانفتاح على التجارة الخارجية و النمو. و قد أجرى دراسة على 17 مقاطعة و ثلاث بلديات صينية، و قد أراد الكاتب من خلال هذه الدراسة النظر في طبيعة العلاقة بين النمو و الانفتاح الاقتصادي على مستوى المقاطعات الصينية. و هل بالإمكان إظهار الفرق بين المقاطعات الساحلية (و عددها سبعة) و تلك التي لا تطل على البحر(و عددها ثلاثة عشر). و قد بنى (Jin) نموذجه اعتمادا على دالة إنتاج مألوفة، تضم التغير التكنولوجي الذي يرتبط بدوره بدرجة الانفتاح التجاري. و كانت النتائج المتوصل إليها هي نفسها النتائج التي كانت متوقعة، حيث أن الأثر بالنسبة للمقاطعات الساحلية كان موجبا. في حين كان سالبا بالنسبة للمقاطعات الأخرى التي لا تطل على البحر.

و من هذه النتائج يمكننا أن نستخلص أن المقاطعات التي لا تطل على البحر لا تملك اقتصادا قويا يسمح لها بمواجهة المنافسة الأجنبية، أما في ما يخص المقاطعات الساحلية فإنها اقتصاديات موجهة من البداية نحو الخارج و بالتالي فإنها أكثر قدرة على المنافسة.

وعلى غرار (Jin) عالجت (نادية لمزاودي) سنة 2005 مدى تأثير درجة الانفتاح على النمو[1]، و هل هناك اختلاف بين اثر الانفتاح في البلدان الساحلية، و ذلك المترتب في البلدان غير المطلة على البحر؟ و قد أجرت دراستها على مجموعة من البلدان الإفريقية (بنين، بوركينافاسو،غانا، مالي،النيجر، نيجريا) في الفترة الممتدة من 1980 و 2002 ، و هذا باستعمال منهجية (Jin). و قد توصلت إلى نفس النتائج التي توصل إليها هذا الأخير. إذ توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين الانفتاح على التجارة الدولية و

[1] انظر:
- Nadia Lemzoudi (2005),'' L'impact du dégrée d'ouverture sur la croissance économique: Cas de six pays d'Afrique de l'Ouast'', Rapport de recherche en vue de l'obtention de la maitrise en sciences economiques, université de montréal, décembre.2005.

معدل النمو الاقتصادي بالنسبة للبلدان الثلاثة الساحلية (غانا، بنين، نيجريا)، في حين توصلت إلى علاقة سالبة في البلدان الداخلية.

III. تطور حرية التجارة الخارجية و تزايد أهميتها في الاقتصاد العالمي:

إن السياسات التجارية كانت تستنبط من الأفكار الاقتصادية التي كانت سائدة في كل فترة، وهكذا فقد تلونت السياسات التجارية الدولية حسب ظروف التطور التاريخي إلى غاية ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث أعيد تنظيم التجارة الدولية، إذ نجحت الدول في إعادة الحرية نسبيا إلى حركة التجارة الدولية، كما أصبح الجو مهيأ لوضع مجموعة من القواعد المتناسقة لضبط حرية التجارة في إطار منظم (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية ومنظمة التجارة العالمية). و قد عرفت التجارة العالمية خلال تلك الفترة نموا كبيرا سواء من ناحية تركيب التجارة أو من ناحية اتساع تيارات التبادل وتغيرها.

III. 1. تطور حرية التجارة الخارجية:

منذ الحرب العالمية الثانية، عرفت حرية التجارة تطورا كبيرا، وتزامن ذلك مع نمو سريع للمبادلات الدولية، ويعود ذلك إلى إزالة العراقيل التي كانت تفرض على المبادلات سيما منها المتعلقة بالتعريفات الجمركية، مما سهل عملية التبادل وأسهم في تطورها. فبعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في عام1945 م نشرت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعا للدعوة لمؤتمر دولي للتجارة والعمل يهدف إلى إعادة تنظيم التجارة الدولية على أسس أكثر حرية، على أن يعنى بوضع حد لنظام الحصص وتخفيض الرسوم الجمركية وتنظيم تعريفات الأفضلية ووضع قيود عليها وإنشاء منظمة جديدة تشرف على تنظيم هذه المسائل، و قد تمخض عن ذلك إنشاء GATT و بعدها L'OMC، التي كانت تهدف إلى تشجيع النمو العالمي دون الإضرار بالصناعات الوليدة أو تلك التي تعاني من مشاكل.

III. 1. 1. تحرير التجارة الخارجية من ألغات إلى منظمة التجارة العالمية:

يعود التفكير في إنشاء إطار مؤسسي دولي للإشراف على سير النظام التجاري العالمي إلى تلك المفاوضات التي جرت أثناء الحرب العالمية الثانية لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي بأركانه الثلاثة النقدي والمالي والتجاري، وذلك لما خلفته آثار الحرب على التجارة في العالم. ولهذا فقد حاولت الدول أن تجد لنفسها خلاصا، وأن تجد لنفسها وسيلة لتنشيط حركة التجارة الدولية. وقد تحقق ذلك من خلال سلسلة من المؤتمرات التي دعت إليها الولايات المتحدة الأمريكية، والواقع أن هذه الدعوة قد جاءت من منظور الرغبة في تحرير التجارة العالمية وفتح الأسواق للتصدير[1].

و قد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مقترحا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بضرورة عقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف، وهو المؤتمر الدولي الذي انعقد بالفعل في لندن عام 1946م، وحضره أكثر من خمسين دولة، واستمرت المفاوضات في جنيف عام1947م، وهافانا1948م، وصدر عن المؤتمر الوثيقة الختامية التي عرفت أنداك بميثاق هافانا، وانطوت هذه الوثيقة على مجموعة من القواعد الرامية إلى تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات، إضافة إلى سياسة العمل و والتوظف والاستثمار، والتجارة الدولية في السلع الأولية، وفي هذا الصدد تضمنت الوثيقة إنشاء منظمة التجارة الدولية، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت التصديق على ميثاق هافانا سنة 1950م بحجة معارضتها للسياسات التجارية الأمريكية، وفي المقابل اقترح الرئيس الأمريكي أنداك إقامة إطار تفاوضي مؤقت لتحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية، إلى غاية انتهاء الدول المشاركة في المؤتمر من التصديق على وثيقة هافانا، وإنشاء منظمة التجارية الدولية سالفة الذكر.

[1] انظر:
زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص ص. 302- 307

وفي المؤتمر الدولي الذي انعقد في جنيف سنة 1947 أقرت 23 دولة[1] ترتيبا دوليا مؤقتا، للتفاوض في إطاره حول تخفيض الضرائب الجمركية بصورة متبادلة على الواردات السلعية للدول المشاركة، وأطلق على هذا الترتيب "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية" أي ألغات، وتعرف ألغات بأنها معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة "GATT" عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها، والتي تعرف اصطلاحا بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية السلعية، منطلقة من المبادئ التي سنتها النظريات الكلاسيكية، وفي إطار القواعد المنبثقة عن فلسفة حرية التجارة الخارجية، ولقد تم إبرام هذه المعاهدة في30 أكتوبر 1948 .

على الرغم من أن ألغات اتخذت لنفسها منهاجا واضحا يرتكز في المقام الأول على تحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التي تعيق حركتها إلا انه بالرغم من ذلك قد اختارت لنفسها مجموعة من الأهداف العامة والمبادئ كما حددت النصوص الأساسية، وحددت أجهزة ألغات والية عملها[2]،

وقد قامت سكرتارية ألغات بعقد عدد من جولات المفاوضات بين الدول الأعضاء لتنظيم عمليات التجارة الدولية وتخفيض التعريفة الجمركية وتسهيل تبادل السلع، واختلفت هذه الجولات في طولها الزمني و الموضوعات الرئيسية التي عالجتها، وقد بلغ عددها ثماني جولات[3]. بحيث تناولت الجولات الست الأولى موضوع تخفيض الرسوم الجمركية.

---

[1] هذه الدول هي: النرويج، بلجيكا، هولندا،لوكسمبورغ، نيوزيلندا، المملكة المتحدة،كندا ،فرنسا،الولايات المتحدة الأمريكية،استراليا،تشيكوسلوفاكيا،جنوب روديسيا ،الصين،كوبا،بورما،البرازيل ،سيراليون،شيلي ،الهند،باكستان،جنوب إفريقيا لبنان،سوريا.

[2] للاطلاع على مبادىء و أهداف الغات، انظر:

- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص ص.308- 309
- ابراهيم العيسوي، ألغات و أخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص.21-25؛
- فضيل علي مثنى.الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية.مكتبة مديولي.2000 ص 17 وما بعدها.

[3] للاطلاع على مضمون الجولات، انظر:

- احمد عبد الخالق و آخرون، تحرير التجارة العالمية في دول العالم الثالث، الدار الجامعية،2003، ص ص13- 25؛

في حين تضمنت الجولتين الأخيرتين" أورغواي وطوكيو"موضوعات إضافية بالإضافة إلى موضوع تخفيض التعريفات الجمركية.

وتعد جولة أورغواي من أهم الجولات التي عرفتها اتفاقية الجات للتعريفات الجمركية مند نشأتها حتى تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية. وقد دامت هده الجولة قرابة ثماني سنوات، من سنة 1986 إلى سنة 1994 وتوجت بتوقيع 123 دولة على الوثيقة الختامية الرامية إلى تفعيل النظام التجاري الدولي، والإشراف على وظائفه وفاعليته بصورة دائمة وتستند إلى أطر ونصوص قانونية واضحة ، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية 146 عضو كما هو الوضع في أول افريل من عام 2003.

III.1. 2. تقييم عام لنشاط ألغات و منظمة التجارة العالمية:

انطلاقا من الدراسة السابقة فيما يخص تحرير المبادلات التجارية، فان ألغات كانت لها فعالية كبيرة، كون أن معظم الدول في العالم قد انضمت إليها في النهاية. كما أن التعريفات الجمركية عرفت انخفاضا كبيرا. وعلى الرغم من ذلك فان ألغات لم تتمكن من تسوية العديد من المشاكل. أو لا لان ألغات ليست منظمة وليس لها أي سلطة إجبار على الدول التي وقعت على الاتفاقية، ففي النهاية كل دولة تعمل ما تراه مناسبا لها، خاصة إذا تعلق الأمر بالدول القوية من الناحية الاقتصادية. أيضا كانت هناك صعوبة كبيرة فيما يخص تسوية النزاعات التي كانت تنشب بين الدول بين الفينة والأخرى في غياب أي مؤسسة مختصة، وعلى الرغم من كل هذا فانه تم تنويع ودعم حرية المبادلات الدولية. ومن اجل تلافي كل هده الثغرات تم إنشاء منظمة التجارة العالمية في دورة أورغواي كما سلف الذكر. ومند إنشاء هده الأخيرة عملت على تسوية المنازعات التجارية بين الدول، فعلى خلاف ألغات فإنها لها كافة الصلاحيات في فرض قراراتها على الدول الأعضاء في المنظمة، كما أنها بإمكانها فرض عقوبات مالية على الدول التي لا تحترم القواعد المتعلقة بالدعم على سبيل المثال.

- فريق من مركز دراسات الوحدة العربية، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATTS)، مركز دراسات الوحدة العربية ،2005 ، ص ص.43 و ما بعدها

ولكن المشكل يبقى مطروحا بالنسبة لتعميق حرية التجارة بالنسبة للمنتجات التي تم إدراجها حديثا مثل(المنتجات الزراعية والخدمات)، بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد بتشكيل اتحادات جهوية على حساب الاتفاقات متعددة الأطراف. وهنا يكمن مشكل البلدان الفقيرة في هذا النوع من التنظيم، فلا يمكننا القول بأن البلدان النامية قادرة على إسماع صوتها في العالم.

وبصفة عامة يمكننا القول أن حرية التجارة أصبحت خلال 50 سنة الأخيرة هي القاعدة المعمول بها في التبادل الدولي في العالم بأجمعه و لكن هذه الحرية هي حرية مضبوطة تحت إشراف الهيئات الدولية المعنية (L'OMC , GATT)، وقد ساهمت البلدان في تأسيس حرية التبادل، ولكن هذا لا يعني أن الحماية قد اختفت بصورة نهائية بل على العكس فقد عرف هذا الأسلوب تطورا كبيرا واختلفت وتنوعت أساليبه وأدواته.

III. 2. تزايد أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي:

إن نمو المبادلات المتعلقة بالسلع والخدمات كانت سريعة جدا بفضل سياسات التحرير المنتهجة في إطار المنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية، ولكنها لم تكن بنفس السرعة لجميع المنتجات و البلدان. وقد تزامن نمو التجارة الدولية مع نمو الناتج المحلي الخام العالمي(PIB) إلا أن نمو التجارة العالمية كان يسير بوتيرة أسرع من نمو الناتج المحلي الخام، كما كان الحال بالنسبة لسنة 2004. و قد سجل اختلاف بين مختلف البلدان في ما يخص نمو مبادلاتها الدولية، إلا أن الصين و الهند قد سجلتا معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة مما سمح لهما بمضاعفة مبادلاتها الدولية أكثر من بقية المناطق الأخرى[1].

III. 2. 1. تغير تركيب التجارة الدولية:

إن نمو المبادلات المتعلقة بالسلع كانت سريعة جدا وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، إذ نمت بمعدل يفوق معدل نمو الإنتاج العالمي ما بين 1950 و 1997 ،

[1] OMC(2005), "Statistiques Du Commerce International 2005", 2005, p.1

فالمبادلات السلعية الدولية تضاعفت بمعدل يفوق ستة عشر مرة ، في حين تضاعف الإنتاج العالمي بحوالي ست مرات وهدا يدل على أن جزء من حصة نمو الإنتاج العالمي يتم تبادله على المستوى العالمي ، أو بعبارة أخرى جزء من نمو أصول دولة ما يوجه للتصدير، وهدا أيضا نتيجة لتطوير العلاقات التبادلية بين الاقتصاديات الوطنية .و عادة ما يكون هدا النمو مصحوب بتحويل في هيكل الإنتاج، فقد نتبادل اليوم بصورة اكبر نفس المنتج الذي كان محل التبادل قبل عشرين سنة أو خمسين سنة[1].

فيما يخص المبادلات العالمية المتعلقة بالخدمات فإنها كانت تنمو بمعدل أبطأ من ذلك المتعلق بالمبادلات السلعية، ولكن في الوقت الراهن فقد أصبح تبادل الخدمات ينمو بسرعة عالية جدا، إذ بلغت حصة الخدمات في التجارة الدولية 20% سنة 2002، في حين لم تشكل سوى 15% سنة 1980م. كما يوجد اختلاف كبير بين تطور أنواع الخدمات، إذ أن بعض الخدمات تنمو بسرعة كبيرة مثل الخدمات البنكية، في حين تبقى حصة معتبرة من الخدمات التي تلقى صعوبة كبيرة في التصدير مثل الصحة والتعليم، كونها غير قابلة للتخزين كما أنها تتوقف على عادات وأنماط ثقافية من الناحية الاستهلاكية، والتي تشكل ما يسمى بالقطاع المحصن[2]، والمحمي من المنافسة العالمية ، هذا القطاع يمكن أن يشكل مصدر للعمل لانخفاض تكلفة العمل فيه (الأجور)بسبب غياب المنافسة.

III. 2. 2. تغير تيارات التبادل:

إن تيارات التبادل بين مختلف المناطق الجغرافية عرفت تغيرا كبيرا، لاختلاف المنتجات التي يتم تصنيعها في مختلف البلدان(التقسيم الدولي للعمل) كما سبق الذكر ، فالكثير من البلدان تحقق مكاسب كبيرة من التجارة الدولية خاصة بالنسبة للبلدان التي

[1] انظر:
إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 172- 173؛
احمد عبد الخالق و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 11

[2] OMC(2005), op.cit, p.33

تصدر المنتجات الصناعية و المتمثلة في البلدان المتقدمة ،أما البعض الآخر فيتكبد خسائر وتشمل البلدان التي تصدر المواد الأولية، وتضم بصفة عامة البلدان النامية.

وهذا ما يسمى بالتقسيم الدولي العمل. و انطلاقا من هذه المعطيات، فقد قفزت حصة إفريقيا وأمريكا اللاتينية في التجارة الدولية من 17% سنة 1953 إلى 8.1 % سنة2002 بمعدل انخفاض قدره 50%[1].

ويلاحظ من خلال المبادلات الدولية الراهنة وجود ثلاث أقطاب رئيسية للتبادل تسيطر على عالم التجارة في شكل كيانات أو كتل كبيرة ، هذه المناطق التجارية الثلاثة الكبرى تتمثل في مايلي[2]:

1. دول الاتحاد الأوروبي و منطقة التجارة الحرة الأوروبية (آفتا)[3]؛
2. دول أمريكا الشمالية (أساسا الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك)التي تعتبر شركاء في منطقة تجارة حرة(نافتا)؛

3. منطقة الآسيان.

وتمثل هذه التكتلات اتفاقات إقليمية تسعى إلى تحرير التجارة على مدى من البلدان اصغر من عضوية منظمة التجارة العالمية بكثير، الأشكال الثلاثة الرئيسية لاتفاقات إقليمية تسعى إلى تحرير التجارة الإقليمية هي مناطق التجارة الحرة، والاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة.

وتشكل مناطق التجارة الحرة مناطق تسمح بالتجارة بدون رسوم بين الدول الأعضاء، ترك الحرية لكل عضو في فرض السياسة التجارية مع بقية الدول الأخرى. أما الاتحادات الجمركية فهي عبارة عن منطقة تجارة حرة أيضا إلا أنها اتفاقية موحدة مع بقية الدول الأخرى. في حين تعتبر السوق المشتركة اتحاد جمركي يكون لديه هو الأخر حرية تحرك العمل ورأس المال بين أعضائه ،ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكثر الأمثلة نجاحا لسوق مشتركة.

---

[1] إحصائيات منظمة التجارة العالمية.
[2] كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص.232
[3] انظر:
المرجع السابق مباشرة، ص ص.221- 224

و قد أدى نجاح الاتفاقات الإقليمية لاسيما ما حققه الاتحاد الأوروبي إلى تشجيع الدول النامية هي الأخرى على محاولة الدخول في تكامل اقتصادي فيما بينها من اجل تحقيق نمو اقتصادي سريع، كما عرف هذا الاتجاه اتساعا كبيرا خاصة خلال فترة التسعينات[1]، ولكن مع الأسف فان العديد من تجارب الدول النامية قد فشلت أو لم تحقق النجاح المأمول منه، وفي ما يلي أهم هده المحاولات[2]:

1. السوق المشتركة لوسط أمريكا وتضم كوستاريكا ، السلفادور ،غواتي مالا، نيكارجوا في عام 1960 ولكنه لم يستمر؛
2. منطقة التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية؛
3. السوق المشتركة لنصف الكرة الجنوبي؛
4. منطقة التجارة الحرة للكاريبي؛
5. جماعة شرق إفريقيا الاقتصادية ، ولكنها انهارت عام 1988؛
6. اتحاد جنوب شرق آسيا ويضم بروني،اندونيسيا،الفلبين ،سنغافورة،تايلاند باستثناء الدول الكبرى(الصين ،اليابان ،الهند) .

بعض المراقبين المهتمين بالنمو المحتمل لتكتلات تجارية إقليمية أكثر وأكثر، يرون أن مثل هده الاتفاقيات لا تحتاج لأن تتعارض مع نظام التجارة متعدد الأطراف، فاتفاق الولايات المتحدة الأمريكية وكندا على سبيل المثال يتماشى مع الزيادة في التجارة مع هذين البلدين

(1) Florence Jaumotte,'' Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreements: The Market Size Effect Revisited'', IMF working paper, WP/04/206, November 2004, P.3

2 انظر في ذلك:

- Hélio Ramiro Marques Neves, '' Theory and Operation of a Modern National Economy :MERCOSUR TOWARDS THE FTAA, In face of Globalization and the Creation of Economics Blocks'', The George Washington University, Minerva Program, Fall 1999, pp. 9-15.
http://www.gwu.edu/%7Eibi/minerva/Fall1999/Neves.Helio.pdf

وبقية العالم، ومع ذلك فإن هذه الترتيبات التجارية الإقليمية يمكن أن تكون داخلية النظرة، بمعنى أن تشجيع التجارة بين الأعضاء يمكن أن تؤدي إلى تثبيط التجارة مع بقية العالم. و إذا كان نمو نزعة الحمائية في الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي يشعر البلدان الأخرى بأنها استبعدت من أسواق أوربا و أمريكا الشمالية، فإن بعضا منهم قد يقوم بتكوين كتلته التجارية الخاصة و التي يمكن أن يتاجروا فيها بحرية على الأقل مع بعضهم البعض.

كل هذه التحولات جعلت البلدان تنتج أكثر فأكثر لأغراض التصدير، كما أنها تستورد من أجل إشباع حاجات شعوبها وهذا ما أدى إلى زيادة حدة التبادل بين السلع وزيادة الناتج الداخلي الخام العالمي.

II. 3. تحديات الدول النامية في ظل النظام التجاري الجديد:

في ظل حرية التجارة السائدة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية كما سبق الذكر، فان الدول النامية مطالبة بتنمية القدرات التنافسية لمنتجاتها، وذلك بما يساعدها على مواجهة المنافسة من جانب المنتجات الأجنبية في أسواقها من جهة و اقتحام الأسواق الخارجية وزيادة الصادرات من جهة أخرى. فلا شك في أن خطرا عظيما يهدد الاقتصاديات النامية في الظروف العالمية التي صنعتها ألغات وأخواتها، فضلا عن مجموعة من الظروف التي صار يشار إليها بالعولمة، إذا ما قامت بفتح أبواب أسواقها على مصراعيها، وذهبت إلى آماد بعيدة في تحرير أسواقها، وذلك قبل أن تنمي قدراتها التنافسية، وتصل بها إلى الحد الضروري، ويكمن الخطر هنا في خطر اللعب مع الكبار، بكل ما يتضمنه من عدم التكافؤ، أو غياب التقارب في القوة الاقتصادية. والكبار بطبيعة الحال هي البلدان الرأسمالية الكبيرة، والشركات العملاقة متعددة الجنسيات، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تتمتع فيها تلك الدول والشركات بالنفوذ الكبير والسيطرة الأعظم، ونتيجة اللعب مع الكبار محسومة ومعروفة سلفا، إذا لم يسبقه استعداد مسبق لتحسين كل من القدرة التنافسية و القدرة التفاوضية ألا وهي انسحاق الصغير تحت أقدام الكبير أوفي أحسن الظروف استبعاد الصغار وتهميشه، والحكم عليه بالتبعية للكبار. والقبول السلبي لقواعد اللعبة التي يضعها الكبار(تصميم النظام التجاري

الدولي وفق ما يخدم الدول المتقدة) من السعي لتغييرها، أو دون امتلاك حد أدنى من القدرة لتعديلها لصالح الصغار يؤدي حتما إلى النتيجة نفسها.

وهنا تأتي التجمعات الاقتصادية الإقليمية على النحو الذي تجيزه المادة 24 من الجات، والتي استفادت منها الدول المتقدمة أعظم استفادة في توسيع قدراتها التفاوضية ومزاياها التنافسية لتقدم احد الحلول التي لم تستثمرها الدول النامية عموما في مواجهة مخاطر المنافسة غير المتكافئة في زمن النظام التجاري الجديد الذي صنعته اتفاقية مراكش على وجه الخصوص. ومن المهم الانتباه إلى أن التعاون الاقتصادي في البلدان النامية إذا وجد طريقه إلى التطبيق بصورة فعالة وعلى نحو جاد يساعد هذه الأقطار إلى بلوغ غايتين في منتهى الأهمية، وهما:

1. زيادة قدرتها التفاوضية وميزاتها التنافسية: الأمر الذي يقلل خطر المنافسة غير المتكافئة مع الكبار، ويزيد احتمالات استفادة الدول النامية من فرص النفاد إلى الأسواق الخارجية، وتحسين وضعهم في نظام تقسيم العمل الدولي؛

2. تنمية فرص مشاريعها في صناعة القواعد الحاكمة لعمل النظام التجاري العالمي الجديد بوجه خاص، والنظام الاقتصادي العالمي بوجه عام، الأمر الذي يقلل من تحيز هذه القواعد ضد مصالح أقطار البلدان النامية .

ومن هذا المنطلق فان تكوين تجمع اقتصادي إقليمي هو خط دفاع أساسي للبلدان النامية التي قبل معظمها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

خلاصة:

لعل الصين هي نموذج فريد من نوعه بالنسبة للبلدان النامية التي سعت إلى النمو عن طريق تطبيق سياسة الانفتاح (التحرير الاقتصادي الخارجي)، ولكنها انتهجت سياسة الانفتاح التدريجي بالتزامن مع الإصلاحات الداخلية (التحرير الاقتصادي الداخلي) التي تهيأت من خلالها للولوج إلى الأسواق الدولية عن طريق رفع قدرتها التنافسية، كما أنها عززت علاقاتها الاقتصادية مع دول الجوار من خلال نظام إنتاجي متميز، وتمكنت من تحقيق

معدلات نمو خيالية لتصبح دولة قوية مزاحمة للقوى الاقتصادية العالمية، و هذا ما سنتناوله بالتفصيل في **الفصل التطبيقي**.

الفصل الثالث

الفصل الثالث:

الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي

لقد اقتصر ما عرضناه في الفصل السابق على تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، و هذا الفصل يكمل ما جاء فيه، بتحليله للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي. و في هذا الصدد قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ ففي الفصل الأول قمنا بتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته، و في المبحث الثاني تناولنا العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر، و تركنا للمبحث الثالث مهمة تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الخارجية.

I. مفهوم ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية، و قد أسهم في انتشار ظاهرة العولمة، و الملاحظ انه قد لقي اهتماما و تفضيلا من طرف الدول المضيفة، التي تجد فيه المنافع و المكاسب المرتبطة بعملية التنمية في الاقتصاد لكونه يعتبر من أهم قنوات نقل التكنولوجيا على المستوى الدولي. وقد حظيت بعض البلدان بتدفقات هائلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على عكس بلدان أخرى، و التي لا تزال تعاني من حظر عليها، وقد أوعز ذلك إلى طبيعة المناخ السائد بها، و الذي لا يتلاءم و أهداف الشركات المتعددة الجنسيات. فما هو الاستثمار الأجنبي المباشر، ما هي أهميته؟ و ما هي محدداته؟

I. 1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عند امتلاك شخص أو شركة من دولة ما، أصولا في دولة أخرى من اجل إدارة هذه الأصول. وبهذا فان توافر القدرة على إدارة الأصول تمثل العنصر الأساسي المميز للاستثمار الأجنبي المباشر. و يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ملكية 10% أو أكثر من أسهم أو أرباح الشركة أو المشروع. و قد حدد كل من صندوق النقد الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي تلك النسبة، كدليل على القدرة و السيطرة على أو التأثير على قرارات الشركة أو المشروع[1].

والملاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتخذ عدة صور و التي قد تتمثل في صورة مشاريع مشتركة جديدة، أو إنشاء مشاريع محلية قائمة. و تعتبر نسبة الملكية التي قد تتراوح ما بين (10–100)% العنصر الأساسي للتفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار في محفظة الأوراق المالية[2].

[1] محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي الجديد، دار الوحدة للطباعة و النشر، بيروت،ص ص.295- 296

[2] لمزيد من التفصيل حول أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر انظر:

- عمرو حامد، إدارة الأعمال الدولية، المكتبة الاكادمية، 1999، ص ص 60-61؛
- عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، ص ص9- 49

و تعرف الانكتاد الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار الدولي، و في ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة في أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية في الأسهم ، أو القوة التصويتية 10% فأكثر.

وقد أمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى[1]:

- المساهمة في رأس المال؛
- إعادة استثمار العوائد؛
- عمليات الإقراض و الاقتراض بين المستمر المباشر و فروع الشركات.

و قد اختلفت وجهات النظر في ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، و يتضح ذلك من خلال الاتجاهين التاليين[2]:

الاتجاه الأول: و هو اتجاه يعارض المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة وبصفة خاصة إلى الدول النامية. و يأتي هذا الاعتراض من الاعتقاد بأنه يمثل استغلالا لمقومات الدول النامية. و التي تتمثل في توافر عنصر العمل منخفض الأجر و المواد الخام الرخيصة. كذلك التأثير على القرار السياسي في الدول المضيفة بسبب القوة التفاوضية الكبيرة التي تحظى بها الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بسبب علاقاتها مع المنظمات العالمية، و ما تمنحه الدول الأم لتلك الشركات من قروض و مساعدات و منح للدول المضيفة .

الاتجاه الثاني: و هو اتجاه مؤيد لتلك الاستثمارات، و يرجع ذلك إلى إمكانية استفادة الدول المضيفة من التكنولوجيا المتقدمة[3] المصاحبة لتلك الاستثمارات و المهارات الإدارية

---

[1] See : UNCTAD (1999), " Comprehensive Study of the Interrelationship Between Foreign Direct Investment (FDI) and Foreign Portfolio Investment (FPI)", a staff paper prepared by the UNCTAD secretariat, UNCTAD/GDS/DFSB/5,January23, p.4.

[2] انظر: عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية،2001، ص 29-

[3] See:

- UN (2005), '' World Investment Report: Transnational Corporations and the Internationalization of R&D, Overview '', UNCTAD, New York and Geneva, pp.29-30
- Archanun Kohpaiboon, '' Foreign Trade Regime and FDI-Growth Nexus : A Case Study of Thailand '', Ph D Scholar, Division of Economics ,Research School of Pacific and Asian Studies ,Australian National University, pp. 7-8. http://rspas.anu.edu.au/economics/publish/papers/wp2002/wp-econ-2002-05.pdf

و دورها في زيادة صادرات الدول المضيفة، و ما لذلك من اثر ايجابي على معدل النمو الاقتصادي.

ويعتبر هذا الاتجاه الثاني هو السائد في الآونة الأخيرة. و لهذا تتسابق كافة الدول على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين العوامل الحاكمة لتلك الاستثمارات و التي تتراوح ما بين مزايا الموقع و تهيئة الظروف الاقتصادية و السياسية اللازمة لتهيئة البيئة التي تعمل فيها تلك الاستثمارات. و في هذا الإطار قامت العديد من الدول المضيفة بإجراء إصلاحات و تعديلات هيكلية في اقتصادياتها، كما قامت بإصلاح بعض التشريعات المقيدة لتدفق تلك الاستثمارات، بالإضافة إلى الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال، ومن أهمها تلك المبذولة في إطار منظمة التجارة العالمية لتحرير القيود التي تعوق حركة رؤوس الأموال في بين دول العالم تحت ظل اتفاقية تحرير إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.

ومن هذا المنطلق ينصب اهتمام الفقرة الموالية من الدراسة على مناقشة تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي، أما في ما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار منظمة التجارة العالمية فسوف نتعرض له عند تناول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الخارجية.

I. 2. تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي:

حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر اكتسى أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي خلال فترة السبعينات، إلا أن تلك الأهمية تزايدت بشكل واضح منذ فترة الثمانينات من القرن الماضي، خاصة بالنسبة للدول النامية، باستثناء الانخفاض الذي عرفه خلال ثلاث سنوات متتالية، ابتداء من سنة 2001 و إلى غاية 2003، ليستأنف نموه من جديد ابتداء من سنة2004 [1].و يمكن إرجاع ذلك إلى العديد من الأسباب منها ما يلي:

[1] See , UN (2005), '' World Investment Report: Overview '', Op, Cit, P 1.

1. تفاقم أزمة المديونية الخارجية عام 1982، و ما ترتب عليها من امتناع الدول النامية المدينة عن تسديد أعبائها إلى الدول الدائنة المتقدمة، مما أذى إلى تفضيل الدول المتقدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجيعها لها كوسيلة لدعم المشروعات في الدول ذات العجز المالي بذل منح القروض؛
2. حدوث عدة تغيرات في الدول النامية ذات العجز المالي تمثلت في التالي:

- اختلاف نظرتها إلى الاستثمارات الأجنبية من النظرة العدائية، باعتبارها نوعا من التدخل في الاقتصاد القومي، إلى تشجيع تلك الاستثمارات، اقتناعا من تلك الدول بالدور الكبير الذي تقوم به تلك الاستثمارات في سد فجوة (الادخار- الاستثمار) و العوائد الأخرى المصاحبة لها مثل التكنولوجيا الحديثة و المهارات الإدارية...الخ؛
- قيام العديد من الدول بإجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية و التغييرات الهيكلية في اقتصادياتها لإحلال نظام السوق بدلا من الاعتماد على الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي، مما ترتب عليه التخلص من بعض القيود التي كانت تعوق تدفق تلك الاستثمارات إلى داخل أراضيها؛
- إدراج الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار دورة أورجواي الأخيرة، تحت مطالبة الدول النامية و الدول المتقدمة. و يأتي هذا الاهتمام بسبب التأثيرات السلبية لقيود الاستثمار على حركة التجارة الدولية من ناحية و إعاقة تدفقات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى.

للأسباب السابقة الذكر تزايدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم منذ فترة الثمانينات و حتى الآن، باستثناء الانخفاض الذي شهده خلال فترة (2001-2003)، و يعود هذا الانخفاض إلى الكساد الذي شهده العالم خلال هذه المرحلة[1]. و يظهر ذلك من خلال بيانات الجدول رقم (1)، و الذي يوضح أن متوسط معدل النمو السنوي لتدفقات

[1] See, UN (2005), '' World Investment Report: Overview '', Op, Cit, P 1.

الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل بلغ 22.1 % خلال الفترة (1976–1980). أما خلال الفترة (81–1985) فقد لوحظ انخفاض معدل النمو السنوي إلى 1.8% في المتوسط و ذلك بسبب المخاطر العالية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية خاصة بعد أزمة المديونية العالمية، لكنها ما لبثت أن تزايدت إلى 22.8% خلال الفترة (86–1990).

أما خلال الفترة (91–1995) فقد شهد معدل النمو السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا، إذ بلغ حوالي 21.2 % ، و يعود ذلك إلى توتر الأوضاع العالمية. أما في المرحلة الموالية (96– 2000)، فقد سجل معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعا ليبلغ 39.7% لتصل إلى حوالي 1271 مليار دولار بعد أن كانت 865 مليار دولار سنة 1999. أما في سنة 2001 فقد انخفضت بمقدار (40.9–) % ، و استمر هذا الانخفاض في سنتي2002، و 2003 ليبلغ(13.3–)% و (11.7–) % على التوالي. وقد سجل مقدار التدفق سنة 2003 مقدار 633 مليار دولار فقط[1]، ولكنه عاود الارتفاع سنة 2004 ليبلغ 648 مليار دولار بمعدل نمو 2.5 %، و هذا بالنسبة للبلدان النامية فقط، في حين استمر الانخفاض بالنسبة للبلدان المتقدمة [2].

أما رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل فقد بلغ 7987 مليار دولار عام 2003، و بمعدل نمو بلغ 19.1%، ليصل إلى 8902 مليار دولار سنة 2004 و بمعدل

[1] انظر في ذلك:

- UNCTAD (1999), "Mega mergers reshaping global System: UNCTAD's world investment report";

- UN (1997), "world investment report: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy", Annex.p.3;

- UN (2001), "World Investment Report: Overview ", UNCTAD New York and Geneva, p,2;
- UN (2005), '' World Investment Report: Overview '', UNCTAD, New York and Geneva, p 5.

[2] المرجع السابق مباشرة، ص ص 10-15.

نمو سنوي قدره 11.5% [1]. و يوضح الجدول التالي تطور معدلات النمو السنوية لتدفقات و رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترات زمنية مختلفة (1976– 2004).

جدول (1):

تطور معدلات النمو السنوية لتدفقات و رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترات زمنية مختلفة (1976– 2004)

السنوات	معدل النمو السنوي	
	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر
1980–1976	22.1	*
1985–1981	1.8	*
1990–1986	22.8	16.9
1995–1991	21.2	9.5
2000–1996	39.7	17.3
2001	–40.9	7.1
2002	–13.3	8.2
2003	–11.7	19.1
2004	2.5	11.5

*بيان غير متوافر

المصدر: تم الاعتماد في تكوين الجدول على بيانات:

- UNCTAD (1999), "Mega mergers reshaping global System: UNCTAD's world investment report";
- UN (1997), "world investment report: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy", Annex.p.3;
- UN (2001), "World Investment Report: Overview ", UNCTAD New York and Geneva, p,2;
- UN (2005), '' World Investment Report: Overview '', UNCTAD, New York and Geneva, p 5.

[1] المرجع السابق مباشرة، ص 5.

أما فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب المناطق الجغرافية، فقد لوحظ أن نصيب الدول المتقدمة بلغ حوالي 547.8 مليار دولار سنة 2002، و بنسبة 76.5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة، و قد تضاءل نصيب هذه الدول إلى حوالي 380.0 مليار دولار و بمعدل 58.63 % سنة 2004. في حين بلغ نصيب الدول النامية 155.5 مليار دولار سنة 2002 و بمعدل 21.7% ، و ارتفع هذا النصيب إلى 233.2 مليار دولار سنة 2004 و بمعدل 36.0 %. و يتضح ما سبق من خلال الجدول الموالي.

جدول (2):

توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب المناطق الجغرافية خلال عامي 2002،2004

المنطقة	2002		2004	
	القيمة	%	القيمة	%
العالم	716.1	100	648.1	100
الدول المتقدمة	547.8	76.5	380	58.6
الدول النامية	155.5	21.7	233.2	36.0
دول جنوب، شرق أوروبا ودول CIS[1]	12.8	1.8	34.9	5.4

المصدر:

تم الاعتماد في تشكيل الجدول على:

UN (2005), '' World Investment Report: Overview '', UNCTAD, New York and Geneva, p 2.

و يمكن إرجاع تزايد نصيب الدول النامية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العديد من الأسباب تتلخص في قيام تلك الدول في بتهيئة المناخ المناسب لتلك الاستثمارات، ويمكن إيجاز الأسباب التي أدت إلى تزايد ندفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية في ما يلي:

[1] South-East Europe and the Commonwealth of Independent States

- قيام الأغلبية العظمى من الدول النامية بإتباع إجراءات تحرير التجارة و الاستثمار و بالشكل الذي وفر مناخا ملائما للاستثمار الأجنبي المباشر. ففي إطار تحرير إجراءات الاستثمار، فقد قامت العديد من الدول بإزالة العديد من القيود التي تعوق تدفقه فيما بينها، و قد وصل عدد الدول التي نفذت ذلك 102 دولة سنة 2004 و هذا ما تظهره بيانات الجدول الموالي:

جدول(3):

عدد الدول التي قامت بإزالة قيود الاستثمار في العالم خلال الفترة (1995-2004)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
93	102	82	70	71	69	63	60	76	65	64

المصدر:

تم الاعتماد في تشكيل الجدول على:

- UN (2006), '' World Investment Report: Overview '', UNCTAD, New York and Geneva, p24..

- التقدم الذي أحرزته بعض الدول النامية فيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصالات و المعلومات و التكامل في الأسواق المحلية، و هنا يجب الإشارة إلى تجربة الصين و الهند في هذا المجال، وقد ساعدها ذلك على جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية؛
- جهود الإصلاح الاقتصادي للعديد من الدول، و التحول من اقتصاديات التخطيط المركزي إلى اقتصاديات السوق. وفي هذا الإطار نجحت بعض الدول النامية وفي مقدمتها الصين في إحراز تقدم ملحوظ في جهودها الإصلاحية. و قد تضمنت جهود الإصلاح، إجراء إصلاحات في مناخها الاستثماري و إزالة العديد من القيود التي كانت تعوق تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى داخل أراضيها، كما قدمت العديد من الحوافز و الإعفاءات الضريبية لتحفيز المزيد من تلك التدفقات. و تتضمن جهود الإصلاح برنامج الخوصصة أيضا، و الذي يتيح للخواص المحليين و الأجانب امتلاك

المشاريع، و لهذا فانه يشكل إحدى العناصر الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

و تدخل هذه الإجراءات في تهيئة المناخ الملائم لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هذا ما سوف نتناوله بشكل موسع في العنصر الموالي في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

I. 3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مجمل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و المؤسساتية، و كذلك الإجرائية و القانونية، و التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة. و تعد الظروف سالفة الذكر متداخلة تؤثر و تتأثر بعضها ببعض، و معظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، و تترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار. و تجدر الإشارة إلى إن درجة تأثير العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية بين الدول النامية و الدول المتقدمة .

و تهدف دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإجابة على التساؤل التالي: لماذا يفضل المستثمر الأجنبي المتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات، الاستثمار في دولة دون غيرها؟. لقد قدمت في هذا الشأن العديد من النماذج و النظريات و المناهج، مثل نموذج دورة حياة المنتج، و نظرية المزايا الاحتكارية، و نظرية الموقع، و المنهج المسحي و المنهج الانتقائي.

و استنادا إلى الإطار النظري، يمكن تقسيم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى محددات خارجية، و محددات داخلية، ويتعلق النوع الأول بالعوامل و الأسباب المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة، و هي خارجة عن إرادتها. أما النوع الثاني فينطوي على المزايا الخاصة بالموقع في الدول المضيفة، و خلافا

للمحددات الخارجية، فان المحددات الداخلية يمكن تطويعها بالشكل الذي يمكن الدول المضيفة من جذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أراضيها.

I. 3. 1. المحددات الخارجية:

تمثل هذه المحددات مصادر امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لمجموعة من المزايا الاحتكارية، كما توضحه نظرية المنشاة الصناعية، و نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية.

فقد أوضح Dunning انه يلزم توفر ثلاث شروط لكي تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الخارج و هي[1]:

- إن تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل تمكنها من مواجهة المنشات المحلية في الدول المضيفة؛
- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهده المزايا ممثل التصدير أو التراخيص؛
- أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة الأم.

كما أن Dunning سنة (1992) لاحظ انه يوجد اتفاق على نطاق واسع، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر العوامل الثلاثة السابقة، فيجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية، مع مزايا مكانية للدولة المضيفة مثل انخفاض تكلفة الموارد و توفر بنية أساسية أفضل، أو اتساع السوق، و أخيرا يجب أن تحصل هده الشركات على مكاسب كبيرة و استغلالها لكل المزايا الاحتكارية، و المزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر، عن الاستخدامات البديلة لهده المزايا.

[1] عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، 2002-2003، ص ص 49-50

فيما يخص الدراسات الخاصة بالمحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ركز Lopez في دراسته عام 1999، على المحددين التاليين:

الأول: الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينات، الأمر الذي أدى إلى جذب انتباه المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية في الدول النامية بدل من ادخارها، أو استثمارها في محفظة الأوراق المالية

الثاني: التطورات التي حدثت في الهياكل المالية في العديد من الدول الصناعية، و التي ترتب عليها حدوث المزيد من تدفقات رؤوس الأموال من تلك الدول إلى الدول النامية باعتبارها حقل خصب لتحقيق الإرباح من خلال الاستفادة من العديد من المزايا المكانية في تلك الدول.

و الملاحظ انه في ضوء صعوبة التحكم في المحددات الخارجية من قبل الدول المضيفة، فقد انصب اهتمام معظم الدراسات التطبيقية، على المحددات الداخلية(محددات الدول المضيفة)، و ذلك من اجل التعرف على أهم تلك المحددات لمساعدة صانعي القرار في الدول المضيفة على اتخاذ القرارات التي تيسر لهم سبل حصول الدول المضيفة على المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و هو موضوع الفقرة الموالية.

I. 3. 2. المحددات الداخلية:

تضم هذه المحددات حزمة من العناصر و المزايا المكانية المتوفرة في الدول المضيفة، و التي قد تشجع أو تعوق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول. و قد تم مناقشة هذه المحددات في نظريات و مناهج مختلفة مثل نموذج دورة حياة المنتج، و النظرية الانتقائية و المنهج المسحي. وتتراوح المحددات الداخلية ما بين محددات اقتصادية، سياسية، اجتماعية و قانونية. و سوف يقتصر التحليل على أهم هذه المحددات، و التي تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات هي[1]:

الأولى: و تتمثل في المحددات السياسية و القانونية؛

[1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001، ص44

الثانية: و تتعلق بالمحددات الاقتصادية؛

الثالثة: و تمثل المحددات البيئية.

I. 3. 2. 1. المحددات السياسية و القانونية:

يرتبط هذا النوع من المحددات بدرجة الاستقرار السياسي، و استقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة، و التي توضح مدى الترحيب بالاستثمار. و يتجلى هذا الترحيب في مدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار والحوافز المقدمة له. كذلك مدى قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات فيما يتعلق بملكية الدولة سواء بالنسبة للمشاريع أو البنوك، عن طريق الخوصصة و خفض هوامش الوسطاء.

و تؤثر النواحي التشريعية على نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروعات المقامة في الدولة، درجة الحرية في التوظيف. كما توضح مدى وجود الرقابة على الصرف بما يؤثر على درجة اليسر و السهولة في استقدام الأموال الأجنبية من قبل المستثمر الأجنبي إلى الدول المضيفة، و على مدى القدرة على نقل رأس المال و الأرباح إلى الخارج، و بما يمكن المستثمر الأجنبي من حماية نفسه من مخاطر الصرف. و تعد العناصر السابقة محددات هامة تؤثر في اختيار موقع الاستثمار، و غيابها أو عدم ملاءمتها يؤثر و يعوق تدفقه إلى الدولة المضيفة.

في هذا الإطار قدمت الأمم المتحدة مجموعة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، و احتل الإطار السياسي دورا هاما في تلك المحددات، و تمثلت مكونات الإطار السياسي في التالي[1]:

- مدى الاستقرار السياسي و الاجتماعي؛
- القواعد الخاصة بالدخول إلى الدول المضيفة؛
- معايير معاملة الفروع الأجنبية؛

[1] UN (1998), '' World Investment Report : Trends and Determinants, Overview '', UNCTAD, New York and Geneva , p 91.

- برنامج الخوصصة المنتهج؛
- السياسة التجارية؛
- السياسة الضريبية.

و من أمثلة ذلك ما قامت به الهند من إصلاحات في بداية التسعينات من اجل تهيئة القواعد الضرورية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر مما سمح بزيادة تدفقه إليها. على عكس بنغلاديش و باكستان، فعلى الرغم من السماح للمستثمرين الأجانب بزيادة نسبة ملكيتهم في المشروعات إلى 100% لكنهما فشلتا في جدب تدفقات معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بسب عدم الاستقرار السياسي و كثافة البيروقراطية.

I. 3. 2. 2. المحددات الاقتصادية:

تأتي المحددات الاقتصادية في المرتبة الثانية بعد المحددات السياسية و القانونية[1]، إذ انه بعد الاطمئنان على استقرار الدولة المضيفة سياسيا و قانونيا، يتم النظر إلى مدى الجدوى الاقتصادية المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدولة. وتعتمد جدوى المشروع الاقتصادية على مدى الاستقرار النسبي في المتغيرات الاقتصادية المختلفة و التي تتطلب استقرارا في السياسات الاقتصادية.

تتنوع تلك المحددات و تتراوح ما بين وفرة عنصر العمل الرخيص، ومدى استقرار سعر الصرف، و مستوى التجارة داخل الصناعة، و برنامج الخوصصة، و مدى وجود درجة من الانفتاح و حجم السوق في الاقتصاد المضيف، و في ما يلي أهم تلك المحددات.

I. 3. 2. 3. العمالة الرخيصة[2]:

[1] مداخلة الاستاد ناجي بن حسين، '' الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية''،سكيكدة، 14-15 مارس، 2004

[2] Claude Pottier, Les multinationales et la mise en concurrence des salaries, L'harmattan, Paris, 2003, p.45

في ما يخص توفر عنصر العمل الرخيص، و رغم أهميته في تعظيم أرباح الشركات الأجنبية، إلا انه قد لا يحظى بالاهتمام الكافي من قبل تلك الشركات مقارنة بالمحددات الاقتصادية الأخرى. و يمكن إرجاع ذلك إلى كون عنصر العمل يمثل احد بنود التكلفة و ليس كل التكلفة. كما أن تلك الشركات يمكنها تخفيض تكلفتها الإنتاجية إلى أدنى حد ممكن، عن طريق رفع كفاءة العاملين من خلال برامج التدريب و بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهم، بالإضافة إلى دور اقتصاديات الحجم في هذا المضمار.و هذا ما يفسر ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أوربا و أمريكا رغم ارتفاع مستويات الأجور.

I. 3. 2. 4. سعر الصرف:

في ما يتعلق بسعر الصرف، فقد أوضحت بعض الدراسات، أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف[1]، و يؤثر سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي من ناحيتين:

أولا: انخفاض قيمة العملة المحلية في الدول المضيفة، و الذي يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع، مما يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في تلك الدول.

ثانيا:و تتمثل في مدى استقرار سعر الصرف في الدول المضيفة، إذ إن استقرار معدل الصرف يؤدي إلى استقرار حصيلة أرباح الشركات المستثمرة بدلا من تحويلها إلى الخارج.

و قد أوضحت دراسة Bayoumi and Lipworth عام 1997، أن تخفيض قيمة العملة أدى إلى جدب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بحيث إن تخفيض قيمة العملة ب7% أدى إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 10 % في الدول

[1] Yuqing Xing (june2006), '' Exchange Rate Policy and the Relative Distribution of FDI between Host Countries'', GSIR WORKING PAPERS, Graduate School of International Relations, International University of Japan ,pp 1-2
http://gsir.iuj.ac.jp/publications/pdf/EDP06-8.pdf

المضيفة، إذ شجع ذلك التخفيض على إعادة استثمار أرباح الشركات المستثمرة بدلا من تحويلها إلى الخارج[1].

كما أوضح Cushman(1985) أن الشركات المتعددة الجنسيات تتجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في عملتها، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة، كما أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، لان تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها[2].

I. 3. 2. 5. التجارة المتداخلة داخل الصناعة الواحدة:

بالإضافة إلى العاملين سابقي الذكر فان نمو التجارة داخل الصناعة في الدول المضيفة يشجع على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و لقد أبرزت دراسة Hoekman و Sineon عام 1996هذه الحقيقة، إذ اتضح أن نمو التجارة داخل الصناعة كان مصحوبا بتدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى شرق أوروبا[3].

I. 3. 2. 6. الخوصصة:

لقد شكل بيع الأصول المملوكة من طرف الدولة ميزة أساسية للعقدين الأخيرين من القرن العشرين في العالم بأكمله[4] .و قد أدرجت برامج الخوصصة هي الأخرى عاملا هاما لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و من المعروف أن هذه البرامج تقوم على أساس تحويل أصول المشروعات العاملة إلى القطاع الخاص من اجل تعظيم الكفاءة، و تعد هذه البرامج من متطلبات برنامج الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي الذي تتبناه بعض الدول النامية.

[1] Bayoumi.T.and Lipworth, op,cit,p.19

[2] عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص52

[3] Hoekman.B, and, S.Djankov(1996), «Intra-industry trade,Foreign Direct Investment and Reorientation of Eastern Eorop Export », Policy research, Working paper, The world Bank, March, p.26

[4] Nancy Brune, Geoffrey Garrett, and Bruce Kogut," The International Monetary Fund and the Global Spread of Privatization", IMF Staff Papers, Vol. 51, No. 2, International Monetary Fund (2004), pp.195

و لقد أثبتت العديد من الدراسات أهمية هذا المحدد لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي، منها الدراسة التي أجرتها الانكتاد و منظمة التعاون و التنمية، على إن برنامج الخصخصة يعد مصدرا أساسيا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء في الآونة الأخيرة[1].

و من هذا المنطلق فانه لا يمكن إهمال برنامج الخوصصة، كمحدد لتدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية، و ذلك على الرغم من أن الهدف الأساسي لتنفيذ البرنامج غالبا لا يكون جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ قد يكون هو زيادة إيرادات الموازنة، أو رفع كفاءة العمل بتك الشركات...الخ.

I. 3. 2. 7. حجم السوق ومعدل نموه:

حجم السوق يعد محددا هاما لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، و يعبر عنه بعدة مؤشرات، مثل الناتج المحلي الإجمالي، أو عدد السكان، أو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. إذ يلاحظ أن كبر حجم السوق يشجع على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، لتأثيره على الطلب، و بالتالي تشجيع الشركات الأجنبية على الإنتاج و تصدير الفائض إلى العالم الخارجي، و لكن المستثمرين الأجانب يكونون أكثر انجذابا بالنسبة للمناطق التي يشهد سوقها ديناميكية اكبر، و توسعا في أسواقها و التي توفر فرصا جديدة للاستثمار كما هو الحال بالنسبة للصين. وقد تناولت النظرية الانتقائية و المنهج العملي هذا المحدد باعتباره من أهم المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة.

و قد أسفرت بعض الدراسات التطبيقية عن وجود علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج الكلي(مؤشر حجم السوق) و بين الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] UN (1997), "world investment report: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy",

ففي دراسة للانكتاد(1997) عن محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ل 42 دولة نامية تبين أهمية الناتج المحلي الإجمالي، كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت أهمية هذا المحدد أقصاه سنة 1985، ثم تناقصت أهميته فيما بعد، و يرجع الانخفاض في أهمية الناتج إلى زيادة الأهمية النسبية للمحددات الأخرى لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

I. 3. 2. 8. درجة الانفتاح:

إن أهمية هذا المحدد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتعلق بأغراض الشركات المتعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار. فقد ترغب بعض الشركات الأجنبية في الإنتاج خارج الدولة الأم من اجل سد فجوة الطلب على الدول المضيفة، و بالتالي قد لا تولي اهتماما بدرجة الانفتاح، خاصة إذا توافرت عناصر الإنتاج داخل الدولة المضيفة. لكن الشركة التي يكون هدفها الإنتاج لغرض التصدير في حالة ضيف السوق المحلي، و في حالة نقص المواد الوسيطة في تلك الدولة، فان الاهتمام بدرجة الانفتاح يكون كبيرا جدا.

و هنا تظهر أهمية هذا المحدد في جذب و تحفيز المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، و هناك العديد من المقاييس لهذا المحدد كما سبق الذكر في الفصل الأول، مثل مجموع الصادرات و الواردات إلى الناتج القومي الإجمالي، و التخفيضات في القيود التعريفية و غير التعريفية. و في هذا الخصوص طرح Vanvakidis عام 1999 عدة مقاييس للانفتاح، إذ وفقا له سيتسم الاقتصاد بالانفتاح إذا توافرت الشروط آلاتية:

- أن يكون متوسط التعريفة الجمركية اقل من 40% ؛
- أن تكون علاوة السوق السوداء اقل من 20% من معدل الصرف الرسمي؛
- عدم وجود تدخل حكومي؛
- عدم وجود احتكار حكومي للصادرات.

و يتم استخدام تلك المعايير لتحديد ما إذا كانت الدولة منفتحة تجاريا على العالم الخارجي، و قد سبق الإشارة إلى ذلك في الفصل السابق. لقد أشار Hoeller and Collecchia عام 1998، إلى أهمية تحرير التجارة و بالتالي تحقيق درجة عالية من الانفتاح في تأثيرها على جدب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، و ذلك باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر مكمل للتجارة و هذا ما سنتناوله بالتفصيل في فقرة لاحقة[1].

و قد أكدت دراسة كل من Singh and June عام 1995، و بالتطبيق على الصين على أن الصادرات محددا معنويا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و هناك علاقة طردية بينهما. إذ قامت الصين عام 1995 بجدب حوالي 86% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول منخفضة الدخل، لقيامها بإجراءات التحرير عام 1979، كما قامت بجدب حوالي 2.5 مليار دولار سنويا في الفترة الممتدة ما بين (82-1991)، و تزايدت إلى 37.5 مليار دولار عام 1995.

كذلك أوضحت دراسة Grinols عام 1986، أن تحرير التجارة(مزيدا من الانفتاح) يؤثر ايجابيا على قرارات الاستثمار، و بشكل خاص في حالة الانضمام إلى تكتلات اقتصادية، إذ لوحظ منذ منتصف الثمانينات قيام عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية بإجراء إصلاحات في هياكل اقتصادياتها، تضمنت تحريرا للتجارة و عقد اتفاقيات ثنائية تنطوي على تخفيض قيود التجارة، هذا إلى جانب عناصر الموقع في الدول المضيفة (مثل انخفاض تكاليف النقل و اتساع حجم السوق) و درجة الانفتاح للاقتصاد...الخ باعتبارها محددات هامة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

I. 3. 2. 9. البنية التحتية:

تمثل البنية التحتية العمود الفقري لأي نشاط اقتصادي. و تعتبر محددا أساسيا لاختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي دولة منخفضة الدخل تمثل البنية الأساسية

[1] Heoller.N.G, and A. Collecchia," The European union's Trade Policies and their economic Effects", Economic Department Working paper, N 1994,OECD,ECO/WKP(98).7,pp.56-58

قيدا أساسيا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول. و يمكننا تقسيم المنشات القاعدية إلى ثلاثة أنواع، منشات اقتصادية، منشات اجتماعية و منشات خاصة بالاتصالات. و يشجع وجود فرص جذابة في بعض مشروعات البنية الأساسية، مثل الاتصالات و خطوط الطيران على تدفق الاستثمارات الأجنبية المشاركة في تلك المشاريع لارتفاع العائد بها من ناحية و انخفاض المخاطر السياسية من ناحية أخرى. على عكس الاستثمارات في مجالي الطرق و المباني. إذ تبدو غير جذابة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

I. 3. 2. 10. معدل التضخم:

لمعدلات التضخم تأثير كبير على سياسات التسعير، و حجم الأرباح، و بالتالي حركة رأس المال. كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات، كما لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري[1]. فالمستثمر بحاجة إلى استقرار سعري. و يقصد بالمعدلات العالية للتضخم عندما يتجاوز 10% سنويا، فإذا بلغ 30% أو 40% أو 100% سنويا فانه بذلك يدخل منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية.

I. 3. 2. 11. الشبكة البنكية و التمويل:

يعتبر هذا المحدد من المحددات الهامة لعمليات التجارة الدولية و الاستثمار الدولي، و يتمثل في مدى توافر بنوك كافية ذات قدرة على إدارة المشروعات الدولية المتنافسة من خلال ما تقوم به من تمويل لتلك المشروعات. و يلاحظ أن البنوك الأجنبية في الدول المضيفة تمتلك أصولا مالية ضخمة و تقوم بمجهودات ترويجية للاستثمار في البيئات المحلية(الدول المضيفة). إن توافر الكفاءة في تلك البنوك يحفز على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة.

I. 3. 2. 12. طبيعة التشريعات و الإطار القضائي:

[1]- عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 53

إذ يستلزم تفعيل الاستثمارات تهيئة الأطر القضائية و الأنظمة التشريعية التي تخول للمستثمر حرية الاختيار و الملكية للمشاريع الاستثمارية، كما يقضي بسن القوانين التجارية التي تتعلق بطبيعة و نطاق الاستثمارات. و قد أثبتت التجارب ضرورة وجود التزام سياسي من قبل الدولة بضرورة إتباع هذه التشريعات و إقرار مثل هذه القوانين لضمان اقل قدر من المعوقات للاستثمارات و تسريع الإجراءات المتعلقة بقيامها.

I. 3. 2. 13. محددات اقتصادية أخرى:

وتتمثل هذه المحددات في ما يلي:

- مدى توفر الموارد الطبيعية في الدول المضيفة؛
- مدى إمكانية الدخول إلى الأسواق الإقليمية و الدولية من خلال الاستثمار في الدول المضيفة؛
- القدرة التنافسية للدولة المضيفة ، إذ تنجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصناعات التي تمتلك الدولة فيها ميزة تنافسية عالية لارتفاع عائد الاستثمار في تلك الصناعات؛
- انخفاض تكاليف الاتصال؛
- حوافز الاستثمار المقدمة بواسطة الدول المضيفة و خاصة خدمات ما بعد الاستثمار؛
- مدى و جود معدل نمو مرتفع في الدول المضيفة، و هو محدد هام، اذ قد تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في تلك الدول، لما يترتب على ذلك من تفاؤل لذا المستثمرين الأجانب.

و في الأخير ينبغي الإشارة إلى انه و على الرغم من مناقشة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل منفصل. إلا أن المستثمرين الأجانب ينظرون إلى تلك المحددات في شكل حزمة دون التركيز على نوع واحد من المحددات. و نذكر هنا ما قامت به المكسيك من إجراء عدة إصلاحات اقتصادية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي و

تحفيز النمو الاقتصادي. و قد اشتملت تلك على إجراء تحرير في اقتصادها و إتباع برنامج الخوصصة، و تخفيض الديون الخارجية وفقا لخطة Bradly Plan ، كما اهتمت ببناء قاعدة قوية للبنية الأساسية بالإضافة إلى انضمامها إلى النافتا. كذلك تم فتح الاقتصاد أمام الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1985، حيث وصلت نسبة الملكية الأجنبية إلى 100%، ترتب على ما سبق تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المكسيك[1].

لقد تم التعرض المحددات الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، و لوحظ تعدد تلك المحددات، و اختلافها من دولة إلى أخرى، و لكن لا يمكن إنكار دور المحددات السياسية و القانونية، بما تتطلبه من توفر نوع من الاستقرار السياسي، و استقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، كما لا يمكن إنكار دور العوامل الاقتصادية مثل اتساع حجم السوق، استقرار معدل الصرف و توافر درجة كبيرة من الانفتاح في الاقتصاد.

و بما أن الهدف من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة هو تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فإننا سوف نتعرض في الفقرة الموالية لطبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و النمو الاقتصادي.

II. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي:

إن ظاهرة النمو الاقتصادي يعبر عنها بزيادة **متوسط** نصيب الفرد من الناتج (انظر الفصل الأول) ، على أن استمرار النمو يتطلب ضرورة إحداث نمو في واحد أو أكثر من عناصر الإنتاج، أو الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كتعبير للنمو الاقتصادي، و هو المفهوم المتبع في الدراسة.

و في إطار محددات النمو التي نصت عليها النظرية الاقتصادية فان البلدان الأكثر فقرا و التي تسعى إلى تحقيق معدل نمو مرتفع يمكنها أن تحقق ذلك بمعدل أسرع مقارنة

[1] Bannister. G.C.A , Brage.P.and.J. Petry. Op.cit , PP.77-87

بمثيلاتها في الدول المتقدمة. إذ تعاني الدول النامية من انخفاض نسبة رأس المال/العمل، و بالشكل الذي يؤدي إلى ارتفاع العائد على الاستثمارات الجديدة لخضوع الإنتاج إلى ظاهرة تزايد الغلة. و بما يؤدي إلى إحداث زيادة سريعة في تراكم رأس المال. كما يمكن لتلك الدول الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة التي تقدمها الدول المتقدمة دون الحاجة إلى اختراعها من جديد، و ذلك بعدة طرق أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر. و من هنا يتضح جليا مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف في الدولة المضيفة. و لهذا السبب فقد لجأت العديد من الدول في الآونة الأخيرة إلى تشجيع المزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تقديم كافة التسهيلات و الحوافز و الضمانات اللازمة لتوفير عوامل جذب إليها، و ذلك اقتناعا منها بالدور الهام الذي تقوم به في تحقيق النمو الاقتصادي. و لهذا فسوف يتم في ما يلي توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.

II. 1. طبيعة العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي:

يشير الأدب الاقتصادي الذي يهتم بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي إلى وجود اختلاف جلي في نظرة هذه الأدبيات لتلك العلاقة، إذ يتم أحيانا تناول النمو الاقتصادي باعتباره محددا لتدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشر، و بان توفر معدل نمو مرتفع ربما يساعد على تدفق المزيد منه إلى الدولة، و بالتالي تم اعتبار النمو الاقتصادي في تلك الدراسات متغيرا خارجيا.

و على خلاف ما سبق، تناولت بعض الدراسات معدل النمو الاقتصادي كمتغير داخلي، و اعتبرت تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع،. أو كما أوضحت بعض الدراسات معدل النمو الاقتصادي كمتغير داخلي، و اعتبرت تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قد يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع. أو كما أوضحت بعض الدراسات بان الاستثمار الأجنبي المباشر ربما

يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع في الأجل القصير، لكنه سوف يخلق و يعجل بحدوث تشوهات في الأجل الطويل في الدول المضيفة[1].

لقد أشار الفكر النيوكلاسيكي إلى أهمية الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر للقضاء على الفجوة بين الادخار و الاستثمار في الدول النامية المضيفة. و قد ارجع النمو الاقتصادي إلى الدور الذي يلعبه التقدم التكنولوجي في هذه العملية، إلا أنه لم يتمكن من تحديد الآلية التي ينتقل من خلالها التقدم التكنولوجي إلى النمو الاقتصادي. أما الفكر الحديث فقد حاول معالجة أوجه القصور في الفكر النيوكلاسيكي، و لهذا فقد اهتم بالدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على النمو من خلال الاهتمام بعدة مزايا مرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و التي تؤذي إلى تحفيز النمو في الدول المضيفة، و تتمثل تلك المزايا في **المؤثرات الخارجية الموجبة المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر**، و كذا دوره في زيادة رأس المال البشري في الدول المضيفة، و الدور الهام الذي يقوم به في زيادة الادخار و الاستثمار المحليين.

II. 2. علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الفكر النيوكلاسيكي:

اهتمت النماذج النيوكلاسكية بالبحث في العوامل المسببة للنمو الاقتصادي، و أهم رواد النظرية النيوكلاسكية الاقتصادي سولو الذي افترض بان التغير التقني كان خارجيا أي لا يتأثر مباشرة بالنظام الاقتصادي بل على العكس يؤثر به[2]. وقد ركز هذا النموذج على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو في الدول المضيفة. كما ساهم بصفة مباشرة في تحليل العلاقة بين نمو الناتج كتعبير للنمو الاقتصادي و النمو في مدخلات عناصر الإنتاج و هي رأس المال و الأرض و العمل و التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك في شكل نماذج قياسية للنمو. و من هنا فقد اهتم بكيفية تخصيص الموارد الإنتاجية في عملية التنمية الاقتصادية، و هذا في ظل

[1] See, OECD (2003), '' Development In Growth Literature And Their Relevance For Simulation Models'', Unclassified, ENV/EPOC/GSP(2002)7/ANN1/FINAL, p.5-6

[2] فريديريك.م.شرر، مرجع سبق ذكره، ص 48

افتراض أسواق حرة تتسم بالمنافسة الكاملة و توفر معلومات كاملة، و ثبات العائد بالنسبة للحجم و قابلية عناصر الإنتاج (رأس المال فقط)على التنقل ما بين البلدان المختلفة وفقا لاختلاف العائد على رأس المال.

و اعتبر هذا النموذج الاستثمار الأجنبي المباشر كمدخل جديد من مدخلات عناصر الإنتاج، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في رفع حجم الاستثمارات المحلية[1]. و قد كان سولو يعتقد أيضا أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي وراء زيادة إنتاجية ساعة العمل أي نمو الإنتاجية الذي من شانه أن يحقق النمو الاقتصادي (انظر المبحث الأول من الفصل الأول)[2]. و يقوم نموذج (Swan-Solow) على فرضية الاستمرار في استخدام المزيد من العمل و رأس المال طالما أن التكاليف الحدية اقل من العوائد الحدية و حتى يتم التساوي بينهما. و لكون الدول النامية تتسم بندرة رأس المال بالنسبة لكل عامل بالمقارنة بالدول الغنية، فان الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في تلك الدول، الأمر الذي يشجع على انتقال رأس المال من الدول الغنية إلى الدول النامية سواء كان ذلك في شكل استثمار أجنبي مباشر أو استثمار في محفظة الأوراق المالية.

و قد بنى سولو نموذج جديد لقياس النمو الاقتصادي سمي بالمنهج المحاسبي للنمو، من خلال إدراج الاستثمار الأجنبي المباشر في دالة الإنتاج، و بهذا فان دالة الإنتاج يمكن صياغتها كما يلي[(3)]:

$$Y = A (k, L, F, Z)$$

حيث أن:

- Y :الناتج كتعبير عن النمو؛

[1] OECD (2001), '' Growth, Technology Transfer And Foreign Direct Investment '', OECD Global Forum On International Investment, New Horizons And Policy Challenges for foreign direct investment in the 21 century, Mexico City, 26 -27November2001, p.8

[2] فريديريك.م.شرر، مرجع سبق ذكره، ص 40

[3] See, OECD (2003), o.p.cit, pp.7-9

- A: تمثل كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا؛
- L : تمثل عنصر العمل؛
- F : تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- Z : تمثل العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج مثل الصادرات و الواردات و المتغيرات الوهمية.

لقد ركز سولو في تحليله على الاستثمار في رأس المال البشري مقاسا بنسبة الطلاب في الجامعات، و العملية التكنولوجية معبرا عنها بالإنفاق على البحوث و التطوير، و أهمية هذين العنصرين في تحفيز النمو في الدول المضيفة النامية بصفة خاصة. و الملاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض الدول النامية عن هذين العنصرين. و ذلك عكس النماذج النيوكلاسكية الأخرى أولت الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري دون أخد التقدم التكنولوجي بعين الاعتبار.

يتعارض نموذج (Swan-Solow) للتوازن العام لقياس النمو مع النماذج الأخرى مثل نموذج Lucas سنة 1988 و Romer سنة 1986، حيث أكد نموذج (Swan-Solow) على أن معدل النمو طويل الأجل يعتمد على بالكامل على التغير التكنولوجي[1]، في حين أكدت النماذج الأخرى على أن التقدم أو التغير التكنولوجي يعتبر بمثابة متغير داخلي في نماذج النمو الداخلية، استنادا إلى أن التغير التكنولوجي ينتج نشاط البحث العلمي و التنمية الهادفة إلى البحوث و التطوير.

و طبقا لنموذج سولو فان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يقتصر على الأجل القصير فقط، حيث انه في الأجل الطويل و في ظل افتراض تناقص الغلة لرأس المال، فان الاستثمار الأجنبي المباشر سوف لن يكون له تأثيرا على معدل النمو الاقتصادي. و يعني ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف لن يكون له اثر دائم على معدل النمو

[1] See, Robertu.Ayres (1998), '' Towards a Disequilibrium Theory of Endogenous EconomicGrowth'', Environmental and Resource Economics, 11(3–4): 289–300, p.289

الاقتصادي في ظل افتراض تناقص الغلة لرأس المال[1]، كما أن سولو قد نوه بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعظيم عوائد الإنتاجية بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له.

و خلافا لما أورده سولو باقتصار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الأجل القصير، فقد قررت النماذج الكلاسيكية عكس ذلك، حيث أوضحت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي في الأجلين القصير و الطويل بفعل التكنولوجيا المصاحبة له، و تلعب السياسة الحكومية دورا كبيرا في هذا المضمار، و بصفة خاصة فيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية عن طريق نقل المعرفة التكنولوجية و رفع المهارات الإدارية للعاملين[2].

II. 3. علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في نظرية النمو الداخلي:

لقد أولت **نظرية النمو الداخلي** اهتماما كبيرا بدور التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو الاقتصادي كما سبق تفصيل ذلك في الفصل الأول من البحث، إذ درس رومر التناقضات التي نتجت عن فرضية سولو بكون التغير التكنولوجي نابع أساسا من الخارج. و تقول إحدى التفسيرات السائدة لهذه الفرضية بان التغييرات التكنولوجية تأتي على شكل مكتشفات علمية في أثناء البحث الأكاديمي أو في المخابر الحكومية المنبثقة تماما من البواعث الاقتصادية الملحة، و لكن يقر معظم الاقتصاديين انه إذا اعتمد التغير التكنولوجي على الاكتشافات العلمية، تدخلت الخصائص الغريبة للمعرفة بوصفها سلعة اقتصادية[3]. و لعل المعرفة من اقرب الأشياء لما يمكن اعتباره ملكية عامة، و ذلك لان استخدامها من قبل شخص ما لا يمنع استخدامها من قبل الآخرين، و هذا ما يسمى بخاصة عدم التنافس، مما يصعب منع الآخرين من استخدامها إلا بالمحافظة على السرية التامة و هذا ما يسمى بخاصة عدم التنافي (انظر المبحث الثاني من الفصل الأول). و

[1] مجدي الشوربجي (2005)، ''اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا''، الملتقى العلمي الدولي الثاني، 14- 15 نوفمبر 2005، ص 259

[2] انظر:
فريديريك.م شرر، مرجع سبق ذكره، ص ص.18-21

[3] OECD (2003), o.p.cit, p.9

لتفادي المشاكل المتعلقة بتبني سلعة ذات ملكية عامة كمدخل لتوابع الإنتاج المدمجة و التناقضات الناتجة عن عجز الدول المتخلفة عن الاستفادة منها، سلم **رومر** بان التقدم التكنولوجي في الصناعة يتطلب نشاطا جماعيا بهدف الربح مؤلفا من مركبتين مختلفتين: تصاميم محددة متجسدة في منتجات يمكن تسجيل براءات اختراعها لإبعاد الشركات المنافسة عن ممارسة النشاط نفسه، بالإضافة إلى المعرفة المتعلقة بتلك التصاميم و التي تعد أصلا ملكية عامة، إذ لا تكفي اليد العاملة و رأس المال لإبداع تصاميم جديدة، إذ يجب تكريس رأس مال بشري لهذه المهمة. و يصبح رأس المال منتجا أكثر من خلال تفاعله مع مخزون المعرفة الذي يضم المعرفة المتعلقة بكل التصاميم السابقة بالإضافة إلى المعرفة العلمية التي ينشرها الباحثون الاكادميون؛ فكلما زادت المعرفة أصبحت جهود البحث و التطوير المعتمدة على رأس المال البشري منتجة أكثر. و بذلك فان زيادة رأس المال البشري الذي ينعم به اقتصاد يؤدي إلى زيادة حجم المنتجات الجديدة التي تسمح بزيادة الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة حجم المخزون المعرفي مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي على وجه متزايد[1]. و بالإضافة إلى أعمال **رومر** توجد مساهمات أخرى كرست لدور اتساع المعرفة في اغناء البحث العلمي و إمكانيات زيادة الإنتاجية. و يمكن القول أن أهم مجالات اهتمام الفكر الحديث فيما يخص الآلية التي يعمل من خلالها التقدم التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر تنحصر في ما يلي:

- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و عوائد التقدم التكنولوجي؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو في ظل اختلاف إستراتجية التصنيع المتبعة بواسطة الدول المضيفة؛
- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة.

و سوف نؤجل الحديث عن العلاقة بين الاستثمار و التجارة إلى عنصر لاحق .

[1] المرجع السابق مباشرة، ص 57

II. 3. 1. الاستثمار الأجنبي المباشر و عوائد التقدم التكنولوجي:

على عكس النموذج النيوكلاسيكي الذي ينص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو عن طريق الزيادة في حجم الاستثمارات أو كفاءة هذه الاستثمارات، فان نماذج النمو الداخلي تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع النمو الاقتصادي عن طريق نشر التكنولوجيا من الدول المتطورة إلى الدول المضيفة[1]. و قد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مجموعة من الاقتصاديين بكونه حزمة من مخزون رأس المال و المعارف و التكنولوجيا[2]. و لهذا فان الاستثمار الأجنبي المباشر يصحب باستخدام تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج. و تعرف التكنولوجيا بكونها الطريقة التي يتم من خلالها مزج عناصر الإنتاج للوصول إلى كمية اكبر من الإنتاج أو استخدام كميات اقل من عناصر الإنتاج للحصول على نفس كمية الإنتاج، أو اكتشاف و إنتاج منتجات جديدة في الاقتصاد القومي و بالشكل الذي يؤذي إلى مزيد من النمو الاقتصادي.

و قد أشار ghura عام 1997 أن التغير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي و أن زيادة رأس المال الخاص يؤدي إلى زيادة المستوى التكنولوجي للاقتصاد ككل و بالتالي مزيد من النمو الاقتصادي[3].

يتوقف تأثير التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي على مدى مساهمتها في إحداث عوائد لدى الشركات المحلية أو ما يسمى بالآثار الخارجية الموجبة، و على مدى الإحلال أو التكاملية بين التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر و التكنولوجيا المطبقة في الشركات المحلية في الدول المضيفة[4].

---

[1] Xiaoyingli, Xiamingliu (2005), '' Foreign Direct Investment and Economic Growth: An Increasingly Endogenous Relationship'', World Development ,Vol.33,No.3,pp.393–407,

[2] هؤلاء الاقتصاديين هم: Balasubramanyam، Salisu، Sapsford، de Mello

[3] Ghura.D.(1997), '' private investment report and endogenous growth, evidence from cameroon '', IMF working paper,WP/97/165,IMF, December, P.5

[4] See, Evis Sinani, KlausE .Meyer (2004), '' Spillovers of technology transfer from FDI: the case of Estonia '', Journal of Comparative Economics, 32(2004), pp.445-466

و تتحقق الآثار غير المباشرة الموجبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي إذا صاحب هذه الاستثمارات أثار خارجية تؤذي إلى زيادة إنتاجية عنصري العمل و رأس المال في هذه الدول، و تتحقق الآثار الخارجية الموجبة التي **تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربعة قنوات**[1]:

1. **قناة المنافسة:** تركز قناة المنافسة على أن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول ، الأمر الذي يدفع الشركات الوطنية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بطرق أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقا للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال إنتاج الشركات المنافسة لها.

2. **قناة التدريب:**

تنشا قناة التدريب في حالة إذا كان إدخال التكنولوجيا الجديدة إلى الدول المضيفة يتطلب تحديث رأس المال البشري المتاح في هذه الدول، حيث أن تطويع التكنولوجيا للظروف المحلية للدول المذكورة لا يتأتى إلا مع تواجد قوي ليد عاملة مدربة و مؤهلة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب و استخدام هذه التكنولوجيا. إن دخول الشركات الأجنبية يخلق الحافز لدى الشركات الوطنية نحو تدريب العمالة الخاصة بها من جهة، و انتقال العمالة المدربة و المؤهلة من الشركات الأجنبية إلى الشركات الوطنية من ناحية أخرى[2]؛ و قد أثبتت العديد من الدراسات أن المصادر الخارجية (التجارة الخارجية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة) هي السبب في أكثر من 90% من نمو الإنتاجية للاستثمارات المحلية[3].

3. **قناة التقليد:**

[1] مجدي الشوربجي (2005)، مرجع سبق ذكره، ص ص 262- 263

[2] Brian.J.Arrken, Ann E.Harrison(1999),'' Do Domestic Firms Benefit From Direct Foreign Investment ? Evidence from Venezuela'', American Economic Review, Vol.89, No.3,1999, p.605

[3] W.Keller (2004), op. cit, pp.752

تقوم قناة التقليد على فكرة أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة سوف تصبح أكثر إنتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيات الأكثر تقدما أو الممارسات الإدارية للشركات الأجنبية المتاحة في هذه الدول.

و تحدث آثار التقليد من خلال انتقال العمالة من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية، تلك العمالة التي حظيت بقدر وافر من التدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الشركات الأجنبية في الدول المضيفة.

4. قناة الروابط:

تركز قناة الروابط على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف تؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات الوطنية داخل الدول المضيفة من خلال الروابط الأمامية و الخلفية التي تحدث بين الشركات الأجنبية و الشركات الوطنية. فبالنسبة للروابط الأمامية فتنشا من خلال معاملات الشركات الأجنبية المباشرة مع العملاء، و تؤدي هذه الروابط إلى زيادة التقدم الفني للشركات الوطنية، فالشركات الأجنبية تقوم بالإنفاق على البحث و التطوير بالقدر الذي يؤدي إلى تطوير منتجاتها القائمة، و إنتاج منتجات جديدة، مما يترتب عليه حدوث منافسة داخل السوق المحلي، و تشجع هذه المنافسة الشركات الوطنية على زيادة إنفاقهم على البحوث و التطوير مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل إنتاج الشركات المذكورة.

أما الروابط الخلفية، فتنشا من خلال معاملات الشركات الأجنبية مع الشركات الوطنية، و تؤدي هذه الروابط إلى نقل التكنولوجيا الجديدة إلى الشركات الوطنية من خلال حصول الشركات الأجنبية على مواردها من المواد الخام و السلع الوسيطة من الموردين الوطنيين(الشركات الوطنية). فالعلاقة القوية بين الشركات الوطنية و الشركات الأجنبية من الممكن أن تتطور لتشمل قيام الشركات الأجنبية بتقديم المساعدات الفنية و برامج التدريب إلى الشركات الوطنية من اجل مساعدتها في إنتاج منتجات جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية هذه الشركات.

و يستوجب توفر العديد من المقومات في الدول المضيفة لكي تستفيد من أثار العوائد الموجبة (**الوفرات الخارجية الموجبة)** للاستثمار الأجنبي المباشر منها[1]:

- وجود بنية تكنولوجية متقدمة في الدول المضيفة، و يتأتى ذلك عن طريق الزيادة في الإنفاق على البحوث و التطوير؛
- توافر رأس مال بشري قادرا على استيعاب و تطبيق التكنولوجيا الحديثة، و يتطلب ذلك زيادة الإنفاق على التعليم و التدريب.

و يشكل رأس المال البشري في نماذج النمو النيوكلاسيكية و الحديثة احد المحددات التي تؤثر على النمو و تحفيزه، و ذلك من خلال تأثيره على زيادة التكوين الرأسمالي و العملية التكنولوجية، كما أن تراكم رأس المال البشري بمرور الزمن يؤدي إلى حدوث مؤثرات خارجية و عوائد في دالة الإنتاج. و مع ذلك فان قدرة رأس المال البشري على تحفيز النمو في الدولة المضيفة يعتمد بصفة أساسية على العوامل الايجابية الكامنة في تلك الدولة، و التي تؤثر على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، و بالشكل الذي يحفز على المزيد من النمو الاقتصادي. و ينعكس اختلاف تلك المقومات من دولة إلى أخرى، و من قطاع إلى أخر داخل الدولة المضيفة في اختلاف تأثير التكنولوجيا على خلق العوائد، إذ قد تكون العوائد سالبة أو موجبة[2].

و في إطار قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق عوائد الإنتاجية و تأثير ذلك على النمو في الدول المضيفة، وجد Haddad و Harrison سنة 1993 لاختبار العوائد على الصناعة في المغرب خلال الفترة (1985–1989) أن العوائد لا تحدث في جميع القطاعات الصناعية، حيث اختلفت العوائد وفقا للمقومات التي يملكها كل قطاع[3]. كما توصل Blomström سنة 1986 إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض الإنتاجية في القطاعات التي اتسمت ببساطة التكنولوجيا المستخدمة لعدم قدرة

[1] UN(1995),op,cit, pp.161-288
[2] See, Evis Sinani, Klaus E . Meyer (2004), op .cit, pp . 447-451
[3] ZhiqiangLiu(2006), '' Foreign direct investment and technology spillovers: Theory and evidence'', Journal of Development Economics, xx(2006)xxx–xxx, pp.1-18

تلك القطاعات على استيعاب التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعني أن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر يظهر في القطاعات ذات المقومات التكنولوجية العالية.

و في دراسات عديدة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD ركزت على دور الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع و النمو الاقتصادي في الدول المضيفة. فقد تم إجراء دراسات على الصين و تايبي و ماليزيا، و سنغافورة و تايلاندا ، و توصلت تلك الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي في تلك الدول تأثر بالتغيرات في السياسة المحلية التي تتجه إلى إحلال نظام السوق بالإضافة إلى تحرير قواعد و قيود الاستثمار. و قد تم التوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي و التكنولوجيا الحديثة المصاحبين له. إذ ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق الدولية، و اعتمدت العوائد الموجبة المحققة في تلك الدول على ما يلي[1].

- قدرات و إمكانات الدول المحلية و الخاصة بالتعلم و البنية الأساسية الخاصة بتحفيز الاستثمار؛
- السياسة التجارية التي لعبت دورا أساسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تساهم السياسة الأكثر انفتاحا على الخارج على زيادة جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- مدى اتساع سوق الدولة المضيفة، و الذي يمثل عامل جذب هام للاستثمار الأجنبي المباشر.

و بهذا فان الدول النامية تلجأ خاصة إلى تشجيع تدفق المزيد من رأس المال الأجنبي المباشر للحصول على رأس المال الأجنبي من ناحية، و الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة و المهارات الإدارية من ناحية أخرى. و تأخذ الآثار الموجبة و التي يتم من

[1] OECD (1998),op.cit, pp.17-20

خلالها نقل التكنولوجيا من الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاثة أشكال هي: البحوث و التطوير، المعرفة الجديدة ، تراكم التكنولوجيا و تراكم رأس المال البشري. و بهذا فان أنشطة البحوث و التطوير التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى خلق منافسة داخل الدول المضيفة، مما يؤدي إلى تشجيع الشركات الوطنية على زيادة أنشطة البحوث و التطوير الخاصة بهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المعرفة الجديدة و يترتب على هذا تحسين جودة المنتجات القائمة و إنتاج منتجات جديدة من ناحية، و زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من ناحية أخرى، و هو ما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، و هذا ما نبينه في الشكل الموالي:

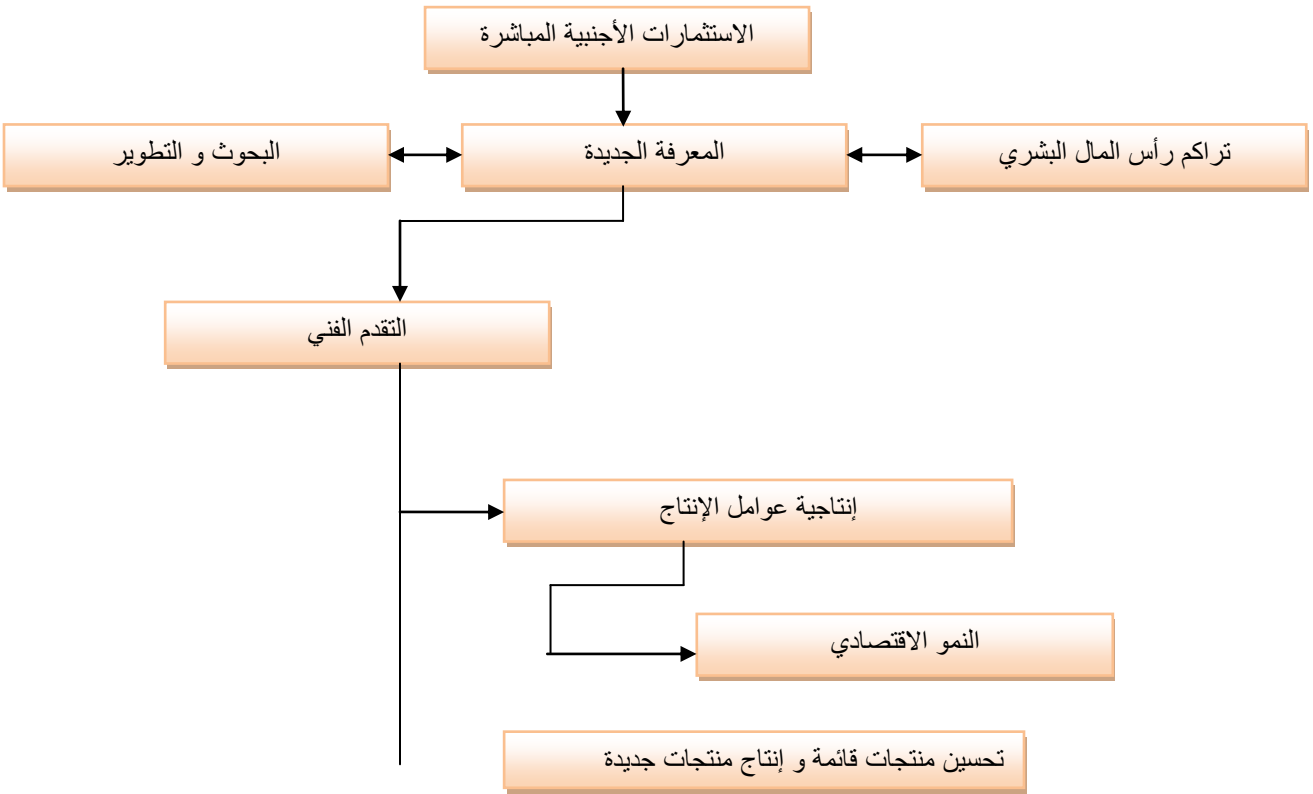

⟶

المصدر: Asia Reasearch Center, 2001, p.14

II. 3. 2. الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي:

في نماذج النمو الحديثة أو ما يعرف بنماذج النمو الداخلي، فان الأثر الكلي الموجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة ينقسم إلى **اثرين مختلفين**[1]، أولهما **الأثر المباشر الموجب**، و تتمثل في أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي إذا أدى إلى زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية و يعني ذلك أن هذا الأثر سوف يتحقق إذا كانت العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمارات المحلية علاقة تكاملية أو طردية(اثر التكامل)، و ثانيهما الأثر غير المباشر الموجب، و يتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا صاحبه آثار خارجية موجبة، و هذا ما تم التطرق إليه في الفقرة السابقة.

ومن هذا المنطلق فان السؤال المطروح هو: هل للاستثمار الأجنبي المباشر اثر مثبط أم اثر تحفيزي للاستثمار المحلي في الدول المضيفة؟ و الملاحظ انه من المشاكل المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر هو مزاحمة هذا الأخير للاستثمارات المحلية، فمن المفروض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجب أن تمول بواسطة رؤوس أموال أجنبية من قبل المستثمرين الأجانب، ولكن بعض المستثمرين الأجانب يلجؤون إلى تمويل جزء من استثماراتهم المباشرة عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة من مؤسسات الإقراض المختلفة، و بهذا فان جزء من المدخرات المحلية يتم توجيهها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يترتب عليه حرمان المستثمرين المحليين من تمويل استثماراتهم. و بهذا فان طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر تحدد طبيعة

[1] Kumar.n. and pradham.j.p.(2002), ''foreign direct investment, extertnalities and economic growth in developing growth in developing countries : some empirical explorations for WTO negociations on investment''

الأثر الذي يخلفه هذا الأخير على الاستثمارات المحلية، هل هو اثر تكاملي أم اثر إحلالي؟

بالإضافة إلى طبيعة تمويل الشركات الأجنبية، فان فكرة شومبتر (Schupeter) في الاستثمار الأجنبي المباشر و الخاصة بالاستثمار الابتكاري، و الذي يعني فناء الابتكارات عن طريق الإحلال تؤثر هي الأخرى على درجتي الإحلال و التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي[1]. إذ يلاحظ أن معظم أصول الشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيات متقدمة، و مهارات إدارية، و قنوات لتسويق المنتجات دوليا. و لا يمكن للشركات متعددة الجنسيات نقل التكنولوجيا للشركات المحلية إلا في حالة ما إذا جلبت معها للسوق المحلي منتجات أو طرق إنتاج جديدة، مما يتيح لها رفع إنتاجيتها. كما يمكن للشركات المحلية رفع إنتاجيتها بمجرد ملاحظة الإنتاجية العالية لمؤسسات قريبة منها لكي تتمكن من مجاراتها. أو عن طريق انتقال العمال من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية[2]. إذا كان الاستثمار المحلي في الدول المضيفة يتسم باستخدام تكنولوجيا قديمة أو تقليدية، فهنا لن تصمد الكثير من الشركات المحلية القائمة أمام المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات، مما يترتب عليه خروج الكثير من تلك الشركات من حلبة الانتاج. إن مثل ذلك يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، و بالتالي يقال أن الاستثمار الأجنبي المباشر له اثر إحلالي، و يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة (بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي) أو على الأقل تثبيط ذلك المعدل[3]. أما إذا كانت الدول المضيفة تمتلك تكنولوجيا بواسطة شركاتها المحلية، أو أن الشركات المحلية في الدول المضيفة لديها القدرة على إحلال التكنولوجيا الحديثة محل القديمة، و أن

[1] انظر:
فريديريك.م.شرر، مرجع سبق ذكره، ص 46

[2] Brian.J.Arrken, Ann E.Harrison(1999), op.cit, p.605

[3] De mello.L.R, op.cit,p.20

الاستثمار الأجنبي المباشر يتم تمويله من خلال رؤوس أموال أجنبية، فهنا ينشا الأثر التكاملي و الذي يحفز على مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

فيما يتعلق بالدول النامية فإنها تجد صعوبة كبيرة في تحقيق التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي لضعف الإنفاق على البحوث و التطوير في تلك الدول خاصة في الأجل القصير، و بالتالي ينتظر حدوث درجة من الإحلال بين المتغيرين، على العكس من ذلك ففي الأجل الطويل قد يساعد تحقيق عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية من خلال الاختراعات الجديدة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، و الذي يشجع تلك الشركات على إيجاد نماذج جديدة و تكنولوجيات متقدمة تحل محل التكنولوجيا القديمة. و هكذا تنشا التكاملية في الأجل الطويل. مما يؤدي إلى المزيد من النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في الدول النامية المضيفة. و بالتالي فان الاستثمار الأجنبي المباشر قد يزيد من كفاءة الشركات المحلية، أو يحول الشركات غير الكفـءة إلى شركات تتسم بالكفاءة، و يؤدي ما سبق إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج و بالتالي تحفيز النمو الاقتصادي[1].

فيما يخص الدول المتقدمة فان معظم الشركات المحلية لها القدرة على إحلال التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر محل التكنولوجيا القديمة، مما يؤدي إلى إحداث درجة من التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي في تلك الدول.

فيما يخص الدراسات التي تناولت اختبار الأثر الاحلالي و الأثر التكاملي للاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الاستثمار المحلي في الدول المضيفة، منها دراسة Bayoumi and Lipworth سنة 1997، بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في اليابان. فقد أوضحت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مكملا و ليس إحلال لرأس المال

[1] انظر:

- Chen.C, Chang.L. and Y.Zhang(1995), '' The role of Foreign Direct Investment In Chine's POST-1975 Economc Development'', World Development'', VOL.23. No.4.Seviev Science Ltd, Great Bitain, p.691
- Zhiqiang Liu(2006), op.cit.p. 2.

المحلي في الدول المضيفة، و بالتالي كان هناك تأثير قوي و موجب للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي[1]. إذا تم اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة عنصر حقن لرصيد رأس المال المحلي و أدى إلى امتصاص الموارد العاطلة. و في هذا الإطار أيضا قدمت دراسة أخرى لكل من Agosin and Mayer سنة 2000 لتوضيح إذا كان هناك اثر مزاحمة أو تحفيز للاستثمارات الأجنبية على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة النامية في أفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية خلال الفترة (1980–1996)، و قد تم تجزئة الفترة إلى الفترتين (1976–1985) و (1986–1996) و اعتمد في ذلك على panal Data اتضح من الدراسة أن اثر المزاحمة أو التحفيز ، اختلف من دولة لأخرى، و خلال نفس الدولة من فترة لأخرى. فعلى سبيل المثال وجد انه ليس هناك اثر في إفريقيا خلال الفترة (1980–1996) و ذلك بالرغم من وجود اثر تحفيزي أو تكاملي للفترتين (1976–1985) و (1986–1996).أما بالنسبة لآسيا فان الأثر كان تحفيزي في جميع الفترات السابقة. و على العكس من ذلك كان الأثر احلاليا في أمريكا اللاتينية خلال الفترات سالفة الذكر[2]. فيما يخص De Mello فقد قام عام 1996 بإجراء دراسة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي على منظمة التعاون و التنمية خلال الفترة (1980–1992)و باستخدام panel data، ووجد أن الأثر تكاملي و ايجابي على النمو الاقتصادي في الدول المستقبلة لتكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد كان الأثر احلاليا في الدول الأم.. و بهذا فان نشأة الأثر التحفيزي(التكاملي) ينجم عند زيادة في الاستثمار المحلي بقدر اكبر من الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا في الأجل الطويل. فمثلا إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 1 دولار على أو بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي، فان الاستثمار المحلي يتزايد بمقدار اكبر من 1 دولار أو بنسبة اكبر من1%، و العكس في حالة وجود اثر المزاحمة.

[1] Bayoumi, T. and G.Lipworth(1997), '' Japanese Foreiggn Direct Investment And Regional Trade'', IMF Working Paper, WP/97/13, Asian Pacific Department, IMF,August, p.26.
[2] Agosin , M.R and Mayer(2000),'' Foreign Ivestment in Developing Countries : Deos It Crowd In Domestic Investment ?'', UNCTAD Discussion Paper, No. 146, Februruary, p.1.

يتضح مما سبق اختلاف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة وفقا لاختلاف العوامل المتعلقة بكل دولة.

و الملاحظ أن التجارة الخارجية هي قناة ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، و قد أثبتت العديد من الدراسات أن الدول التي تنتهج سياسة انفتاحية (تحرير التجارة) الصادرات و الواردات تجني نمو من خلال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، على عكس البلدان التي تتبع سياسة الحماية، و هذا ما سنتناوله في الفقرة الموالية.

III. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الخارجية:

على الرغم من اختلاف طبيعة كل من التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هناك العديد من أوجه التشابه فيما بينهما و ذلك كما يلي[1]:

1. تشابه محددات كل منهما إلى حد كبير مثل حجم السوق المزمع الدخول فيه، مدى القرب أو البعد من مناطق الاستثمار، و مدى وجود استقرار اقتصادي من عدمه في الدول المزمع الدخول فيها...الخ؛
2. تؤثر السياسات الحكومية المتبعة من قبل الدول المضيفة على المتغيرين. فالسياسات الحكومية الخاصة بالتجارة لها تأثير قوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و العكس. إذ يلاحظ أن السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على التجارة ، فعلى سبيل المثال يلاحظ أن قيام الدولة المضيفة بفرض قيود على التجارة ربما يحفز على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها للتغلب على حدة هذه القيود. كما أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول

[1] OECD (1998),op.cit, pp.15

المضيفة مرهون بتوافر درجة معقولة من الانفتاح في الاقتصاد، و بالتالي فان السياسات الخاصة بالتجارة تؤثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

3. كل متغير يحفز الآخر، أي وجود علاقة سببية بينهما، فوجود حوافز تصدير في الدول المضيفة ، قد يحفز على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول، كما أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر قد يحفز على المزيد مزيد من الاستيراد للوفاء بمتطلباته الإنتاجية، و التي لا يتم إنتاجها في السوق المحلي للدولة المضيفة، أو قد تنتج و لكن بجودة اقل. كذلك قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المزيد من الصادرات من قبل الدولة المضيفة من خلال فروع الشركات الأجنبية من ناحية و الشركات المحلية من ناحية أخرى.

وقد اهتم الفكر الحديث عند دراسته للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي. بمعرفة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة و ذلك للكشف عن طبيعة هذه العلاقة، و ما لذلك من تأثير على النمو الاقتصادي[1].

III .1 . الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار منظمة التجارة العالمية:

تقوم بعض الدول في معظم الأحيان باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تعرقل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل اشتراط قيام المستثمر الأجنبي بشراء نسبة معينة من مستلزمات الإنتاج من السوق المحلي بهدف تخفيض الواردات من تلك المستلزمات. أيضا ضرورة قيام المستثمر بتصدير نسبة معينة من المنتجات النهائية لزيادة صادرات الدولة المضيفة، و بالتالي فان تلك الحدود من شانها إحداث تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من أن الهدف منها علاج العجز في ميزان المدفوعات[2]. لذلك اتفقت الدول الأعضاء في الجات في إطار الاجتماع الأخير لدورة أورغواي في 15 افريل 1994 على ضم اتفاق الاستثمار إلى الاتفاقات الأخرى، و قد أطلق عليه اتفاق تحرير إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، و الذي دخل حيز التنفيذ

[1] WTO(1996), '' Investment'', annual report, october, pp.2-12
[2] UNCTAD (2000), '' International Investment Agreements : Multilateral Framework On Investment'', March . p.9

مع بدء سريان اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية منذ الفاتح من جانفي عام 1996، و هو ينطبق على الاستثمار في السلع فقط، و فيما يلي موجز لهذا الاتفاق.

III. 1 .1. الغاية من الاتفاق:

تتمثل الغاية الرئيسية من اتفاق تحرير إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في زيادة التجارة الدولية من خلال إزالة كافة المعوقات التي تعرقل انتقالها بين مختلف الدول، و التي من ضمنها القيود المرتبطة بالاستثمار. كما أن الاتفاق يهدف أيضا إلى زيادة تدفق حجم الاستثمارات الأجنبية فيما بين الدول المختلفة، من اجل تحرير إجراءات الاستثمار من كافة القيود و العراقيل التي تعيق تدفقات رؤوس الأموال فيما بين الدول.

ويترتب على الهدفين سابقي الذكر تحقيق معدل اكبر للنمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1.III . 2. نطاق و فترة التطبيق:

أشار ملحق الاتفاق إلى إجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبطة بالتجارة و التي تعوق التجارة الدولية، و تمثل مجالات اهتمام هذا الاتفاق. وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي[1]:

- إجراءات خاصة بشرط المكون المحلي: و الذي بموجبه تشترط الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ضرورة قيام المستثمر الأجنبي باستخدام قدر معين من مستلزمات الإنتاج من السوق المحلي، و قد يكون هذا القدر في صورة نسبة مئوية من قيمة الإنتاج النهائي أو في صورة مطلقة. و مما لاشك فيه أن هذا الشرط يعيق الاستيراد من جهة و تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى، و بالشكل الذي يحد من النمو الاقتصادي المستهدف من قبل الدول المضيفة؛

[1] انظر:
- ابراهيم العيسوي، الغات و اخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص.83-84
- زينب عوض، مرجع سبق ذكره،ص.346
- WTO (1996), annual report, op.cit.p.59

- الإجراء الخاص بشرط التوازن التجاري في ميزان المدفوعات، و بمقتضى هذا الشرط تقوم الدولة المضيفة بوضع عراقيل أمام الاستيراد من الخارج على أن يكون في حالة الضرورة في حدود نسبة معينة من الصادرات، و أن لا يكون **الاستيراد اكبر** من الصادرات بالنسبة للمستثمر **الأجنبي**؛
- الإجراء الخاص بشرط حدود التصدير، إذ تشترط الدول المضيفة ضرورة قيام المستثمر الأجنبي بتصدير نسبة أو قيمة معينة من المنتجات النهائية إلى الخارج من اجل جدب العملات الأجنبية إليها. و قد يطبق هذا الإجراء على منتجات معينة دون غيرها؛
- الإجراء المتعلق بشرط توازن العملات الأجنبية: حيث تم تقييد واردات المنشاة لمنتجات معينة تستخدم في إنتاجها أو ترتبط به، في ضوء العملات الأجنبية التي تحصل علها المنشاة، و بحيث يتم المحافظة على التوازن بين التدفقات الداخلة و الخارجة للعملات.

فيما يخص فترة تطبيق الاتفاق فهي تختلف حسب مجموعات الدول. إذ يتعين على كل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية إلغاء الإجراءات المحظورة خلال سنتين من قيام المنظمة إذا كانت من الدول المتقدمة .أما إذا كانت من الدول النامية فثمة معاملة تفضيلية تتمثل في إطالة الفترة المذكورة إلى خمس سنوات للدول النامية و إلى سبع سنوات بالنسبة للدول الأقل نموا. و يجوز للدول النامية و الدول الأقل نموا الأعضاء أن تطلب من مجلس التجارة في السلع تمديد الفترة المحددة لإلغاء الإجراءات المحظورة. بشرط أن تبرهن في طلبها على صعوبة تنفيذ هذه الإجراءات خلال الأمد المحدد، و في تقدير بعض المراقبين فانه يمكن الدول النامية الإفلات من بعض التزاماتها بمقتضى هذا الاتفاق استنادا إلى الرخصة المخولة لها بمقتضى المادة 18 من اتفاقية ألغات بشان العون الحكومي للتنمية الاقتصادية لوضع قيود كمية على الواردات إذا كانت تواجه تدهورا في ميزان مدفوعاتها أو احتياطاتها الدولية.

III. 2. التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة:

لقد اهتم الفكر الحديث في تناوله للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي بمعرفة طريق تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة، باعتباره من بين الآليات التي يحقق من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي بالإضافة إلى انتشار التكنولوجيا و التدريب و الاستفادة من اتساع الأسواق[1]، و ذلك للكشف عن طبيعة هذه العلاقة (سلبية أو ايجابية)، و ما لذلك من تأثير مختلف على النمو الاقتصادي[2].

يعد Mundell من بين الاقتصاديين الأوائل الذين تناولوا هذه الفكرة و هذا سنة 1957، حيث أوضح انه و في ظل توافر مجموعة من الفروض، مثل الحرية الكاملة لعناصر الإنتاج للاشتغال فيما بين الدول فان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تقوية الوضع التنافسي للشركات المحلية في الأسواق الخارجية، خاصة في ظل تدني تكلفة عنصر العمل و مدخلات الإنتاج الأخرى من خلال استخدامها في منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويميز بين تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير و تأثيره على الواردات، و نوجز ذلك فيما يلي:

1. اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير:

لاختبار اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التمييز بين الأثر المباشر و الأثر غير المباشر. و يتمثل الأثر المباشر على التصدير في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية لما تمتلكه من تكنولوجيا حديثة يستغلها في عمليات التصنيع. كما أنها لها قدرة عالية على إبرام عقود التصدير بالخارج بالإضافة إلى مهاراتها التسويقية. و يزداد الأثر المباشر على التصدير و بالتالي تحفيز مزيد من النمو الاقتصادي بصورة جلية عندما تتبنى الدولة المضيفة إستراتجية التصنيع لتشجيع الصادرات. و قد تناول Bagawati هذه الفكرة سنة 1978 وتوصل إلى انه عند

[1] UNCTAD(2000),op.cit ,P.2
[2] WTO (1996), annual report, op.cit.pp.2-12

التوازن فان إستراتجية التصنيع لتشجيع الصادرات من شانها أن تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة، و بالشكل الذي يحفز على النمو الاقتصادي[1]. و لقد برر Bagawati ذلك بكون إستراتجية التصنيع لتشجيع الصادرات تمثل ميزة تضاف إلى ميزة انخفاض تكاليف التصدير في الدول المضيفة. وأطلق Bagawati على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في ظل إستراتجية التصنيع لتشجيع الصادرات بأثر الكفاءة. و هذا باعتبار هذه الإستراتجية تسمح بحرية العمل في ظل قوى السوق، و إمكانية تخصيص الموارد وفقا للميزة التنافسية للدولة. كما تشجع على البحوث و التطوير و زيادة الاستثمار في رأس المال البشري و الاستفادة من اقتصاديات الحجم[2].

أما فيما يخص الأثر غير المباشر على الصادرات و النمو، فانه ينشا بسبب مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للشركات المحلية من خلال ما يلي[3]:

- نقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية، و بالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية و عناصر الإنتاج؛
- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة؛
- استفادة الشركات المحلية خاصة في إطار المشروعات المشتركة من حلقات الاتصال التي تمتلكها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الخارجية. فالملاحظ أن نجاح أي شركة في اختراق الأسواق الأجنبية مرهون بتقديم منتج منافس، إلى جانب قدرتها على التوزيع و تقديم خدمات ما بعد البيع. و يكلف ذلك

[1] See,
- Archanun Kohpaiboon(2003),'' Foreign Trade Regimes and the FDI–Growth Nexus: A Case Study of Thailand'', Vol.40, No.2, December 2003, FRANK CASS, LONDON, pp.55-56;
- Joze Mencinger (2003), '' Does Foreign Direct Investment Always Enhance Economic Growth?'', KYKLOS, Vol. 56 – 2003 – Fasc. 4,p. 492

[2] See, Archanun Kohpaiboon(2003), op.cit, p.59

[3] See, Haishun Sun (2001), op.cit, pp.318-320

الكثير بالنسبة للشركات المحلية في الدول المضيفة خاصة النامية منها. و بهذا فان تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر يتيح للشركات المحلية الاستفادة من تلك المزايا.

2. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات:

فيما يخص تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة، فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها من تلك المنتجات.

و ينطبق ما سبق على الواردات من المنتجات النهائية، و التي يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات. أما الواردات من المنتجات الوسيطة و الرأسمالية فيتوقع زيادتها، خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من السوق المحلي للدولة المضيفة. و بالتالي تبدو العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة في الدول المضيفة في غاية التعقيد، الأمر الذي يجعل الوصول إلى مبدأ عام في غاية الصعوبة.

فيما يخص الدراسات التطبيقية في هذا المجال فقد أوضح Thomsen[1] في دراسة له سنة 1992 و بالتطبيق على دول الآسيان أن خبرة دول الآسيان في الاستثمار الأجنبي المباشر أظهرت نجاحا في التأثير الايجابي على زيادة صادراتها، الأمر الذي أذى إلى إحداث النمو الاقتصادي في تلك الدول. إذ لوحظ تضاعف صادرات الدول كنسبة من الناتج المحلي الجمالي منذ سنة 1982. مع وجود اختلافات سنوية ضئيلة في الاتجاه طويل الأجل. كذلك تزايدت الصادرات في بعض القطاعات التصديرية مقارنة بغيرها من القطاعات بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري. و بالتالي أظهرت الدراسة قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات.

Hoekman and Djankov بدورهما توصلا إلى نفس النتيجة السابقة في دراسة سنة 1996 بالنسبة لصادرات شرق أوربا[2] . أما Bladal and Christinsen فقد قام سنة

[1] Thomsen, S.(1999),'' Southeast Asia : The Role Of Foreign Direct Investment Policies in Development'', Working papers On International Investment, OECD, pp.25-26

[2] Hoekman, B. and S.Djankov (1996), op.cit, p.29

1999 باختبار تأثير تدفقات رأس المال الأجنبي على اقتصاديات الأسواق الصاعدة، ووجدا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في زيادة مساهمة التجارة في نمو الناتج. مع اختلاف التأثير من دولة إلى أخرى[1]. في حين أوضحت دراسة Vamvakidis سنة 1999 بكون الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل حلقة وصل بين التجارة و النمو و قد برر ذلك بما يلي[2]:

- إن القطاع التجاري يكون أكثر كثافة في استخدام رأس المال مقارنة بالقطاع غير المتاجر فيه؛
- يتم إنتاج السلع الاستثمارية بواسطة شركات الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام مدخلات وسيطة مستوردة، و بما يؤدي إلى زيادة التجارة و النمو؛
- تؤدي المنافسة في السوق الدولي للآلات و المعدات الرأسمالية إلى تخفيض سعر رأس المال.

و بهذا نكون قد تعرضنا إلى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي من الناحيتين النظرية و التطبيقية. و اتضح جليا الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة. و قد تعرض الفكر النيوكلاسيكي إلى أهمية تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية للتخفيف من حدة فجوة (الادخار– الاستثمار) في الدول المضيفة خاصة النامية منها. كما أن نموذج (Swan-Solow) بين أهمية العنصر التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى دوره في رفع كفاءة رأس المال البشري في الدول المضيفة. إذ اعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة عنصر إضافي في دالة الإنتاج.

[1] Blondal, S. and H. Christinsen (1999), '' the recent experience with capital flows to emerging markek economies'', Economic Development Working paper, No.211,OECD, February, pp. 10-11
[2] Vamvakidis (1999),'' Regional Trade Agreements or Broad Liberalization:Which Path Leads to Faster Growth?'', Vol. 46, No. 1 (March 1999), p.45

و حاولت الأدبيات الحديثة عن طريق الدراسات التطبيقية المختلفة توضيح الآليات التي ينتقل من خلالها تأثير التقدم التكنولوجي على تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال ما يصاحبه من مؤثرات خارجية موجبة، و الاستفادة من تطبيق اقتصاديات الحجم و دوره في رفع كفاءة العنصر البشري و تحفيز الدول النامية المضيفة بصفة خاصة على إنفاق المزيد على البحوث و التطوير كوسيلة لإيجاد تكنولوجيا ذاتية متقدمة يمكن من خلالها منافسة الشركات المحلية في الأسواق الخارجية، و ينعكس ما سبق على زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، و بالتالي تحفيز و رفع معدلات النمو الاقتصادي.

و قد بينت الدراسات الحديثة أيضا، أن مقدار استفادة الدول المضيفة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي تتوقف على نوعية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و بين الاستثمار المحلي (تكامل أو إحلال). ففي الحالة الأولى فان وجود المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة يحقق الأهداف المرجوة منه في تحفيز النمو الاقتصادي. أما في الحالة الثانية فانه يحول دون حصول الدولة المضيفة على تحقيق أهدافها المرجوة، و هنا يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مثبطا للنمو الاقتصادي و ليس محفزا له. و أخيرا يجب الإشارة إلى أن استفادة الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي يتطلب توافر مجموعة من المقومات المختلفة في الدول المضيفة، الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف من دولة إلى أخرى و من قطاع إلى آخر وفقا لتوافر تلك المقومات.

خلاصة:

بما أننا بصدد دراسة اثر التحرير الاقتصادي على النمو الاقتصادي، مقتصرين على دراسة اثر كل من تحرير التجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. فإننا قد تعرضنا إلى علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة باعتبار أن التجارة هي قناة ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو، و قد

أدرجنا ما توصلت إليه الدراسات النظرية و التطبيقية في هذا المجال، بحيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر من شانه أن يؤدي إلى زيادة الصادرات أو تخفيض الواردات مما يؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. و قد سبقت الإشارة إلى أن الصين عرفت تجربة رائدة في هذا المجال، بحيث أنها باشرت عملية الإصلاحات سنة 1978 (التحرير الاقتصادي)، و كان ذلك بمثابة تهيئة المناخ لتحرير التجارة و الاستثمارات، بحيث أنها اعتمدتهما كمحددين أساسين لمسيرتها التنموية. و قد تمكنت من تسجيل معدلات نمو مرتفعة غير مسبوقة، لم تتمكن من تحقيقها حتى اليابان و النمور الأسيوية... وهذا ما سنتناوله في الفصل الموالي.

القسم التطبيقي

الفصل الرابع

الفصل الرابع:

التحرير الاقتصادي في الصين و أثره على النمو:

تفترض نظرية النمو التي عرضناه في القسم النظري وجود علاقة بين التحرير و النمو الاقتصادي، حيث تشير إلى أن التحرير يعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات، و هذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية و رفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاعات التصدير، و بالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات صادرات تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية. و عليه يصبح دور التحرير بمثابة الآلة التي تحرك و تدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية. و تبرر نظرية النمو فرضية العلاقة بين التحرير الاقتصادي وفق المكاسب التي تحصل عليها الدولة من جراء التحرير و تتلخص هذه المكاسب في ما يلي:

1. مكاسب ساكنة و هي المكاسب التي تتحقق وفق قانون الميزة النسبية لدفيد ريكاردو نتيجة التخصص الدولي في إنتاج السلع، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بأفضلية نسبية؛ أي قادرة على إنتاجها بتكلفة اقل من تكلفة إنتاجها في الدول الأخرى. و تجني الدول المكاسب من خلال تبادل فائض الإنتاج من السلع عن الطلب المحلي، بشرط أن يكون معدل التبادل الدولي للسلعتين ضمن نطاق معدل التبادل المحلي لهما. و نتيجة لتقسيم العمل فان الإنتاج يزداد و بالتالي زياد مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد و المجتمع ككل، و ذلك لان التخصص القائم على أساس قانون الميزة النسبية يمثل وسيلة لتعظيم مستوى الإنتاج و استغلال الموارد و المتاحة إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية و تتحقق الزيادة في الرفاهية لدى الشعوب المختلفة الناتجة من التبادل التجاري من خلال إتاحة الفرص للحصول أو شراء السلع الأجنبية (الإنتاج الأجنبي) الأقل سعرا من السلع المحلية (الإنتاج المحلي).

2. مكاسب حركية، و هو النوع الثاني من المكاسب التي تحصل عليها الدولة من التحرير. و تتمثل هذه المكاسب في أن التجارة الخارجية للدولة تمثل الوسيلة لتوسيع سوق

صادراتها و منتجات قطاعاتها التصديرية. و إذا كانت دوال إنتاجها تخضع لقانون تزايد الغلة فان المكاسب التجارية التي تحققها الدولة سوف تتجاوز المكاسب الصافية الساكنة و هي مكاسب أكثر من المكاسب المتمثلة في كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية. و في هذا المضمار تبين لنا من خلال نظرية النمو الداخلي على انه من غير الممكن مناقشة ظاهرة التجارة الدولية إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار مفهوم تزايد الغلة، و ذلك لوجود **علاقة قوية** بين **التكوين الرأسمالي** و **تزايد الغلة** . فإذا كانت دوال الإنتاج في قطاعات الصادرات تخضع لقانون تزايد الغلة فانه كلما اتسع حجم سوق الصادرات كلما زاد معدل التراكم الرأسمالي. و تتجه هذه الفرضية في مصلحة الدول الكبيرة من حيث عدد السكان بسبب توفر فرص إنشاء قطاعات إنتاج سلع رأسمالية و طالما أن الإنتاج يكون على أساس قابل للنمو قبل قيام التجارة الخارجية. أما بالنسبة للدول الصغيرة سكانيا فإنها تحتاج إلى حماية **منتجاتها** قبل أن تنتج بكميات تجارية للمنافسة في الأسواق العالمية. ومن المكاسب الحركية الأخرى التي تجنيها الدولة من التحرير، كون تحرير القطاع الخارجي يمثل حافزا للمنافسة و وسيلة للدولة في الحصول على معارف تكنولوجية جديدة و تقنيات جديدة في الإنتاج، و تدفق رؤوس الأموال، بالإضافة إلى زيادة معدل التخصص الذي يؤدي إلى تحديث طرق و أساليب الإنتاج. و هذا لما تتيحه عملية الاتصال بسوق عالمية كبيرة؛ إذ تنشط الابتكار و نمو الإنتاجية على مستوى الشركات. و الابتكار ليس انجاز تكنولوجيا مهما فحسب؛ بل انه يعد عموما تغييرا صغيرا في عمليات أو منتجات شركة، فالشركات التي تعمل في أسواق محمية تنزوي إلى التقاعس، في حين فان تواجدها في أسواق تسودها منافسة كبيرة توفر مجالا مهما لأفكار جديدة و إنتاج من نوعية متميزة. ثم إن الأسواق الكبيرة توفر مجالا أفضل لتقسيم العمل. و الدول التي تخفض حواجزها الاستيرادية في وجه المنتجات المصنعة ستجد بصورة نموذجية أن شركاتها أصبحت جزء من شبكات إنتاج عالمية حيث أن مختلف المكونات و النشاطات التي تغذي منتجاتها تأتي

من دول مختلفة.أما بيانيا فان المكاسب الحركية توسع نطاق و منحنى إمكانيات الإنتاج للدول المتبادلة تجاريا مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة مستوى الرفاهية لمجتمعاتها.

3. مكاسب تجارية من خلال تصريف فائض الإنتاج أو ما يعرف بمنفذ الفائض، و يعود هذا المبدأ إلى ادم سميث حيث أكد على أهمية التجارة كمنفذ لتصريف الإنتاج و كوسيلة **لتوسيع السوق** مما يؤدي إلى تعزيز قسمة العمل و رفع مستوى الإنتاجية. و مضمون هذا النوع من المكاسب ينطوي في كون التجارة الخارجية تعتبر منفذا أو مصرفا لفائض منتجات الدولة عن سوقها المحلي إلى الأسواق العالمية، و التي لو بقيت في السوق المحلي فانه لن يتم بيعها و بالتالي تصبح هدرا للموارد الاقتصادية. و تزداد أهمية المكاسب التجارية من خلال هذا المنفذ عندما تكون الموارد المستغلة في إنتاج و تصدير الفائض ليس لها استخدامات بديلة و غير قابلة للتحويل و الاستخدام المحلي. و تعتبر المكاسب المحققة من تصريف فائض الإنتاج سببا وجيها في التوسع في حجم الصادرات بل يرى بعض الاقتصاديين أن نظرية تصريف الإنتاج تقدم تبريرا أفضل لقيام التجارة. و في هذا الشأن يؤكد (Myint) على أن هذه النظرية تقدم تفسيرا أفضل و أدق من نظرية التكاليف النسبية في تفسير الزيادة المستمرة في إنتاج الصادرات في كثير من الدول النامية خلال القرن التاسع عشر. و قد اعتمد (Myint) في تفضيله لنظرية منفذ الفائض على نظرية التكاليف النسبية على الأدلة التالية: 1- أن الزيادة المستمرة في حجم الصادرات ما كانت مستمرة لو لم يكن هناك أساسا موارد غير مستغلة أو غير مستفاد منها.2- أن نظرية التكاليف النسبية لا تقدم تفسيرا في حالة تساوي التكاليف النسبية في الدولتين، بمعنى لما تطور احد الدولتين قطاعا تصديريا معين بينما الأخرى لا تفعل ذلك. و تقدم نظرية منفذ الفائض تفسيرا أكثر قبولا لبداية قيام التجارة الدولية، لأنه من الصعب الاعتقاد مثلا أن قطاعات زراعية بلا فوائض إنتاجية تبدأ التخصص وفق قانون التكاليف النسبية قبل أن تصل إلى حدود إمكانيات استهلاك أعلى، كما يشير كل من (Cave vatre 1983) على أن فرضية منفذ الفائض و نظرية الاستقرار المطورة تؤيد الرأي الذي يؤكد

على الآثار الايجابية للتوسع في الصادرات على النمو الاقتصادي و بالرغم من ذلك يرى (Kravis 1970) أن الصادرات لها تأثير على النمو الاقتصادي، و لكن هذا الدور ليس أساسيا، و إنما ثانوي لأن اعتقاده يبين على أن النمو الاقتصادي يتأثر بالعوامل الداخلية أكثر من الطلب الخارجي (salvatore 1983). و من ناحية أخرى تزخر أدبيات النمو الناجمة عن التحرير. إذ قام Feder بصياغة النموذج التالي من اجل فحص الفرضيات أعلاه:

$$\frac{Y'}{Y} = \delta\frac{I}{Y} + \beta\frac{L'}{L} + \left(\frac{S}{1-S} - \theta\right)\frac{X'}{X}\frac{X}{Y} + \theta\frac{X'}{X}$$

حيث نرمز لكل من **y** ، **X**، **L** إلى الناتج و الصادرات و العمل. أما θ عبارة وسيط يعبر عن الآثار الايجابية بين القطاعات. و δ يعبر عن تمايز الإنتاجية بين قطاعات التصدير و باقي القطاعات. و نحن بدورنا و بالاعتماد على الأسس النظرية أعلاه قمنا باختبار و فحص اثر التحرير الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الصين. و لهذا الغرض قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: وقد تناول المبحث الأول **خلفية عن تطورات الاقتصاد الصيني**، أما المبحث الثاني فتناول تقدير اثر التحرير على النمو الاقتصادي في الصين من خلال دراسة قياسية. في حين خصص المبحث الأخير لدراسة تأثير التحرير على توطين التكنولوجيا في الصين.

I. خلفية عن تطورات الاقتصاد الصيني:

إن الصين بلد آسيوي أسس سنة 1949م من طرف الحزب الشيوعي الصيني(PCC)[1]، يبلغ عدد سكانه حاليا 1.3مليار نسمة، و هو أكثر البلدان من حيث عدد السكان. كما انه اكبر بلد في آسيا الشرقية من حيث المساحة بمساحة تقدر ب 9574494 كم². لديه اكبر حدود برية، إذ يجاور أربعة عشر بلدا(روسيا، كوريا الشمالية، فتنام، نباد، باكستان، أفغانستان، لوس، منغوليا...).

اتسمت السنوات الأولى لقيام الصين بتحول مؤسسي عميق ساعد على تحقيق معدلات نمو معتبرة. و قد تميزت تلك الفترة في الصين بتطبيق نموذج التخطيط المركزي المادي اقتداء بالاتحاد السوفييتي[2]. ولكن الصين باشرت سياسة الإصلاح و الانفتاح في أواخر السبعينات بعد رحيل ماوتسيتونغ.

و نتيجة لسياسة الإصلاح و الانفتاح المنتهجة تمكنت الصين من الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل كبير. كما شهدت تدفقات معتبرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة بعد سنة 1992م. و بهذا أصبحت الصين من أهم منشطي التجارة الدولية، والبلد الذي يستقطب اكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد تزامن نمو قطاع التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة مع تسجيلها لمعدلات نمو مرتفعة فاقت معدل النمو العالمي(بلغ متوسط النمو السنوي في الصين 9.7% للفترة 1979–2005)[3].

الجدول(4):

[1]Partie Communiste Chinois

[2] JEAN-YVES Capul , DOMINIQUE Meurs, Les grandes questions DE L'économie Internationale , Nathan ,1988 ,P 19

[3]-إحصائيات الحكومة الصينية الرسمية

متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB) في الصين، 1960-2005

السنة	معدل النمو السنوي%
1960-1978 (قبل فترة الإصلاح)	5.3
1979-2005 (بعد فترة الإصلاح)	9.7
1990	3.8
1991	9.3
1992	14.2
1993	14.0
1994	13.1
1995	10.9
1996	10.0
1997	9.3
1998	7.8
1999	7.6
2000	8.4
2001	8.3
2002	9.1
2003	10.0
2004	10.1
2005(متوقعة)	9.8

المصدر: بيانات الحكومة الصينية الرسمية

ويهدف المبحث الحالي إلى تقديم خلفية عن تطورات الاقتصاد الصيني مركزين على التحولات التي عرفها القطاع الخارجي وسوف نستخدم بيانات هذا المبحث في بنا ء النموذج في المبحث الموالي.

I. 1. الواقع الاقتصادي في الصين ما بين، 1950- 1976:

اعتمدت الفلسفة الاقتصادية لهذه المرحلة على مقولة ماوتسيتونغ (السير على قدمين)، وتعني هذه المقولة ضرورة الاهتمام بتنمية و تطوير قطاعي الصناعة والزراعة مع إعطاء الأولوية لتنمية الصناعة الثقيلة، وتطوير المشاريع الصناعية الكبرى و المتوسطة والصغيرة أيضا، والاستعانة بالأساليب الوطنية والأجنبية ووجود تقسيم للعمل و

تعاون تحت إشراف قيادة مركزية و نظام تخطيط شامل[1]. و قد شكل التخطيط المركزي دعامة أساسية في الاقتصاد الصيني، كما اعتبر حجر الزاوية في التطور الذي حققته الصين، إذ عمدت الحكومة على تسيير اقتصادها بواسطة خطط مركزية خماسية. و قد بدأت الصين بناءها الاشتراكي بوضع خطة خماسية للسنوات 1953–1957 نقلا عن أول خطة سوفيتية. و كان هدف هذه الخطة تحويل الصين من بلد زراعي فقير ومتخلف من الناحية الاقتصادية إلى دولة صناعية اشتراكية كبرى، وعند تنفيذها نمى الدخل القومي بمعدل سنوي يقدر ب 9%، أما الصناعة فقد نمت بمعدل 20% في حين نمت الزراعة بمعدل 4%.

وأقامت الصين في تلك الفترة اتفاقيات تجارية مع العديد من الدول و خصوصا الاتحاد السوفيتي و الدول الاشتراكية الأخرى.

وقد جاءت الخطة الخماسية الثانية لحل جميع التناقضات التي تمخضت عن المرحلة الأولى، حيث تم في هذه المرحلة تطوير القوى المنتجة وتعزيز البناء الاقتصادي المتوازن و الاعتماد على الذات و الابتعاد عن النموذج السوفيتي. كما تم تطبيق سياسة القفزة الكبرى لغرض مضاعفة الإنتاج المحلي خلال سنة واحدة فقط. وتم إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة التي يتم تمويلها من نسبة التراكم المتوقع من الناتج المحلي[2]. ونتيجة لهذا الإجراء فقد تطور القطاع الصناعي تطورا كبيرا مما سمح بتوسيع وإنشاء البني الإرتكازية للتنمية، وبفضلها تم إيجاد أساس متين لصناعة النفط و صناعة الآلات الثقيلة، وبفضلها تمكنت الصين أن تصبح قوة نووية كبرى.

ورغم أهمية هذه المرحلة من حيث إرساء القواعد الصناعية الأساسية و البنى التحتية الضرورية لانفتاح الصين على الاقتصاد العالمي، إلا انه تم انتقادها ووصفت بأنها خسارة للبناء الاشتراكي. وأنها تعبير في الغلو و التطرف في تطبيق قيم و مثاليات بعيدة

[1] سعد محمد عثمان، سامرة نعمة الثامر، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني و آفاق تطوره المستقبلية، دار وائل للنشر، 2001، ص 30.

[2] د. نادر فرجاني، من الكتاب الأحمر إلى الكتاب الأصفر، عرض تجربة الصين التنموية في: ندوة التنمية المستقلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 299

عن الاشتراكية، إذ تميزت هذه المرحلة بالقضاء على الربح باعتباره محركا للنمو الاقتصادي، كما أن إتباع سياسة الاعتماد على الذات أدت إلى عزل الصين عن العالم الخارجي و بالتالي تفويت الفرصة على الصين لما يحدث في العالم من تطور، استغلته جيرانها آنذاك مثل اليابان. ولهذا عجلت بتطبيق سياسة الإصلاح و الانفتاح منذ 1978. وهذا ما سنتناوله في المباحث الموالية.

I. 2. الإصلاحات الاقتصادية الداخلية في الصين ابتداء من 1978:

لقد أدركت القيادة الصينية أهمية السوق الصينية للرأسمالية الغربية، و أن هذا السوق الهائل بتعداد مستهلكيه الذي يساوي تقريبا ربع سكان العالم كان و مازال هدفا للمستثمرين الغربيين و يتطلعون لاقتحامه، لذلك فقد عملت هذه القيادة على تهيئة المناخ الاستثماري، وتم فتح الأراضي الصينية لاستثمارات الدول الصناعية التي ارتبطت مع الصين بشبكة من المصالح الاقتصادية[1].

و قد قامت فلسفة الإصلاح في الصين التي أرسى قواعدها (دينغ شيابينغ) على المقولة الشهيرة التالية (**ليس المهم لون القطة ابيض أو اسود ما دامت القطة تصطاد فارا**)[2]. و كان (دينغ) يقصد بهذه المقولة أن هدف الصين هو اصطياد التكنولوجيا الغربية و رؤوس الأموال الأجنبية من اجل بناء الصين الحديثة، و لا يهم النظام المنتهج من اجل ذلك اشتراكي أو رأسمالي.

والسؤال المطروح، ما هي أهم الإصلاحات التي قامت بها الصين لخلق الظروف الملائمة للانفتاح على العالم الخارجي؟

I. 2. 1. إصلاح نظام الأسعار:

خضعت الأسعار في الصين لسيطرة الحكومة لمدة ثلاثين سنة وذلك من خلال سياسة التسعيرة الإجبارية و الأسعار المخططة، وقد أبرزت هذه السياسة مشاكل عديدة شوهت معالم الاقتصاد الصيني لمدة طويلة[3].

[1] انظر، أوديد شنكار، العصر الصيني، ترجمة سعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم، 2005، ص ص.24-25
[2] سعد محمد عثمان، سامرة نعمة الثامر، مرجع سابق، ص 70
[3] المرجع السابق مباشرة، ص.103

و نتيجة لذلك، أصرت الحكومة على إصلاح نظام الأسعار، و أسرعت في تنفيذها. و قد بدا الإصلاح الفعلي سنة 1984، حيث قررت الحكومة ضمن خطة الإصلاح اتخاذ عدة إجراءات أدت بها إلى تعديل أسعار المنتجات ارتفاعا أو انخفاضا. و كان من نتائج إصلاح نظام الأسعار في الصين رفع آخر القيود المفروضة على المنتجات الغذائية سنة 1992، و أصبح اقل من 20% يباع بأسعار رسمية محددة.

وبهذا أصبحت الأسعار تتحدد في السوق حسب قوى العرض والطلب. وقد شكل إجراء إصلاح نظام الأسعار العمود الفقري الذي يتلاءم مع نشاط الشركات الأجنبية في الصين، وعاملا مهما من عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

I. 2. 2. إصلاح القطاع الصناعي و مؤسسات الدولة و إنشاء القطاع الخاص:

باشرت الصين تنفيذ إصلاحات جوهرية داخل المؤسسات من اجل زيادة التنافس، وانقاد الانضباط المالي، و فتح أسواق رؤوس الأموال. و قد شكل إصلاح قطاع الدولة الصناعي تحد كبير في الصين كونه يضم أكثر من 8 آلاف مؤسسة كبيرة ومتوسطة تملكها الدولة، بالإضافة إلى 85 ألف مؤسسة صغيرة تنتج 70% من قيمة الإنتاج الصناعي، وتدفع نسبة كبيرة من الضرائب[1]. وتتمثل الدوافع الاقتصادية التي عجلت بالحكومة التحول إلى القطاع الخاص التدهور في الشركات المملوكة من طرف الدولة و قلة مساهمتها في الإنتاج من 80% سنة 1980 إلى 48% سنة 1992م، بالإضافة إلى تفاقم حجم الخسائر المالية إلى حوالي 31% من رأس المال.

و بالإضافة إلى خلق القطاع الخاص فانه تم الإبقاء على جزء كبير من المؤسسات العامة و لاسيما تلك التي تنشط في القطاعات الحيوية مثل (الطاقة، المالية...) كونها تعد من الفعاليات المالية و الاقتصادية في الصين. و لهذا فقد تركزت الجهود على إصلاحها و تحسين أدائها من خلال تحسين الإدارة، ووضع معايير محاسبية جديدة و كذا نقل السلطة الإشرافية إلى المقاطعات. بالإضافة إلى إجراءات أخرى كتحويل

[1] دينغ موه، المؤسسات المملوكة للدولة: إصلاحها وتطويرها، مجلة الصين اليوم، نوفمبر 1997، ص 26

هذه المؤسسات إلى شركات ذات أسهم، و إغلاق المؤسسات ذات العجز و إدماجها مع المؤسسات الكبرى.

و قد شكل إصلاح القوانين المتعلقة بالمؤسسات و إعادة هيكلتها، و إتاحة الفرصة لقيام القطاع الخاص أرضية خصبة لتزايد حجم المؤسسات التي تتعامل مع الخارج من خلال عمليات الاستيراد و التصدير، وكذا تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة و كلها عوامل جوهرية لنمو الاقتصاد الصيني.

I. 2. 3. إصلاح النظام المالي و البنكي:

لقد اعتبر إصلاح النظام المالي و البنكي عنصرا مهما من عناصر الإصلاح التي تقوم بها الصين، كما اعتبر مخرجا رئيسيا لخفض العجز و الإنفاق الحكومي. و كما هو معروف فان الصين اتبعت سياسة الإصلاح التدريجي، فقد بدأت بإصلاح النظام الزراعي ثم الإصلاح الصناعي، إلا أن الإصلاح المالي جاء متأخرا. و كانت الخطوة الأولى للإصلاح المالي والبنكي سنة 1994م، بإصدار قانون البنوك التجارية، حيث كان الهدف من هذا القانون تحرير سياسة الإقراض في البنوك الصينية، وإضفاء الطابع التجاري عليها، قد تم إنشاء ثلاثة بنوك جديدة لتطبيق هذه السياسة[1]:

- **بنك التنمية الحكومي:** يقدم القروض لمشروعات التنمية الصناعية و البيئة الأساسية و تنشيط القطاع الصناعي؛
- **بنك التنمية الزراعي:** يختص بتنشيط القطاع الزراعي و تنميته من خلال تمويل مشروعات البيئة الريفية و مشتريات المحاصيل و مشروعات الغذاء؛
- **بنك التصدير و الاستيراد:** يدعم صادرات الصين من الآلات و الالكترونيات حتى تصبح الصين ذات و زن في التجارة العالمية.

وتضطلع هذه البنوك بعمليات تجارية كبيرة حيث تقوم بتمويل جميع الاستثمارات كما أنها تغطي خسائر المؤسسات المملوكة من طرف الدولة.

[1] Tony Saich and others (2005), '' Financial Sector Reform in China'', The Asia Public Policy Series, Harvard University Asia Center, p.3

وقد أنشأت الحكومة الصينية العديد من البنوك المختلفة و المتخصصة و المستقلة لتلبية احتياجات الإصلاح المالي و التكنولوجي و الاستثماري، و التعامل مع المؤسسات المالية الدولية، منها بنك الصين المستقل(مسؤول على النقد الأجنبي و السندات والقروض في مجال التجارة الخارجية)، وبنك الصين الصناعي و التجاري و بنك الصين للاستثمار.

و على الرغم من كونها لا تزال في المراحل الأولى من إصلاح النظام المالي و النظام البنكي، ورغم أهمية النتائج الايجابية المتحققة من الإصلاح، إلا أن هذا القطاع لا يزال هشا. ومع ذلك فان الصين قد فتحت أبوابها على الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع عقب انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وقد استكملت الصين تحرير نظامها البنكي في نهاية السنة الماضية(2006) و بهذا رفعت جميع القيود التي كانت مفروضة على عمليات البنوك الأجنبية، أي لا توجد أي حدود فيما يخص العملاء أو الزبائن[1].

و استنادا إلى أهمية الإصلاحات التي قامت بها الصين في القطاع المالي فان وضعها الدولي يتعزز يوما بعد يوم نتيجة انفتاحها على الاقتصاد العالمي. وبما أن القطاع المالي يشكل عصب الاقتصاد لما يشكله من أهمية قصوى لاستمرار نشاط المؤسسات و نموها من خلال تمويلها مما يؤدي إلى نمو الاقتصاد ككل، وبالتالي توسيع تجارتها الخارجية. كما أن سلامة جهازها المالي يعد أحد العوامل التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و تعد الصين من البلدان التي استفادت من هذا العامل في تحقيق إستراتجيتها التنموية[2].

فيما يخص نظام الصرف، فان الصين اعتمدت قبل فترة الإصلاح على رفع سعر الصرف الرسمي الليوان (yuan، عملة الشعب) لكي تتمكن من استيراد السلع الرأسمالية التي لا يمكنها إنتاجها محليا، وبالموازاة فان السلطات الصينية وضعت نظاما صارما لمراقبة التعامل مع الخارج بسبب زيادة الطلب بفعل ارتفاع قيمة العملة.

[1] Lamin Leigh and Richard Podpiera (2006), '' The Rise of Foreign Investment in China's:Banks—Taking Stock '', IMF Working Paper, WP/06/292, p.7

[2] See:
- Lamin Leigh and Richard Podpiera (2006), op.cit, pp.9-10;
- Fu Chengyu and others, China Europe Business Meeting, 15 November 2005,Geneva,Switzerland,p.18

و منذ بداية فترة الإصلاح و الانفتاح سنة 1978م، عملت الصين على تخفيض قيمة عملتها بالتدريج مع إتباع نظام سعر الصرف الثابت. و في الفترة المحصورة بين 1988 و 1993 عرفت سيادة كل من سعر الصرف الرسمي الثابت و سعر الصرف الموازي. ولكن ابتداء من سنة 1994 قررت الحكومة الصينية تعويم العملة استعدادا لتحريرها وتحولها إلى اقتصاد السوق. وقد أدى قرار التعويم إلى وضع حد للفوضى المالية التي كانت متفشية في البلد، كون الوضع الجديد يسمح باقتراب السعر الحقيقي للعملة الصينية من سعر السوق الموازي الذي يعمل بموافقة السلطات، مما يتيح للشركات الوطنية التي تتعامل مع الخارج بالحصول على العملات بأسعار السوق الحقيقية[1].

وكانت الإصلاحات التي عرفها سعر الصرف تتوافق مع الخطة التي وضعتها الحكومة لتحقيق الأهداف المسطرة لسياسة الإصلاح و الانفتاح، ولا سيما فيما يخص تحرير التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالتخفيض الكبير لليوان الصيني يعكس تحولا مهما في إستراتجية التنمية الصينية منذ منتصف الثمانينات لصالح السلع القابلة للاتجار دوليا على حساب السلع غير قابلة لذلك[2]. و هذا ما سنتعرض إليه الآن.

I. 3. تحرير التجارة الخارجية في الصين و زيادة أهميتها عالميا:

I. 3. 1. إصلاح السياسة التجارية:

[1] See:, Eswar Prasad and others (2004), '' China's Growth and Integration into the World Economy: Prospects and Challenges''. OCCASIONAL PAPER, 232, IMF, Washington DC, pp.21-22;
- Weiguo Lu(1995), '' Reform of China's Foreign Trade Policy'', Research Paper, No.19 1995-96, Parliamentry Research Service, pp.9-12

[2] د. محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية،الدروس المستفادة، دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 93

إذا أخدنا بعين الاعتبار التنظيم المؤسساتي للصين، فان السياسة التجارية تعد خيارا من خيارات الحكومة المركزية ومن أجل الدفاع عن المصالح الوطنية[1].

منذ سنة1978 تاريخ بداية فترة الإصلاح والانفتاح، انتهجت الصين لامركزية الرقابة و إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة[2]. وقد نمى انفتاح الصين على العالم الخارجي بشكل فعلي ابتداء من سنة 1982 وتجسد الدور الحقيقي لها في الاقتصاد العالمي بعد 15 سنة من المفاوضات و التي انتهت بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في شهر ديسمبر 2001.

و قد بنت الصين سياستها الانفتاحية على الميزة النسبية التي تتمتع بها، ويتعلق الأمر خاصة برفع قيمة الميزة النسبية للمدن الساحلية مما يؤدي إلى تطوير المبادلات الخارجية و التي تؤدي بدورها إلى توليد النمو الاقتصادي.

وتوجه عملية اختيار السياسة التجارية بواسطة أهداف محددة متعلقة بالسياسة الصناعية وكذا الأمن الوطني، كما أن هذه السياسة تعكس فاعلية الإستراتجية الوطنية وكذا قدرة مختلف المجموعات ذات المصلحة على التفاوض. وقد تطورت الإستراتجية الخاصة بالسياسة التجارية خلال ثلاث مراحل متمايزة:

- **من سنة 1980الى1983:** بدأ التخلي تدريجيا عن سياسة التخطيط التي كانت سائدة، و لكن دعم الصادرات من السلع التي يتمتع فيها الاقتصاد الصيني بميزة نسبية بقي متواصلا[3]؛
- **من سنة 1984 إلى سنة 1990:** تم تطوير الصادرات لتحل محل سياسة الإحلال محل الواردات، ولكن خلال هذه الفترة كان هناك تزامن للسياستين بحيث تطبق كل سياسة في قطاع معين حسب وضعية القطاع ، وتعود هذه الازدواجية إلى الطبيعة التدريجية و التجريبية للإصلاحات[4]، ويمكن تفسيرها أيضا بنقص الإجماع في وسط

[1] Mary-Françoise RENARD(2004), '' La Montée En Puissance De La Chine Dans Le Commerce Mondial'', revue économique Financière , p.2

[2] See, Weiguo Lu(1995), op.cit, pp.8-9

[3] Mary-Françoise RENARD(2004), op.cit, p.2

[4] انظر، أديد شنكار، مرجع سبق ذكره، ص ص.75-76

الحزب الشيوعي على سياسة محددة. وقد واصلت الحكومة أيضا تدعيم الصادرات التي تتمتع بمزايا نسبية، وقامت بحماية مؤسسات الدولة من اجل الإحلال محل الواردات، بالإضافة إلى اللامركزية و عقود المسؤولية الخاصة بالتجارة الخارجية التي أبرمت مع الحكومات المحلية سنة 1988 ، كما منحت هذه الأخيرة سلطة هامة وخاصة فيما يخص دعم الصادرات المتعلقة بالشركات المحلية. وقد اعتمدت السلطات على مجموعة مختلفة من الأدوات من اجل ترقية الصادرات و خاصة عن طريق الإعفاءات الجمركية للمنتجات الموجهة للتحويل قبل إعادة تصديره. إذ أن النظام التجاري الصيني قسم المبادلات التجارية الخارجية إلى عدة أنواع نوجزها فيما يلي[1]:

- التجارة العادية تغطي الواردات الموجهة للسوق المحلي والتي تخضع للضريبة العادية و بالتالي تخضع للتعريفة الجمركية العادية، بالإضافة إلى الصادرات التي تعتمد بالأساس على المدخلات المحلية؛
- التجارة التركيبية تغطي الواردات الموجهة لإعادة التصدير بعد التركيب أو التحويل، والتي تستفيد من الإعفاءات الجمركية، وكذا الصادرات الناتجة عنها؛
- الواردات من المنتجات(التجهيزات في الغالب) التي يقوم بها المستثمرون الأجانب عند إنشاء فروع في الصين أو عند الشراكة مع شركات صينية.

- **من 1991 إلى 1993:** استمرت الحقوق الجمركية في الانخفاض مع صيانة سياسة ترقية الصادرات، حيث أنها شكلت احد العوامل الأساسية للسياسة الصناعية خاصة فيما يتعلق بقطاع النسيج والألبسة، ولكن العائق الذي كان سائدا خلال هذه المرحلة هو ارتفاع سعر الصرف الذي كان مثبطا للصادرات؛

من سنة 1994 إلى يومنا هذا: باشرت الصين عملية التحرير بوتيرة سريعة، والتي سمحت لها بعد 15 سنة من المفاوضات بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في

[1] Françoise Lemoine & Deniz Ünal-Kesenci (2002),'' Chine : spécialisation internationale et rattrapage technologique'', Économie international, 2002/4 - n° 92, p.16

ديسمبر 2001.ولهذا فان الصين لم تعمل على تخفيض الحواجز الجمركية فقط إنما عملت أيضا على حث المنتجين الوطنيين للاستناد على الأسعار العالمية، كما ألغيت عقود المسؤولية التي منحت للمقاطعات. وقد كان لهذه المرحلة الجديدة من اندماج الصين في الاقتصاد العالمي نتائج مختلفة على اقتصادها حسب الشركاء الاقتصاديين، و هذا ما يبرز من خلال الشكل الموالي.

الشكل(1):

عائدات التعريفات الجمركية كنسبة من قيمة الواردات،1978-2004

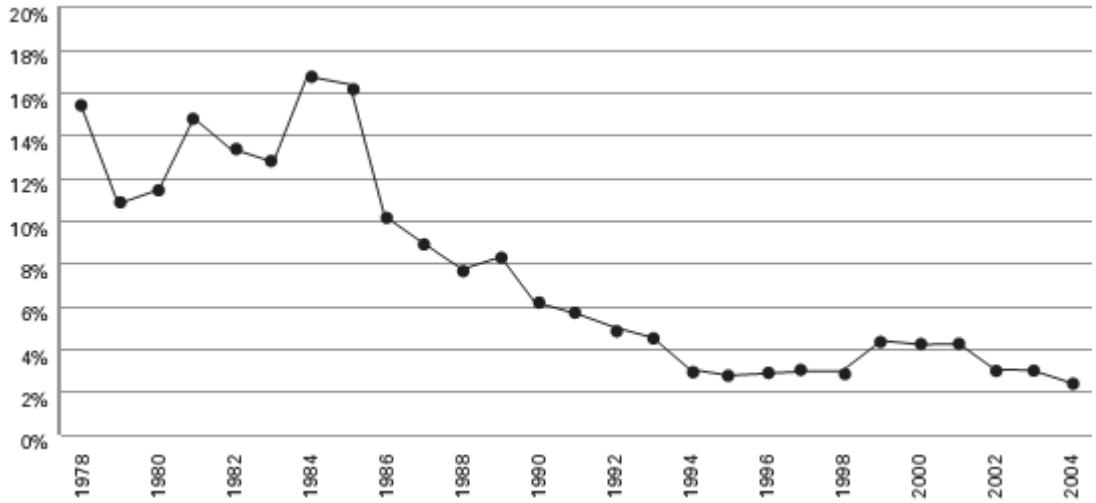

المصدر: Retrospect and Prospect China's Economy,july 2005

و جدير بنا التذكير بفترة ما قبل مرحلة إصلاح سنة 1978 حيث كانت العديد من الشركات التجارية المرتبطة بمختلف الوزارات محتكرة على مختلف عمليات التصدير والاستيراد، وذلك بهدف منع كل العلاقات التي يمكن أن تقوم بين المنتجين المحليين والأسواق الدولية، بحيث أن المبلغ المخطط للصادرات مسبقا يسمح بتمويل الواردات، و الأسعار لا تعكس تكاليف السلع ولا ندرتها، كما أن سعر الصرف بدوره كان مقيما بأكبر من قيمته الحقيقية، وقد ساعدت العوامل سابقة الذكر على تثبيط الصادرات وتشجيع الواردات آنذاك. وابتداء من سنة 1984، تابعت هذه المؤسسات نشاطها كوسيط ولكن

بشكل عام كانت أكثر استقلالية، واتجهت أسعار المنتجين و المستوردين نحو الأسواق العالمية(تضاف لها الحقوق الجمركية ومختلف الخدمات).

و للإصلاحات المتعلقة بالتجارة الخارجية في الصين أربعة أبعاد[1]:

- رفع عدد وأنواع المؤسسات التي يسمح لها بممارسة التجارة مع الخارج؛
- تطوير الأدوات المباشرة للسياسة التجارية التي لم تكن موجودة في النظام المخطط؛
- تخفيض و على المدى البعيد إلغاء تشوهات سعرا لصرف و إصلاح نظام الأسعار من اجل أن تملك أسعار سوق تسمح بتخصيص أحسن للموارد المتاحة.

و قد تزامنت الإصلاحات التي مست التجارة الخارجية مع مختلف الإصلاحات التي سادت الاقتصاد ككل، وخاصة إصلاح المؤسسات و السياسة الصناعية وسعر الصرف، وهذا ما سمح بارتفاع عدد المؤسسات الممارسة للتجارة الدولية، وقد أتيح ذلك بفعل نوعين من الإجراءات، إذ يتمثل النوع الأول في السماح للشركات بتبادل جميع المنتجات باستثناء تلك التي تخضع للقيود، أما النوع الثاني فيلزم الشركات التي ترغب في ممارسة التجارة الدولية بتقديم تصريح مسبق للسلع المصدرة. و قد سمحت هذه الإجراءات برفع عدد المؤسسات التي تتعامل مع الخارج وكذا بتنوع السلع ولكن حق التجارة مع الخارج لم يعمم إلا بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية[2]. و يوضح الجدول(5) تطور عدد المؤسسات التي تملك الحق في ممارسة التجارة الدولية.

و قد ركزت سياسة الانفتاح التجاري بدورها بشكل كبير على إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، وقد اتخذت تدابير تفضيلية ابتداء من سنة 1979 في هذه المناطق وفي بعض المدن الساحلية قبل أن يتم توسيعها في كافة أرجاء الصين. ومن الأهداف الرئيسية لإنشاء المناطق الخاصة تخفيض تكلفة النقل، إلا أنها لعبت دورا محوريا في انفتاح الاقتصاد الصيني على العالم الخارجي إذ أنها لم تدعم تطوير التجارة الخارجية وفق منطق الميزة النسبية فحسب، بل أنها سمحت بتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة IDE و

[1] Mary-Françoise RENARD(2004), op.cit, pp.3-4

[2] ASIA Program SpeciaL Report (2005), "China's Economy: Retrospect and Prospect", July 2005,p.6,

شجعت تحويل التكنولوجيا. وقد تحققت نتائج قياسية بفعل هذا الإجراء على مستوى الاقتصاد الصيني. Shenzhen مثلا التي كانت تساهم ب 0.6% من الناتج الداخلي الخامPIB و0.5 % من الصادرات أصبحت سنة 1995 تساهم ب10 %في PIB و22.3%في الصادرات، وهذا ما يوافق نمو يقدر ب 35 % سنوي لPIB ما بين 1979 و 1995.

ففي سنة 1978 تم فتح 14 مدينة ساحلية على التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق منطق إستراتجية التطوير الاقتصادي للمدن الساحلية، وهكذا فان المدن الساحلية هي التي تم فتحها على التجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم تم توسيع هذه السياسة في نهاية سنوات التسعينات إلى المقاطعات الداخلية.

الجدول (5): نمو المؤسسات المصرح لها بممارسة التجارة الخارجية في الصين

السنة	عدد المؤسسات
1978	12
1985	800
1986	1200
1988	5000
1996	12000
1997	15000
1998	23000
1999	29258
2000	31000
2001	35000

المصدر:

ASIA PROGRAM SPECIAL REPORT(2005), "China's Economy: Retrospect and Prospect", July 2005,p.6, http://www.wilsoncenter.org/topics/pubs/AsiaReport_129.pdf

I. 3. 2. ارتقاء أهمية التجارة الخارجية في الصين:

نتيجة للسياسة التجارية المنتهجة تمكنت الصين من تحقيق نمو سريع فيما يخص التجارة الخارجية، كما أن هذه الأخيرة تنوعت بشكل كبير؛ فقد تجاوزت صادرات الصين للخارج في شهر أوت من سنة 2006 لأول مرة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن احتلت المرتبة **الثالثة** سنة 2005. كما أن واردات الصين تتزايد بمعدلات مرتفعة إذ احتلت المرتبة الثالثة عالميا سنة 2003 في استيراد السلع و هذا بسبب تطور النشاط التصنيعي بها. و الملاحظ أن معدل نمو الواردات يفوق أو يساوي معدل نمو الصادرات ابتداء من سنة 1998 كما يوضحه الشكل (2)[1] . و هذا ما جعل الصين لا تحقق فوائض معتبرة في ميزانها التجاري على غرار اليابان و ألمانيا على الرغم من الزيادة المعتبرة في صادراتها[2]. هذا و قد نمت الصادرات الصناعية في الصين خلال عقدي الثمانينات و التسعينات بمعدل يفوق 20% سنويا (مقابل 0.5 % سنة 1980).

الشكل(2):

الصين، تطور معدل نمو الصادرات والواردات، 1990-2005

[1] A Report By Oxford Economics And The Signal Group (2006), '' The China Effect : Assessing The Effect On US Economy Of Trade And Investment With China'', The China Business Forum, January (2006), p.3

[2] المرجع السابق مباشرة، ص.4

المصدر :OEF[1]

الجدول (6):

الصين، الصادرات ، الواردات للسلع و الناتج الداخلي الخام (PIB)، 1979–2005 (مليار$)

[1] OEF: Oxford Economics Forecasting

PIB	الواردات (M)	الصادرات (X)	السنة
-	15.7	13.7	1979
307.599	19.5	18.1	1980
291.031	21.6	21.5	1981
279.767	18.9	21.9	1982
300.378	21.3	22.1	1983
309.089	26.0	24.8	1984
305.259	42.5	27.3	1985
295.477	43.2	31.4	1986
321.391	43.2	39.4	1987
401.072	55.3	47.6	1988
494.104	59.1	52.9	1989
387.772	53.9	62.9	1990
406.09	63.9	71.9	1991
483.047	81.8	85.5	1992
613.225	103.6	91.6	1993
559.226	115.6	120.8	1994
727.95	132.1	148.8	1995
856.006	138.8	151.1	1996
952.649	142.2	182.7	1997
1019.48	140.2	183.8	1998
1083.28	165.8	194.9	1999
1198.48	225.1	249.2	2000
1324.81	243.6	266.2	2001
1453.84	295.2	325.6	2002
1640.97	412.8	438.4	2003
1931.64	561.4	593.4	2004
2243.69	660.1	762.0	2005
2630.11	-	-	2006

المصدر:

International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics and official Chinese statistic

وتفسر النتائج السابقة بتزايد ارتباط الصين بالاقتصاد العالمي، وقد انتهجت هذه الأخيرة سياسة الانفتاح التدريجي، وعملت على ترقية التجارة الخارجية التي اعتبرتها عنصرا هاما

من عناصر النمو مما سمح بإحداث تغييرات جذرية في هيكلها، و هذا ما سنتناوله بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

و من خلال التحليل السابق نلاحظ أن الصين قد بنت سياستها التجارية على العوامل التالية:

- تحويل التكنولوجيا و الأساليب التنظيمية الحديثة خاصة عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المناطق الخاصة، لما لها من أهمية في زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج دون الزيادة في رأس المال الثابت؛
- انتهاج سياسة التكتل الإقليمي والدولي، للحفاظ على مصالحها و الاحتماء من الأزمات الناجمة عن عولمة الاقتصاد الدولي؛
- تشجيع الصادرات عن طريق دعم الميزة النسبية و تطويرها عن طريق البحث والتطوير.

وقد لعبت الاستثمارات الأجنبية دورا مهما في تحقيق السياسة التجارية في الصين، وهذا ما يتناوله المبحث الموالي.

I. 4. الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

من أهم المميزات الأساسية للانفتاح الاقتصادي للصين خلال الخمسة وعشرين سنة الماضية، هو التدفق الضخم للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذا البلد، حيث أصبحت ثاني أهم مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بعد (و م أ) منذ سنة 1993، و بعد تراجع محسوس عقب الأزمة الآسيوية سنة 1997م، فان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نمى بمعدلات مرتفعة خاصة خلال السنوات القليلة الماضية و قد تمكنت الصين تجاوزه 60 مليار دولار سنة 2004م، ويعود هذا المد الهائل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاه الصين إلى مجموعة من العوامل و التي تمثل المحددات الأساسية للاستثمارات في هذا البلد، نوجزها في ما يلي[1]:

[1] Mession Economique ,''Le poids De La Chine En Chiffre'', Novembre , 2005

- الرغبة الجامحة للحكومة الصينية في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الصين من خلال مجموعة من القوانين التفضيلية لصالح الشركات الأجنبية، وقد تدعمت أكثر بعد الانضمام إلى OMC ؛
- نمو الاقتصاد الصيني السريع والمستمر؛
- امتلاكها ليد عاملة وفيرة ومنخفضة التكلفة؛
- حجم كبير و اتساع سريع للسوق الداخلي للصين؛
- أهمية الدور الذي لعبته الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمستثمرين الصينيين الذين كانوا يتواجدون في هونغونغ و مكاو.
- أهمية الإصلاحات الداخلية و الإصلاحات التي مست كل من قطاع التجارة الخارجية و قطاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي هيأت المناخ لتدفق هذه الاستثمارات.

I. 4. 1. تحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

لقدت أدركت الصين أهمية العنصر التكنولوجي في تحقيق النمو، و على هذا الأساس فقد اسند دورا أساسيا للاستثمارات الأجنبية المباشرة لجلب التكنولوجيا إلى الاستثمارات المحلية[1]. و لهذا فقد تغيرت سياسة الصين اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مند سنة 1979م، و تزامن ذلك مع تغير السياسة الصناعية في الصين التي عملت على تشجيع تطوير المؤسسات الصناعية غير الحكومية، بما فيها الشركات ذات رأس المال الأجنبي، التي كانت شبه معدومة آنذاك، ففي هذه السنة تم تمرير قانون جديد حول الأعمال المشتركة (Joint Venture) و التي أعطت قواعد تستطيع من خلالها الشركات الأجنبية ممارسة أعمالها، كما انه خلال هذه السنة أيضا تم تأسيس أربع مناطق خاصة طبقت بها تعريفات تفضيلية و معاملات إدارية خاصة[2].

[1] اوديد شنكار، العصر الصيني، الدار العربية للعلوم، 2005، ص.125

[2] See,
- Asia Program Special Report(2005), op.cit,p.8;
- J.Généreux, Enjeux du monde, panorama économique mondial, Tours. France, 1988, p.398

و قد نجحت هذه السياسة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه المناطق، و لهذا فقد انتهجت مدن أخرى (14 مدينة سياحية) نفس السياسة السابقة حيث قامت بتخفيض التعريفات الجمركية و تبسيط الإجراءات الإدارية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة(IDE)، و قد عرفت هذه المدن بالمدن المفتوحة (Open Cities) أو مناطق التصدير وتطوير التكنولوجيا(Export And Technology Developement Zones)[1] ، ولكن التغيير القانوني الأكثر أهمية جاء سنة 1986 بفعل التشريع الخاص بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي يحتوي على 22 مادة. و يمثل هذا القانون نقطة تحول مهمة في سياسة الصين اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن السلطات أصبحت تميز بين الأنماط المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد ميزت بصفة خاصة الشركات التصديرية والشركات التقانية المتقدمة ومنحتها حوافز و امتيازات خاصة، وقد تم ذلك بصورة تدريجية استنادا إلى شكاوي المستثمرين الأجانب، و قد استفادت هذه الشركات أيضا من إعفاءات ضريبية إضافية و امتيازات في الحصول على المدخلات اللازمة[2].

و قد تم وضع قواعد لتأسيس المشروعات الصينية- الأجنبية التعاقدية في عام 1988م. و تم تصميم هذه القواعد للحيلولة دون المغالاة في قيم الأصول التي يتم تقديمها كمساهمة من جانب الشريك الأجنبي، والحيلولة دون الفشل في الوفاء بالتمويل الذي تمت الموافقة عليه، أو توريد معدات وآلات مخالفة للمواصفات التي تمت الموافقة عليها. وفي افريل عام 1988م تمت مراجعة الدستور الصيني من اجل السماح بالحق في تأجير الأراضي للمشروعات الأجنبية، في حين تم تحرير القيود التي كانت مفروضة على استخدام الأراضي بواسطة المستثمرين الأجانب في ماي 1990م كما أصدرت قوانين تسمح لرئيس الشركة أن يكون شخصا أجنبيا. كما حددت الفترة التي يمكن أن يمتد فيها

[1] Lee Branstetter And Nicholas Lardy (2005), '' China's Embrace of Globalization'', Asian Program Special Report, July 2005

[2] انظر، محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص ص.97-98.

الاتفاق الخاص بامتياز المشروع المشترك لتصبح 80 عاما، ويمكن لتلك الاتفاقات أن تعقد دون تحديد المدى الزمني[1].

تم تطبيق هذه القوانين و التشريعات في المناطق الخاصة و هذا ما نتناوله في المطلب الموالي.

I. 4. 2. تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة و أهميتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إن إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة يدخل في إطار الإصلاحات التي باشرتها الصين في أواخر السبعينات. وقد اعتبرت تلك المناطق أداة متخصصة ومحدودة النطاق لتوفير المهارات و التقانة اللازمة التي تحتاج إليها البلاد لتحقيق البرنامج الطموح للتحديثات الأساسية في الاقتصاد الصيني. وشكلت تلك المناطق مختبرات لتجريب جرعات مختلفة للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الاشتراكي. و قد أعلنت الصين صراحة عند إنشائها لهذه المناطق بأنها إستراتجية شاملة، لتحديث البلاد عن طريق استيراد المهارات والمعدات التقانية من البلدان الصناعية المتقدمة بتكلفة منخفضة، و يتمثل دور هذه المناطق في توفير مدخلات جديدة للصناعات المحلية ، وبدرجة اقل توفير سلع استهلاكية كان يتم استيرادها من الخارج، وذلك لتخفيف العبء على الميزان التجاري، أي أن الصين مزجت بين إستراتجية الإحلال محل الواردات و إستراتجية حفز الصادرات لتبرير إنشاء هذه المناطق.

و قد قامت السلطات الصينية بدراسة أنماط الصناعات التي يتم اجتذابها للمناطق الاقتصادية الخاصة، لترى ما إذا كانت هذه الصناعات قادرة على خفض الاعتماد على الواردات في عدد من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني. كما أنها عملت بجد على متابعة المستثمرين الأجانب في ما يخص جلبهم للتقانة المتقدمة والجديدة، المجسدة في المعدات والسلع الرأسمالية المستخدمة في عمليات الإنتاج الصناعي، والى أي مدى تم نقل

[1]- المرجع السابق مباشرة، ص 97

واستيعاب فنون إدارية وتنظيمية جديدة و متقدمة داخل البلاد عبر المناطق الاقتصادية الخاصة؟

I. 4. 2. 1. إجراءات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المناطق الخاصة:

في عام 1979م أعلنت الصين مجموعة من الحوافز المخصصة للمناطق الاقتصادية الخاصة، وتمثل نظام الحوافز الأساسي الذي وضع من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتمثل هذه الحوافز في ما يلي[1]:

- تبسيط القيود الإدارية؛
- الاستقلال النسبي لسلطات التخطيط المحلية؛
- الاتصال المباشر بوحدات التخطيط على المستويين المحلي و المركزي؛
- الإعفاءات والسماح بعدم فرض جمارك على مستلزمات الإنتاج؛
- المرونة في تشغيل وفصل العمال؛
- التفاوض حول مخصصات الامتلاك.

وتعد هذه الإجراءات التفضيلية نقلة نوعية في السياسة الصينية، وقد تم تطوير هذه الإجراءات تطورا مهما خلال الفترة الممتدة بين 1979–1985، حيث تم خفض الضرائب، وتم توسيع حجم الإعفاءات الجمركية التي امتدت إلى فئات أخرى من مستلزمات الإنتاج المستوردة في المناطق الاقتصادية الخاصة. و بحلول عام 1984 أعلنت السلطات الصينية بوضوح أن هذه الإجراءات هي عبارة عن إجراءات الحد الأدنى، وانه بالإمكان التفاوض على مزايا إضافية خاصة بالمشروعات التي تجذب التقانة الجديدة أو مقادير اكبر من الاستثمارات التحديثية.

I. 4. 2. 2. مزايا تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة:

تعد المناطق الاقتصادية الخاصة قاعدة متقدمة لاستقدام المهارات الإدارية الجديدة و التقانات الراقية، و تعلم الأساليب الرأسمالية في الإدارة، و تظل هذه المناطق بمثابة

[1] محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص ص. 105- 106

مختبرات، يتم من خلالها اختبار الإجراءات الإصلاحية بصورة تدريجية، ليتم بعد ذلك إدخال تعديلات عليها لتعميمها وفق ما يتوافق مع الاقتصاد الصيني فيما بعد[1].

كما أن هذه المناطق سمحت بعزل تأثيرات الاتصال بالممارسات الرأسمالية عن بقية أجزاء الاقتصاد والمجتمع. وعلى الإجمال يمكننا القول أن المناطق الاقتصادية الخاصة تعد بمثابة بوابة أمكن من خلالها عبور التقانات والمهارات المتقدمة إلى داخل الصين، بعد فترة اختبار وتأهيل. لما لهذه العوامل من أهمية في تحقيق النمو.

و قد تجلت أهمية هذه المناطق في الاقتصاد الصيني من خلال إحصاءات ميزان المدفوعات، إذ تسهم بأغلبية الصادرات والواردات الصينية، كما أنها تستقطب حجم كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. بحيث أن الشركات الأجنبية تمثل **حصة الأسد بالنسبة للمبادلات الصينية مع الخارج.**

I. 4. 3. تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين:

حسب تقرير مؤشر الثقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة(IDE) سنة 2005م، فان الصين أصبحت اكبر مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد تطورت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق ثلاث مراحل: ففي المرحلة الأولى كانت أغلبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة توجه إلى الاستثمارات قصيرة الأجل، مثل السياحة و الفندقة والصناعات التركيبية و العقارات، وقد سيطرت عليها الاستثمارات المتدفقة من هونغونغ وتايوان التي كانت تطمح إلى استغلال اليد العاملة الوفيرة والرخيصة في المناطق الاقتصادية الخاصة من اجل التصدير[2]. و ابتداء من سنة 1990م أصبحت الصين تشترط نوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة المقترحة من المستثمرين الأجانب، و خاصة بالنسبة للعقارات ولهذا فقد انخفضت حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 39.3% من إجمالي الإنتاج الصناعي سنة 1993م، إلى 28.7% سنة 1994م[3]، وبالموازاة شجعت على دخول الشركات المتعددة الجنسيات التي تعرض مشاريع كثيفة رأس المال و التكنولوجيا المتقدمة، و أغلب

[1] المرجع السابق مباشرة، ص.106

[2] Lee Branstetter and Nicholas Lardy (2005), op.cit

[3] محمود عبد الفوضيل، مصدر سبق ذكره، ص. 98-99

الشركات التي استثمرت خلال هذه الفترة هي شركات من (و م أ) و اليابان أوروبا. وقد سمح لهذه الشركات ببيع منتجاتها في الأسواق الصينية، ولكن بعض القطاعات لم تكن محررة بشكل كلي، مثل القطاع المالي. وابتداء من افريل من سنة 1996م، تم إلغاء القانون الذي يعفي المؤسسات ذات رأس المال الأجنبي من التعريفات الجمركية التي تفرض على استيراد التجهيزات، و بهذا أضحت لها نفس الحقوق الجمركية مع المؤسسات المحلية، و قد استكملت هذه الإجراءات بعد انضمامها إلى l'OMC.

و يوضح الجدول(1) تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين للفترة 1984–2004. كما أن الشكل (3) يوضح تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب المنشأ. حيث تسيطر عليها استثمارات هونغونغ و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي.

و قد اشرنا في السابق إلى أن نمو الاقتصاد الصيني يرتكز على التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هذا ما نبينه في المبحث الثاني من هذا الفصل. كما أن الاستثمارات الأجنبية تلعب دورا محوريا في ترقية التجارة الخارجية للصين و نموها، و قناة من قنوات نقل التكنولوجيا إلى هذا البلد، الشيء الذي يؤكد ما جاء في القسم النظري من هذه الرسالة. و سوف نتناول ذلك بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل أيضا.

الجدول(7):

تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين (مليار $)، 1984–2004

السنوات	الاستثمارات الأجنبية المباشرة
1984	1.258
1986	1.874
1988	3.193
1990	3.427
1991	4.37

11.156	1992
27.515	1993
33.787	1994
35.849	1995
40.8	1996
45.3	1997
45.463	1998
40.319	1999
40.715	2000
46.878	2001
52.743	2002
53.505	2003
60.6	2004

المصدر:

-UN (1998), '' World Investment Report: Overview '', UNCTAD, New York and Geneva, p 364;
- UN (2005), '' World Investment Report: Overview '', UNCTAD, New York and Geneva, p 3

الشكل (3):

توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب المنشأ

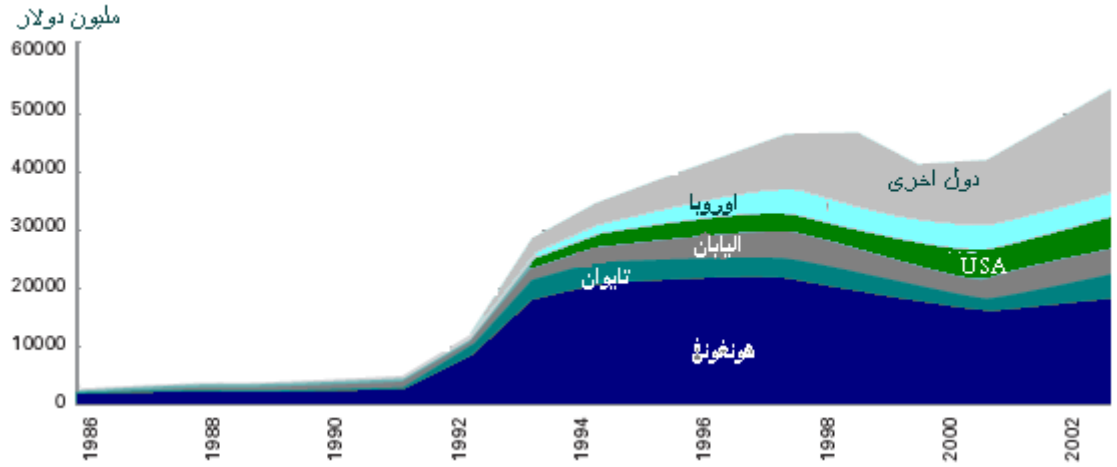

المصدر:

ASIA PROGRAM SPECIAL REPORT(2005), "China's Economy: Retrospect and Prospect", July 2005,p.9, http://www.wilsoncenter.org/topics/pubs/AsiaReport_129.pdf

II. تقدير العلاقة السببية بين التحرير الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الصين:

II. 1. نموذج الدراسة و متغيراته:

هناك عدة نماذج قد تم استخدامها في الدراسات التي تناولت تحليل العلاقة بين متغير النمو الاقتصادي و التحرير الاقتصادي كما سبق الإشارة إلى ذلك. و في هذا المبحث سوف نستخدم نموذج من ثلاث متغيرات و تحديدا الناتج المحلي الإجمالي (y) كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي، على افتراض انه دالة في كل من الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر و عليه يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$Y = f(exp, inve) \qquad (1)$$

حيث:

y: قيمة الناتج المحلي الإجمالي؛

exp: قيمة الصادرات؛

$inve$: قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

حيث أن المتغيرات مقاسة بالقيمة الجارية كما أنها مقدرة بالدولار الأمريكي، مثلما وردت في المبحث السابق للفترة من سنة 1980 إلى 2004.

و يصبح النموذج في صيغته الاحتمالية التالية:

$$Y = f(exp, inve) + \varepsilon = a + b_1\ exp + b_2 inve + \ \varepsilon \qquad (2)$$

حيث (ε) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة و الذي يفترض أن قيمته موزعة توزيعا طبيعيا و بوسط حسابي يساوي صفر و تباين ثابت $\varepsilon \to (0, \delta)$. و هذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة و تتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج (a, b_1, b_2)، و طبقا للنظرية الاقتصادية المعروضة في القسم النظري فان التوقعات المسبقة تشير إلى أن اثر الصادرات و اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يجب أن يكون موجبا أي أن:

$$\frac{\partial y}{\partial exp} > 0, \qquad \frac{\partial y}{\partial inve} > 0$$

و قد اعتمد المنهج القياسي المستخدم في الدراسة على أسلوب السلاسل الزمنية، أي أن متغيرات الدراسة ستكون عبارة عن سلاسل زمنية عبر الفترة 1980–2004 ، و تشمل كل من الناتج المحلي الإجمالي y و الصادرات exp و الاستثمارات الأجنبية inve و منه نحصل على النموذج الاحتمالي بالنسبة للصين:

$$\boldsymbol{LnY = \alpha + \beta_1 Ln\ exp + \beta_2 Ln\ inve + \varepsilon_r} \qquad (3)$$

و قد تم استخدام لوغاريتم المتغيرات في النموذج ليصبح لوغاريتمي مزدوج لتلافي وجود مشاكل قياسية محتملة، إضافة إلى أن مقدرات النموذج اللوغاريتمي المزدوج تعبر عن المرونات، أي مرونة كل من الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للنمو الاقتصادي هي β_1 و β_2 على التوالي. و لإثبات ذلك نفترض أن العلاقة الدالية في نموذج الدراسة هي:

$$Y = \alpha\, exp^{\beta_1}\ inve^{\beta_2}\ e^{\varepsilon}$$

و حيث أن مرونة الصادرات بالنسبة للنمو هي:

$$n_{\exp} = \frac{\partial y}{\partial \exp} x \frac{\exp}{y}$$

و بمفاضلة النمو الاقتصادي بالنسبة للصادرات نحصل على:

$$\frac{\partial y}{\partial \exp} = \beta_1\left(\alpha\ exp^{\beta_1 - 1}\ inve^{\beta_2}\ e^{\varepsilon}\right) = \beta_1(\alpha\ exp^{\beta_1} inve^{\beta_2}\ e^{\varepsilon})exp^{-1}$$

و بالتعويض في البسط من العلاقة الدالية في النموذج نجد:

$$\frac{\partial y}{\partial \exp} = \frac{\beta_1 y}{\exp}$$

و منه لدينا:

$$\beta_1 = \frac{\partial y}{\partial \exp} x \frac{\exp}{y} = n_{exp}$$

و هكذا بالنسبة لمرونة الاستثمار بالنسبة للنمو الاقتصادي.

II. 2. اختبار جدر الوحدة:

بما أن متغيرات النموذج عبارة عن سلاسل **زمنية تمتد عبر الفترة** 1980-2004 و حيث انه في الغالب عندما يتم إدخال السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار يضفي إلى نتائج مضللة مثل ارتفاع معامل التحديد (R^2) ، حتى في ظل غياب علاقة حقيقية بين المتغيرات[1]. و هذا ما يوصف بالانحدار الزائف لذلك لابد من التأكد من سكون هذه السلاسل الزمنية لكل متغير على حدة. و بالنسبة للسلاسل محل الدراسة أي سلسة كل من

[1] Christophe Hurlin, Econometrie Appliquée, series temporelles, pearson education, France , 2004, p.15

الناتج المحلي الإجمالي للصين وسلسلتي الصادرات والاستثمار الأجنبي فان الرسوم البيانية أدناه توحي بأنها **غير مستقرة** في المستوى ولكنها **مستقرة في الفرق**.

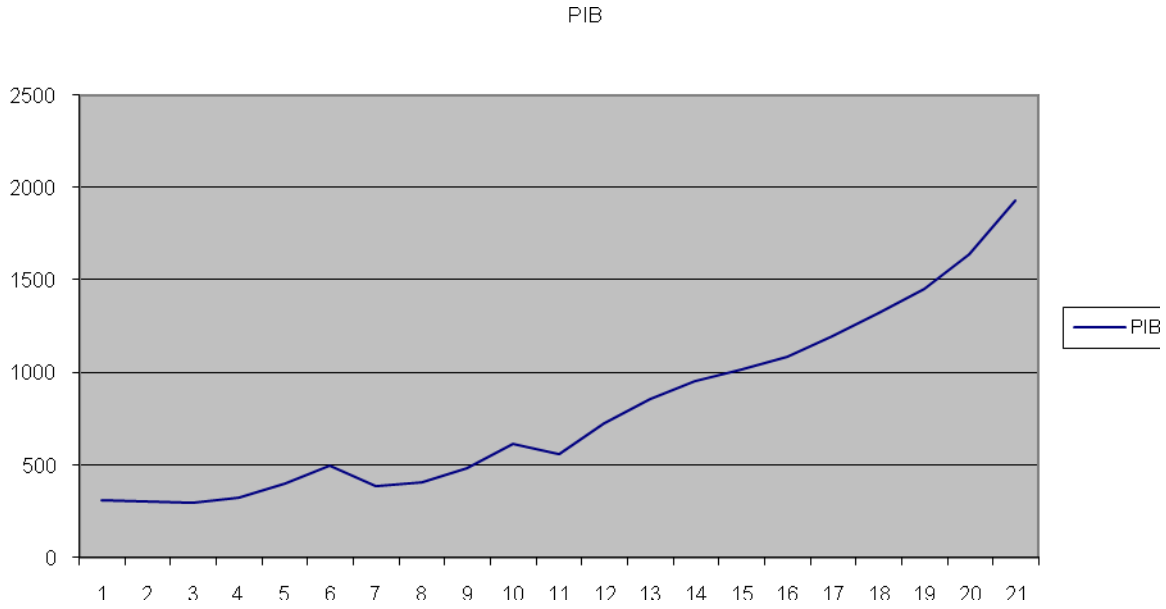

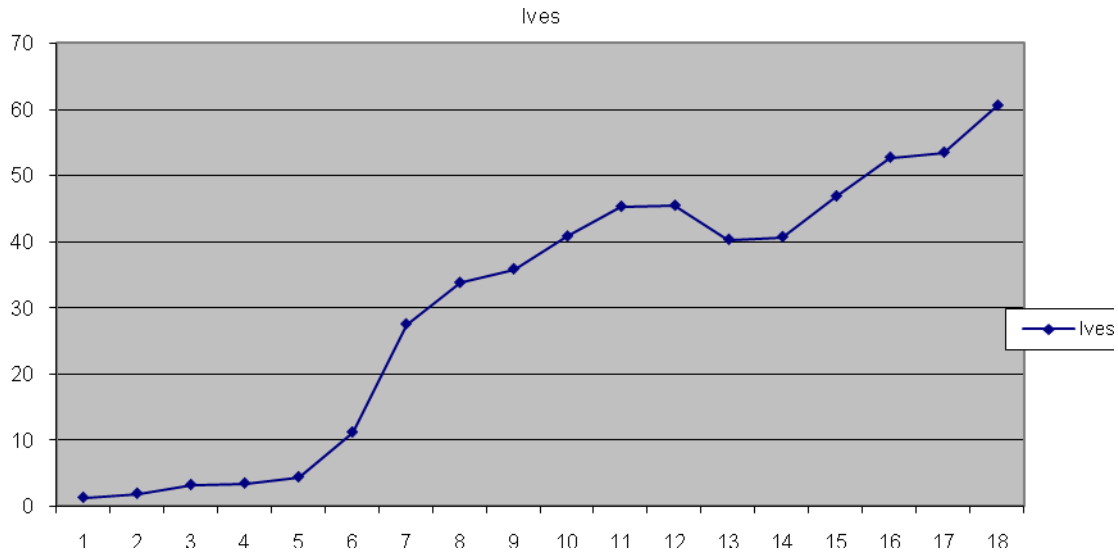

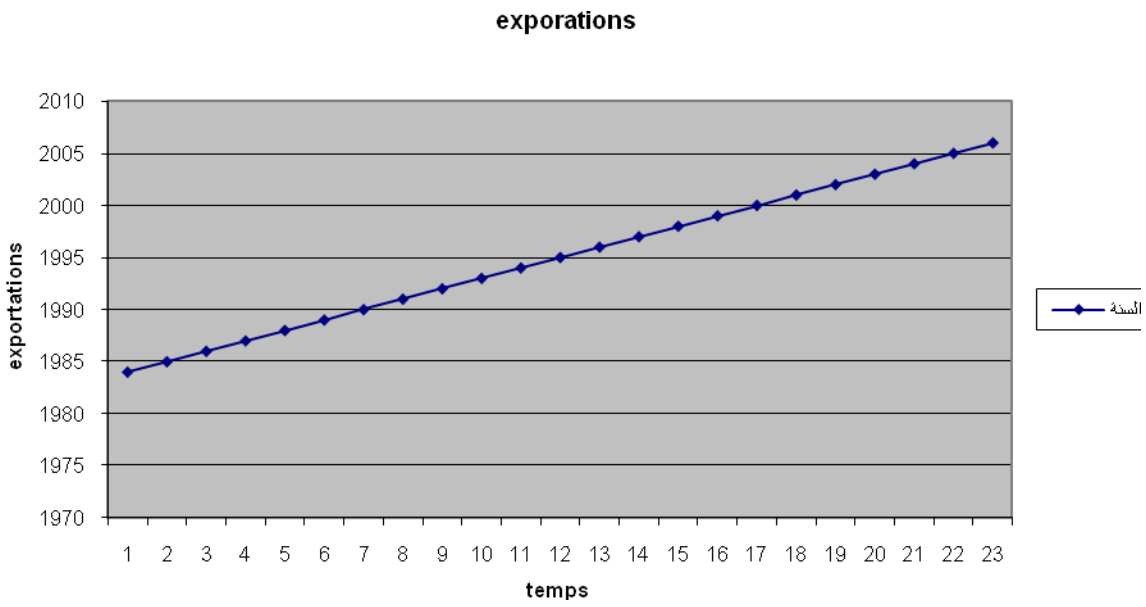

و لاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة فان ذلك يتطلب **اختبار جدر الوحدة** (racine unitaire) و بالرغم من تعدد طرق اختبارات جدر الوحدة، إلا أن أهمها و أكثرها شيوعا في الدراسات المعاصرة هو اختبار ديكي- فولر (Dicky-Fuller)[1]. و يمكن توضيح اختبار ديكي– فولر من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \partial y_{t-1} + V_t \qquad (4)$$

حيث تشير (Δ) إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية (y_t)، و يمكن أن يضاف إلى المعادلة (4) متغير الزمن (t)، و اذا كان حد الخطأ (V_t) في النموذج **أعلاه يعاني من الارتباط الذاتي** فيمكن أن يصحح **بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطاة.** و تصبح المعادلة من الشكل:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \partial y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^{m} y_{t-1} + \varepsilon_t \qquad (5)$$

[1] d.A.Dickey and W.A.fuller(1979), '' distribution of the estimators for autoregressive time series with unit root'', journal of the American statistical association, pp.427_431

و هذا النموذج يدعى باختبار ديكي– فولر الموسع حيث تصبح ε_t غير مرتبطة ذاتيا و تتميز بالخصائص المرغوبة **(الضجة البيضاء)**[1]. و لتحديد طول الفجوات الزمنية (m) المناسبة يجب استخدام معايير مثل (critère d'Akaike). و يتم اختبار **الفرض العديمي (δ=0)**، أو **وجود جدر الوحدة** من خلال مقارنة إحصائية t المقدرة للمعلة **δ** مع القيم الجدولية (Dicky-Fuller) و المطورة أيضا من طرف (Mackinnon1991)، فإذا كانت **قيمة** الإحصائية (t) **تتجاوز القيمة الجدولية** (DF) أو (Mackinnon) فإنها تكون معنوية إحصائيا، و عليه لا نرفض الفرض العديمي بوجود **جدر الوحدة**، أي أن السلسلة الزمنية **غير ساكنة** و بالتالي نقوم باختبار سكون الفرق الأول للسلسلة. و إذا كان غير ساكن نكرر الاختبار للفرق من الدرجة الأولى، و إذا كانت اقل من القيمة الجدولية فانه لا يمكن قبول فرضية جدر الوحدة و عليه تكون السلسلة ساكنة. و قد أجرينا هذا الاختبار بالنسبة للسلاسل محل الدراسة فتحصلنا على النتائج الموالية:

	قيمة إحصائية t
الصادرات	5.96
الناتج المحلي الإجمالي	7.89
الاستثمار الأجنبي المباشر	2.98

و من الجدول أعلاه يتبين لنا أن قيمة الإحصائية t بالنسبة لكل المتغيرات هي أكبر من إحصائية **(DF)** الحرجة التي تبلغ عند مستوى الثقة، **0.95 (-3,41)**. أي أن السلاسل غير ساكنة وقد عاودنا الاختبار بالنسبة للفرق الأول، فوجدناه ساكنا و بالتالي:

$$Y, exp, inve \rightsquigarrow (I_1)$$

[1] متسلسلة الضجة البيضاء هي عبارة عن متتابعة من المشاهدات العشوائية غير المترابطة بمتوسط صفري وتباين ثابت

طالما أن الفرق الأول لكل منهم **ساكن** أو **متكامل من الدرجة الصفرية**. و على ذلك فان الفرق الأول للمتغيرات هي سلاسل زمنية ساكنة و مؤهلة لان تدخل في نموذج الانحدار عوضا عن **المستوى**.

II. 3. اختبار التكامل المشترك:

من خلال اختبار جذر الوحدة السابق لمتغير الناتج **المحلي الإجمالي** و الصادرات و الاستثمار، تبين أنها **غير ساكنة في المستوى و لكنها ساكنة في الفرق الأول**، و كل متغير على انفراد متكامل من الدرجة (I_1) و الفرق الأول له متكامل من الدرجة الصفرية (I_0). و يقوم **مفهوم التكامل المشترك** على انه إذا كان مستوى متغيرات النموذج غير ساكن أي أنها متكاملة من **الدرجة الأولى**، و إذا أمكن توليد مزيج خطي من هذه المتغيرات يتصف بالسكون أي **متكامل من الدرجة الصفرية (I_0)** فانه في هذه الحالة تصبح المتغيرات آنيا متكاملة من نفس الرتبة (Cointégration) و بالتالي فانه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار و لا يكون الانحدار زائفا[1]. وتكوين المزيج الخطي من **نموذج الدراسة** (3) يكون كما يلي:

$$\varepsilon_t = Y - \alpha_t - \beta_1 exp_t - \beta_2 inve_t \qquad (6)$$

و علينا أن نتحقق في ما إذا كان هذا المزيج الخطي أي:

$$Y - \alpha_t - \beta_1 exp_t - \beta_2 inve_t$$

و المتولد من متغيرات النموذج، متكامل من الدرجة الصفرية ***(I_0)***. **أي** انه سلسلة زمنية ساكنة، فإذا كان هذا المزيج متكامل من الدرجة الصفرية فان متغيرات النموذج، الناتج المحلي، الصادرات و الاستثمار، تكون متكاملة من الدرجة الأولى. و بالتالي يمكن استخدام هذه المتغيرات في الانحدار، و بذلك نتلافى ضياع المعلومات على المدى **الطويل**

4 Voir, Bbaldwin R(1994), '' cointegration for the applied economist'', st .Martin's press

في مستوى المتغيرات فيما لو استخدمنا الفرق الأول للمتغيرات. و ينصب **اختبار التكامل المشترك على معرفة فيما إذا كان المزيج المتولد من متغيرات النموذج ساكن أو متكامل من الدرجة الصفرية** و ذلك باستخدام جدر الوحدة السابق. و لإجراء الاختبار نقوم أولا بإجراء انحدار النموذج (3)، ثم نحصل على **بواقي الانحدار** ثم نطبق اختبار جدر الوحدة على هذه البواقي كما يلي:

$$\hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t = \alpha + \delta\Delta\hat{\varepsilon}_t \qquad (7)$$

فإذا كانت الإحصائية (**τ**) لمعلمة $\hat{\varepsilon}_{t-1}$ معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي،

$(I_1) \backsim \Delta\hat{\varepsilon}_t$ **بوجود** جدر وحدة البواقي، و نقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو **$(I_0) \backsim \Delta\hat{\varepsilon}_t$** و بالتالي نستنتج بان متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، و عليه يمكنا استخدام **مستوى المتغيرات لتقدير النموذج**. و قد تم اختبار التكامل المشترك باستخدام المعادلة (7) فوجدنا أن الإحصائية t تبلغ (4.34-)، أي أنها معنوية لأنها اقل من القيمة الحرجة ل(DF) التي تبلغ)-3.41 ( ) مما يوحي بان مستوى المتغيرات متكاملة من نفس الرتبة و يمكن أن تدخل في الانحدار.

II. 4. تقدير النموذج:

بناء على نتائج اختبارات خواص السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات و الاستثمار للصين. سنقوم بتقدير نموذج الانحدار الخطي للصين و ذلك باستخدام مستوى المتغيرات. و النموذج الذي استخدمناه في التقدير هو النموذج (3). و نظرا لاحتمال وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات التفسيرية في النموذج و تحديدا بين متغير الصادرات و الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الذي يؤدي إلى تضخيم التباين و الأخطاء المعيارية لمقدرات النموذج و بالتالي انخفاض قيمة (t) المحسوبة، الأمر الذي يجعل من الصعوبة معرفة مقدار اثر كل متغير من المتغيرات التفسيرية على المتغير

التابع، فقد أجرينا بعض الاختبارات لكشف في ما إذا كان هناك ارتباط خطير أو تام بين متغيرات النموذج. و بالرغم من وجود طرق **متعددة للكشف عن الارتباط المتعدد** إلا أننا استخدمنا إحدى الطرق التي أصبحت شائعة الاستخدام وهو اختبار **كاي مربع** حيث يستخدم هذا الاختبار لتحديد وجود أو عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات التفسيرية و لتطبيق هذا الاختبار يمكن إتباع الخطوات التالية[1] :

- حساب قيمة محدد الارتباط الخطي و أن قيمة المحدد تمثل معاملات الارتباط البسيطة بين كل متغيرين من المتغيرات المستقلة على حدة.
- و أن معامل الارتباط بين المتغير نفسه يساوي واحد صحيح لذلك فان القطر الرئيسي للمحدد سوف يكون عبارة عن واحد أما بقية العناصر فسوف تكون أقل من الواحد و في حالتنا، إن محدد الارتباط بين المتغيرين الصادرات و الاستثمار الأجنبي يكون كما يلي:

$$\text{Det} = \begin{pmatrix} 1 & r_{\text{exp ,invs}} \\ r_{\text{exp ,invs}} & 1 \end{pmatrix}$$

حيث $r_{exp,invs}$ عبارة عن معامل الارتباط بين الصادرات و الاستثمار الأجنبي.

و يمكن التمييز بين ثلاثة حالات لمحدد الارتباط كما يلي:

1. إذا كانت قيمة المحدد تساوي الصفر فان ذلك يعني أن هنالك ارتباط خطي تام و لذلك تكون معاملات الارتباط البسيطة بين المتغيرين مساوية للواحد .
2. إذا كانت قيمة محدد الارتباط تساوي الواحد معنى ذلك عدم و جود أي ارتباط بين المتغيرين أي يكون معامل الارتباط بين كلا المتغيرين مساوي للصفر .
3. إذا كانت قيمة محدد الارتباط محصورة بين الصفر و الواحد معنى ذلك لابد من إتباع خطوات الاختبار لغرض معرفة الارتباط الخطي كما يلي :

[1] د،مجيد علي حسن، الاقتصاد القياسي النظرية و التطبيق دار وائل للنشر،1998، ص.495

❖ **هيكل الاختبار:**

– نختبر الفرضيات :

فرضية العدم: تعني عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة.

ضد الفرضية البديلة: تعني وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة.

و بموجب هذا الاختبار يتم إيجاد قيمة كاي مربع المحسوبة باستخدام الصيغة.

$$X^2 = -[N-1-1/6\ (2K+5)]\ \ln \det$$

حيث أن :

N = عدد المشاهدات

lndet = اللوغاريتم الطبيعي لمحدد مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية ، و بمقارنة كاي مربع المحسوبة مع الجدولية عند درجات حرية عددها ½ K(K-1) و مستوى المعنوية المطلوبة، فإذا كانت قيمة كاي مربع المحسوبة أكبر من قيمة كاي المربع الجدولية يعني ذلك أن هنالك مشكلة الارتباط الخطي المتعدد و كلما كبرت القيمة المحسوبة مقارنة بنظيرتها الجدولية كلما دل ذلك على أن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد أشد، ولقد كانت كاي مربع في حالتنا مساوية ل:24 وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوي ثقة 0.95 و ثلاث درجات حرية.

و لتحديد المتغيرات المستقلة المسؤولة عن حصول المشكلة يتطلب ذلك إجراء اختبار آخر هو اختبار (t). و من خلال تقديرنا للنموذج **لاحظنا** انه يعاني من **مشاكل قياسية** متعددة تمثل في عدم **معنوية الإحصائية** (t) للاستثمار الأجنبي **و** ظهورها بإشارة سالبة غير متوقعة، و **ظهور** ارتباط متعدد بدرجة عالية بين متغير الصادرات والاستثمار الأجنبي، و هذا يعكس الارتباط **الوثيق** بين الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر كما سنأتي على تأكيد ذلك لاحقا (انظر الجدول).

	Coefficients	Erreur-type	Statistique t
Constante	176.839535	25.3341294	6.98028861
Investissement	−2.70100146	1.53093933	−1.76427727
exportations	4.93775842	0.40713915	12.1279382

ولحل هذه المشكلة قمنا بحساب معادلة انحدار الناتج المحلي على كل من الصادرات والاستثمار الأجنبي كل على حدة، ثم قيمنا نتائج التقدير من حيث قيمة **معامل التحديد** والأخطاء المعيارية لمعاملات الانحدار فوجدنا أن معادلة انحدار الناتج على الصادرات تميزت بما يلي:

- قيمة معامل التحديد الخاصة بها كانت أكبر من قيمة معامل التحديد الخاصة بمعادلة انحدار الناتج على الاستثمار الأجنبي؛
- أن الأخطاء المعيارية الخاصة بمعاملاتها كانت اقل من مثيلتها في معادلة انحدار الناتج على الاستثمار؛
- و على هذا الأساس قمنا باستبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر من النموذج و نسبنا علاقة بين الناتج المحلي و الصادرات على غرار ما فعلته الكثير من الدراسات.

II. 5. الدراسات السابقة:

بالرغم من اتجاه اغلب هذه الدراسات إلى تأييد فرضية تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي، إلا أن هناك تباينا في النماذج و الأشكال الدالية التي تبناها الباحثون في تقدير العلاقة بين هذين المتغيرين. ففي دراسات مبكرة قام بها (Emery 1967)[1] بتحليل العلاقة بين نمو الصادرات و نمو متوسطات نمو دخول الأفراد خلال الفترة الزمنية (53-1963) في 50 دولة و باستخدام معامل الارتباط الرتبي توصل إلى وجود علاقة قوية بينهما. و فيما بعد قام كل (Syron and Walsh)[2] بتقسيم عينة إلى مجموعتين كدول

[1] Emery R(1967), '' the relation of expors and economic growth'', kyklos, p.2.
[2] Syron R.F.and walsh B.M(1968), '' the relation of exports and economic growth'', Anote kyklos, p.3

متقدمة و دول اقل تقدما لمعرفة اثر ذلك على العلاقة بين النمو و الصادرات. و لكنهما اثبتا وجود علاقة قوية بينهما في المجموعتين. و في دراسة أخرى تضمنت نموذجا يشمل متغير الواردات بجانب الصادرات و النمو الاقتصادي لعينة 20 دولة خلال الفترة 61- 1966 وجد (Sein) أن هناك علاقة قوية و معنوية إحصائيا بين كل من الصادرات و الواردات و النمو الاقتصادي، إلا أن الارتباط بين الواردات و النمو الاقتصادي كان أعلى من ارتباط الصادرات بالنمو الاقتصادي. و في دراسة دمجت بيانات مقطعية مع سلاسل زمنية لإحدى عشر دولة في أمريكا اللاتينية خلال 12 سنة من 55- 1966 وجد كل من (Fitch, Massel)[1] أن النمو الاقتصادي الناجم عن العوامل الخارجية ترتبط بثلاث مصادر و هي صافي الصادرات و صافي التدفقات الرأسمالية الأجنبية و كذلك الخاصة و استنتجوا أن عوائد الصادرات لها إسهام كبير في نمو الإنتاج.

و في دراسة أخرى حاولت تحليل اثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال زيادة المقدرة على الاستيراد. فقد قامت منظمة UNCTD بدراسة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي و معدل نمو الواردات على 20 دولة خلال 53- 1963، و أظهرت النتائج ارتباطا قويا بينهما. كما أكدت دراسة أخرى على أهمية اثر الصادرات على العرض أو زيادة مقدرة الاستيراد بدلا من آثار تحفيز الطلب. و في دراسة أخرى قام بها (Bhagwati)[2] حول علاقة النمو بالواردات على 12 دولة توصلت إلى أن المصاعب التي تواجه الصادرات سواء كان بسبب تباطؤ النمو في أسواق المواد الأولية العالمية أو بسبب التعريفات الجمركية، إذ قد شكلت قيودا حقيقية على النمو الاقتصادي في الدول النامية. من ناحية أخرى هناك دلائل قوية تدعم فرضية اثر الصادرات الايجابي على النمو الاقتصادي، و ذلك من خلال أثرها المباشر على المدخرات. و يقرر

[1] Massel B.F,and fitch.JB, '' Foreign exchange and economic development : an empirical studies of selected latin American countries'', Review of economies and statistics

[2] Bhagwati JN(1978), '' Anatomy and consequences of exchange control regimes'', New York NBER/Ballinger

(Thirwall,1989)[1] أن الصادرات تشكل عاملا مهما يؤثر على المدخرات ليس فقط من خلال أثرها على الناتج و لكن أيضا لان قطاع التصدير في الاقتصاد يتميز بميل ادخاري أعلى من القطاعات الأخرى. فقطاعات المنتجات الأولية على وجه التحديد تميل إلى إنتاج السلع ذات العوائد العالية. و هذا يؤدي إلى زيادة مستوى الادخار عند أي مستوى للدخل الإجمالي. كذلك فان مستوى ادخار القطاع الحكومي يعتمد بشكل كبير على عوائد ضرائب الصادرات في كثير من الدول النامية. و قد قام Massell[2] بدراسة اثر الصادرات على المدخرات على 11 دولة نامية و توصل إلى صياغة لدالة الادخار التالية:

$$\delta = a + b(Y-X) + c X$$

حيث تمثل Y إجمالي الناتج السنوي و X تمثل عوائد الصادرات، و وجد أن عوائد الصادرات تسهم بشكل كبير في مستوى الادخار في 8 دول نامية. و حتى لا نطيل في سرد الأعمال حول اثر الصادرات على النمو نورد في الجدول التالي قسم آخر من الأبحاث و التقنية المستخدمة[3].

الكاتب	الهدف	مجال الدراسة	التقنية المستخدمة	النتائج
Emery(1967)	فحص الارتباط بين الصادرات و النمو	50 دولة نامية من سنة 1953– 1963	ارتباط متعدد و طريقة المربعات الصغرى	وجود علاقة بين الصادرات و الواردات

[1] Thirwall A.P.(1989), '' trade and development growth and devolopement with special reference to developing economies'', 4ed English language book society, Macmillan, pp353-387

[2] د .عابد العبدلي، " تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية"، مجلة مركز صالح عبد الله للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر السنة التاسعة عدد27السنة 1426

[3] Vyas Kumar Beedassy (2001),'' Etude sur Le lien Causal Entre L'exportation et la Production Dans Certaines Industries Manufacturières Du Canada'', these pelesentee a la faculte des e'izides superjeures et de la recherche en vue de l'obtention de la maitrise d es arts en economie , p.24

Balassa,1978	مقارنة ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات	7 دولة نامية من سنة 1960-1973	معاملات الارتباط و رتبة سبيرمان	أحسن نمو بالنسبة للصادرات التي تتبع حرية التجارة و سياسة تشجيع الصادرات
Feder,1982	مقارنة الإنتاجية الحدية القطاعية بين القطاعات المصدرة و القطاعات غير المصدرة	مجموعة من الدول نصف الصناعية من 1964-1973	انحدار خطي للناتج الوطني الخام على الاستثمار، السكان و الصادرات	نمو الصادرات يؤدي إلى النمو و نمو أحسن بالنسبة للبلدان المصدرة
Jang et Marshall, 1985	اتجاه و إشارة العلاقة بين الصادرات و الإنتاج	27 دولة نامية من 1950-1981	اختبار علاقة السببة لغرونجر و فيشر	علاقة سلبية بين المتغيرين – نمو الإنتاج بإمكانه أن يخفض النمو
Chow, 1986	العلاقة بين الصادرات و التطور	8 دول صناعية بين 60-1970	اختبار سيمس	نمو الصادرات و التطور الصناعي

	الصناعي			متكاملان – علاقة ثنائية الاتجاه
Kunst et Marain, 1989	العلاقة بين الصادرات و الإنتاجية	بيانات زمنية سويسرية	اختبار ا لسببية غرونجر	علاقة سببية للإنتاجية نحو الصادرات و لا توجد أي علاقة في الاتجاه المعاكس
Afxentiou et Seletis, 1991	علاقة سببية بين الصادرات و الإنتاج	بعض الدول الصناعية بين 1950– 1970	اختبار السببية لغرونجر و اختبار فيليب و بيرو على دالة الإنتاج كوب– دوغلاس	علاقة سببية على المدى الطويل، أو بعبارة أخرى لا توجد علاقة سببية
Marin, 1992	إذا كان النمو عن طريق ترقية الصادرات ذو معنوية	دول صناعية 1960– 1987	اختبار السببية لغرونجر و فيشر	علاقة سببية تتواجد بصورة كبيرة في الدول الصناعية

II. 6. تقدير العلاقة السببية بين الصادرات و النمو:

بعدما تأكدنا من أن السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة غير ساكنة في المستوى و **ساكنة في الفرق و من ثم فإنها متكاملة تكاملا مشتركا**، يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو (الناتج) و الصادرات في الصين الشعبية. و حسب (engel et Granger)[1] فان المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة **توازنية طويلة الأجل**. و عليه ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ و الذي ينطوي على إمكانية تقدير العلاقة في المدى القصير و الطويل بين متغيرات النموذج، كما انه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف و سوف نقوم باستخدام المنهج أدناه في تقدير نموذج **تصحيح الخطأ**.

II. 6. 1. تقدير نموذج تصحيح الخطأ لأنجل و غرانجر:

ويقوم منهج انجل و جرانجر على مرحلتين، الأولى: تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك. والثانية: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في المدى القصير – أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة **في المدى البعيد**، ويتم تقدير هذا النموذج قصير المدى بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة. ونموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل هو:

$$\mathbf{Ln\ p.i.b_t = a_1 + a_2 ln\ exp_t + e_t} \qquad \mathbf{(7)}$$

والذي يفترض وجود علاقة تكاملية مشتركة (Cointegration Relationship) بين الناتج و الصادرات، من خلال التأكد من سكون بواقي انحدار التكامل المشترك (e_t~IN(0)). وبعد التحقق من ذلك في اختبارات التكامل المشترك، يتم في الخطوة الثانية حسب (Engel-Granger two step method) بتقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك، ويرمز له (ECT_t):

$$\mathbf{\Delta ln p.i.b_t = b_0 + b_1 \Delta ln\ p.i.b_{t-1} + \Delta ln exp_{t-1} + \delta ECT_{t-1} + e_t} \qquad \mathbf{(8)}$$

[1] Eric Dor Econometrie collection synthex pearson education, 2004, pp.204-207

ولذلك يسمى بنموذج تصحيح الخطأ حيث يأخذ في الاعتبار التفاعل الحركي في المدى القصير والطويل بين الناتج و الصادرات. وأساسا، ظهور (ECT_{t-1}) تعكس الفرضية المسبقة بان قيمة الناتج الفعلية في المدى القصير في(المعادلة 8 لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في المدى الطويل في المعادلة (7) ، ولذلك فانه في المدى القصير يكون هناك تصحيح جزئي لهذا الاختلال. وهنا يمثل معامل حد تصحيح الخطأ (□) معلمة تعديل القيم الفعلية للناتج باتجاه قيمها التوازنية من فترة لأخرى، وتحديدا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة (t-1) التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة (t). وقد تم تقدير نموذج العلاقة التوازنية في المدى الطويل وإدراج البواقي المقدرة مبطأة **لفترة واحدة** في نموذج المدى القصير ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وحصلنا على النتائج في الجدولين المواليين:

الجدول(1): نتائج العلاقة طويلة المدى

	Coefficients	*Erreur-type*	*Statistique t*
Constante	3.48972694	0.13442357	25.9606771
ln exp	0.64157538	0.02751367	23.3184225

الجدول(2): نتائج تقدير العلاقة على المدى القصير

	Coefficients	*Erreur-type*	*Statistique t*
Constante	0.0294842	0.05047509	0.58413378
Δln $p.i.b_{t-1}$	-0.4045165	0.23638841	-1.71123658
Δln exp_{t-1}	0.68432323	0.25080736	2.72848143
residus	-0.50909403	0.22284951	-2.28447456

وللتأكد من خلو نموذج تصحيح الخطأ من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام عدة اختبارات، و وجدنا أن النموذج قد تجاوز كافة إحصائيات فحص البواقي، مثل تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Jarque-Bera)، وخلوه من الارتباط التسلسلي

باستخدام اختبار (LM) حتى الدرجة الثالثة، وعدم وجود اختلاف تباين باستخدام (ARCH test) وكذلك باستخدام (White test).

وعلى ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ في جدول(2)، نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ (ECT_{t-1}) عند مستوى 1%، مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهذا تأكيد أيضا على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الصادرات و الناتج المحلي وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (– 0.509) إلى أن االناتج المحلي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) تعادل 50%. وبعبارة أخرى، أن الناتج يصحّح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو 50%. أي انه عندما ينحرف الناتج، خلال المدى القصير في الفترة (t-1)، عن قيمته التوازنية في المدى البعيد، فانه يتم تصحيح ما يعادل 50% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t). ومن ناحية أخرى، فان نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل منخفضة نحو التوازن، بمعنى أن الناتج تستغرق ما يقارب 2. سنتين(1÷ 0.5) باتجاه قيمتها التوازنية بعد اثر أي صدمة في النظام (النموذج) نتيجة للتغير في محدداته أي الصادرات وباستخدام نتائج تقدير نحصل على مرونات الناتج بالنسبة للصادرات على المدى الطويل والقصير و هي على التوالي 0.64 و0.68. ومن الجدولين السابقين نلاحظ أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت حسب المتوقع، أي أن الناتج يتأثر طرديا بالصادرات. وتظهر الناتج غير مرن في المدى القصير والطويل. و من النتائج نلاحظ أن الزيادة في الصادرات بنسبة **1%** تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج بنسبة 0.68 %، ويستمر أثرها في المدى البعيد وهذا يدل على اعتماد الناتج المحلي نسبيا على حجم الصادرات. **أي هناك تأثير للتغير في الصادرات على الناتج.**

II. 7. الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الصين:

لقد كان من نتيجة الارتباط بين كل من الصادرات و الاستثمار الأجنبي في النموذج المعروض أعلاه أننا لم نتمكن من قياس الأثر المباشر للاستثمار على النمو،

ولتخطي هذه العقبة نستخدم منهجا جديدا فبدلا من توظيف الإستراتيجية التحليلية المعيارية التي تقوم على بناء علاقة بين مستويات النمو الكلي و مستويات الاستثمار الأجنبي الكلي في الصين نجري في هذه الفقرة مقارنة مباشرة بين أداء الشركات الأجنبية العاملة بالصين و الشركات ذات الملكية المحلية. أي أننا سنقوم بتغيير وحدة التحليل من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي، وعندئذ تصبح وحدة التحليل هي مستوى الشركة. ولا يعود تغييرنا لمنهجية البحث للسبب المذكور أعلاه وحسب بل أيضا للخلافات التي يثيرها الأثر التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات الأقل تقدما بين الباحثين. فكما تبين لنا في القسم النظري أن هناك عددا من الباحثين الذين انخرطوا في هذا النقاش بإتباع إستراتيجية **منهجية متماثلة**. فمن خلال بناء علاقة بين المؤشرات الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في عينة من البلدان خرج الباحثون باستنتاجات حول العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو. وتبدو النتائج المستقاة من هذه الإستراتيجية البحثية مختلطة ومثيرة للخلاف بدرجة كبيرة ولقد تحدثنا فيما سلف عن بعض هذه الخلافات ولكن تستحق الإشارة إليها من جديد نظرا لأهميتها.

و كانت دراسة بورنشاير و تشيس– دن من الدراسات المهمة في هذا النقاش العام[1] 1985، حيث قاما بتحليل الأثر الاقتصادي للشركات متعدية القومية على بلدان العالم الثالث. وهما يجادلان بأن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يقود إلى نمو اقتصادي على المدى القصير، لكنه يقود أيضا إلى تراخ في الوتيرة الاقتصادية على المدى البعيد، يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء شركات احتكارية، ثنائية أو متعددة في السوق. وفي نهاية المطاف، سوف تبدأ هذه الشركات في تصدير القيمة الفائضة خارج البلد الذي تم اختراقه. إن هذا الأثر، الذي يتم تجميعه من أنشطة الشركات على المستوى الجزئي، يتفاعل مع عدد من الآثار الاقتصادية الكلية التي سببتها مختلف العوامل الخارجية السلبية الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر (وهي التخلف،

[1] انظر، مقال:لورانس ب.كينج ، "الاستثمار الأجنبي المباشر و مرحلة الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية"، ترجمة : شهرت العالم المنشور في مجلة الثقافة العالمية، العدد 110، يناير-فبراير 2002

التفاوت القطاعي والجغرافي، التفاوت الاقتصادي، التمرد و العصيان ... الخ) مما يضر بالنمو الاقتصادي.

وقد عارض فايربو هذه الرؤية عام 1992، مجادلا أن البيانات توضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار جيدة بالفعل على الاقتصاديات النامية، حتى إن لم تكن بمثل جودة تكوين رأس المال المحلي . فالاستثمار الأجنبي المباشر جيد بغض النظر عن مصدره؛ فهو أحد عوامل الإنتاج الرئيسية الثلاثة . ومع ذلك ، يذهب فايربو إلى أن الاستثمار الأجنبي يسفر عما يشير إليه ديكسون و بوزويل باعتباره إنتاجية تمايزية سلبية، وهو ما يعني أن الاستثمارات الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر لا تؤدي إلى توليد قدر كبير من النمو مثلما تؤدي إليه استثمارات المالكين المحليين . ويرجع ذلك إلى ضعف روابط الشركات الأجنبية بالاقتصاد المحلي (ومن ثم يقل تحفيزها للنشاط الاقتصادي الإضافي) ، ودفعها قدرا أقل من الضرائب بسبب أسعار النقل.

قام ديكسون بوزويل عام 1996 بإعادة تفسير البيانات مرة أخرى ، و وجدا ما يدعم وجود أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، فضلا عن الإنتاجية التمايزية السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر. وقد رد عليهما فايربو 1996 بإعادة تفسير آخر للبيانات، زعما أن الاستثمار الأجنبي يقود إلى إحداث تنمية اقتصادية، على الرغم من موافقته على أن إنتاجية الاستثمار الأجنبي المباشر أقل إنتاجية من رأس المال المحلي. وبعد ذلك، استخدم كنتور(1998) مجموعة من البيانات تغطي فترة زمنية أطول، وأعاد تأكيد النتائج الأصلية التي طرحها كل منبور نشايرو تشيس– دن وهي: يقود الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نمو على المدى القصير، لكنه يقود إلى نمو ركود على المدى البعيد. استمرت هذه النتائج لمدة تزيد قليلا على العام قبل ظهور نتائج دي سويسا و أوينال عام 1999 اللذين استخدما بيانات أخرى و نماذج مختلفة تضم مقاييس لرأس المال البشري ، ووجدا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسهم في التنمية فحسب، بل تزيد إنتاجيته على إنتاجية الاستثمار المحلي.

إن هذا الخلاف يجدر وضعه في إطار نقاش أوسع، يعتمد أيضا على هذه المنهجية البحثية المقارنة عبر القومية واسعة النطاق. كما تخفق **هذه النتائج أيضا في تحقيق اتفاق حول اتجاه تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو** و حتى ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو. و **من** الواضح بداهة عدم وجود إجماع عام، باستخدام هذه الإستراتيجية البحثية، حول التأثير الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر. ونقدم في هذا الجزء من البحث أطروحتين متعلقتين بمنهج البحث وإستراتيجيته. أولا، يعد إعداد البيانات الكلية البحثية عبر القومية أمرا إشكاليا، مع ضرورة معرفة الخصوصية التاريخية للبلدان النامية **وأخذها بالاعتبار**. وثانيا، عدم **اتساق النتائج** طوال عقدين كاملين من البحث يطرح إمكانية تحسين هذه الإستراتيجية البحثية ذاتها عن طريق تغيير وحدة التحليل إلى المستوى الجزئي، **وعندئذ تصبح** وحدة التحليل هي **مستوى الشركة**. فبدلا من إقامة علاقة بين مستويات الاستثمار الكلي و النمو الكلي، نجري في هذا الجزء مقارنة مباشرة بين أداء **الشركات الأجنبية والشركات المحلية الصينية**.

و بقدر مدى حدوث الآثار الاقتصادية المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الشركة. بقدر ما كانت الاستنتاجات حول تأثير الاستثمار الأجنبي على مستوى الشركة. أما بالنسبة لمن يستخدم البيانات على المستوى الاقتصادي الكلي فان وحدة التحليل (المشروع)، ليست هي وحدة الملاحظة (إحصاءات كلية على الصعيد القطري). ومن ثم يجدر على الأقل تأكيد الإستراتيجية البحثية الإحصائية الكلية و ذلك من خلال دراسات على **الشركة**. لهذه الأسباب سنعتمد إستراتيجية المقارنة بين الشركات بمختلف أنواع الملكية لبحث تأثير الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الصيني. إن مقاربة مقارنة أداء الشركات الأجنبية بأداء الشركات المملوكة محليا في الصين قد قام على تنفيذها باحثون آخرون وبينوا الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي على النمو الصناعي في الصين خلال فترة التسعينات. ففي سنة 1996 وجد[1] وي أن 20% من الفرق بين النمو

[1] Wei. S,j (1996), ''foreign direct investisment in china :soures and consequences,dans ito Krueger,a!o,financial deregulation and integration in east asia'', NBER, the university of Chicago press, p.100

الصناعي بين مختلف المدن الصينية ما بين سنتي 1988 و1990. يمكن أن يعزى إلى اختلاف حصة الشركات الأجنبية في **الناتج الصناعي** لهذه المدن. وكما مر بنا سابقا و إذا كانت العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية **علاقة تكاملية** أو **طردية**، فمن شأن الاستثمارات الأجنبية أن تزيد من النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق نذكر أن حصة الاستثمارات الأجنبية من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الصين بلغت 15% في سنة 1994 ثم تأرجحت حول **13%** خلال الفترة الممتدة مابين 1994 و 1998 لتنخفض بعدها إلى **11 %** عند مشارف سنة 2000[1]. و وفق الدراسة التي أجراها ديمجي[2] فإن حصة الفرد الواحد من الاستثمارات الأجنبية، تفسر أكثر من **50%** من تغير الاستثمارات الكلية خلال الفترة الممتدة مابين سنتي1983 و 1992 **وأنها** حفزت **الاستثمار الوطني**. و لا ننسى بان الاستثمار الوطني قد **ساهم** بنسبة كبيرة في النمو الاقتصادي للصين منذ التحرير الاقتصادي على النحو المبين في الجدول (8):

الجدول (8): المساهمة في نمو الناتج الداخلي الخام (PIB) الصيني، ب %

	الطلب الداخلي	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الحكومي	FBCF[3]	الصادرات الصافية
1984-1993	101	46	14	42	1-
1994-2003	90	33	11	45	10
الوزن في PIB، في 2003 ب%	94	40	12	43	6

المصدر:

Banque asiatique de dévelopement, Asian Developement Outlook, 2005

كما كان من نتيجة تدفق الاستثمارات الأجنبية للصين على النحو الذي بيناه في المبحث الفارط، أن أصبحت الشركات الأجنبية تلعب دورا متزايدا **في** الاقتصاد الصيني

[1] Sandra poncet (2007), '' F.D.I in china spillovers and impact on growth'', the world economy, pp. 83-862
[2] Demuger s;(1996),'' differences regionales de la croissance in dustrielle en chine'', revue d'economie du developpement, juin pp.145-168

[3] FBCF: إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

فبلغت حصتها من مجمل القيمة المضافة حوالي**27%**، كما ساهمت بنسبة **4.1%** من مجمل الإيرادات الضريبية على حين بلغت حصتها من إجمالي التجارة الخارجية **58%** و **88%** من صادرات الصين عالية التكنولوجيا سنة **2005**. كما كانت الشركات الأجنبية وراء توفير **24** مليون وظيفة شغل وهو ما يعادل نسبة **9%** من مجمل العمالة في المدن الصينية[1].

وفيما يتعلق **بالأداء** الاقتصادي للشركات العاملة في الصين و **مدى** تأثير الشركات الأجنبية **على الشركات المنافسة والشريكة**، نلحظ أن أداء الشركات الأجنبية كان أفضل من أداء الشركات المحلية فيما **يتعلق** بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والربحية حيث بلغ الفرق بين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الشركات الأجنبية ونفس الإنتاجية في الشركات المحلية حوالي **0.9**[2]. **وهذا** ما يبين الأثر الإيجابي المباشر للشركات الأجنبية على نمو الاقتصاد الصيني متى ما علمنا أن مساهمة **الإنتاجية الكلية** في نمو الاقتصاد الصيني كانت معتبرة خلال الفترة الممتدة ما بين **1978** و**2005** على النحو المبين في الجدول الموالي:

الجدول (9):

مساهمة عوامل الإنتاج في نمو PIB

[1] Sandra poncet (2007), ''F DI in china؛ spillovers and impact on growth'', the world economy, pp. 83-862

[2] Chen yu (2002),'' croissance de la productivité dans l'industrie manufacturière chinoise : le rôle de l'investissement direct étranger'', économie internationale_,2002/4, No.92, pp.131-163

المتوسط السنوي بالمئة	مسح OCDE للاقتصاد الصيني، 2005				2003	التغير ب % للمتوسط 93-2003 بالنسبة ل 83- 1993
	1988-83	1993-1988	1998-1993	2003-1998		
PIB	12.1	8.9	9.8	8.0	9.1	1.5-
مساهمة العمالة	1.5	1.0	0.3	0.3	0.4	0.9-
مساهمة رأس المال	5.0	4.5	5.5	4.9	5.5	0.4
عوامل أخرى منها:						
التغير القطاعي	2.2	0.8	0.3 -	0.5	0.7	1.4-
التربية	1.0	0.9	0.9	1.1	0.8	0.0
الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	2.4	1.7	3.4	1.3	1.6	0.3

المصدر: OCDE (2005)

كما ساهمت الشركات الأجنبية بطريقة **غير مباشرة** في النمو من خلال مشتريات مدخلاتها لدى الشركات المحلية الصينية.

وقصد استكمال المقارنة بين أداء الشركات الأجنبية والشركات الصينية المحلية نورد الجدول الموالي أين تم تقسيم القطاع الصناعي إلى ثلاثة مجموعات: صناعات السلع الاستهلاكية، صناعات السلع الوسيطة، وصناعات سلع التجهيز.

الجدول(10):

المؤشرات الاقتصادية الأساسية للصناعة التحويلية[1] في الصين سنة2000

	الشركات المملوكة للدولة	الشركات التعاونية	الشركات الأجنبية
الصناعات الاستهلاكية			
عدد المستخدمين في الشركة	317	75	141
الإنتاج الإجمالي للشركة	18777322	5619309	17065214
القيمة المضافة للشركة	4979414	1231012	3683692
القيمة المضافة لكل مستخدم	15699	16435	26124
الموجودات الثابتة الصافية لكل مستخدم	31538	19124	48032
مستوى التعليم(%)			
الجامعة	4.1%	1.0%	3.8%
ثانوي تقني	9.7%	5.5%	7.6%
ثانوي عام	26.6%	20.6%	25.0%
متوسط	51.6%	57.7%	54.4%
ابتدائي أو دون تعليم	7.9%	15.3%	9.2%
الصناعات الوسيطية			
عدد المستخدمين في الشركة	522	77	109
الإنتاج الإجمالي للشركة	42203577	5236427	19304640
القيمة المضافة للشركة	11775188	1233974	4516635

[1] Demuger s,(2000), '' ouverture économique et croissance économique en chine, études du centre de développement OCDE'', paris mars, pp.145-168

القيمة المضافة لكل مستخدم	21345	15948	41256
الموجودات الثابتة الصافية لكل مستخدم	55325	20999	98783
مستوى التعليم(%)			
الجامعة	8.4%	1.2%	7.7%
ثانوي تقني	14.7%	6.3%	11.4%
ثانوي عام	22.7%	20.5%	26.2%
متوسط	44.7%	52.0%	47.2%
ابتدائي أو دون تعليم	9.4%	20.0%	7.5%
صناعات التجهيز			
عدد المستخدمين في الشركة	532	83	143
الإنتاج الإجمالي للشركة	26910477	7250475	35199300
القيمة المضافة للشركة	6877345	1768902	8636867
القيمة المضافة لكل مستخدم	12937	21339	60491
الموجودات الثابتة الصافية لكل مستخدم	30042	20560	73394
مستوى التعليم(%)			
الجامعة	11.3%	2.3%	10.8%
ثانوي تقني	19.5%	9.3%	13.8%
ثانوي عام	21.2%	23.2%	26.3%
متوسط	40.8%	53.0%	44.0%
ابتدائي أو دون تعليم	7.1%	12.2%	5.1%

ويستدل من الجدول أعلاه اعتمادا على مؤشر متوسط عدد المستخدمين للشركة الواحدة، أن حجم المؤسسات أو الشركات الأجنبية يتسم بالصغر مقارنة بالشركات المملوكة من طرف الدولة حيث تكبر الأخيرة عن الأولى بحوالي 2.2 مرة ويزداد هذا الفارق ليبلغ 5 مرات في الصناعات الوسيطية، في حين نجد أن الشركات الأجنبية أكبر من الشركات التعاونية باستخدام نفس المعيار في القطاعات الثلاث، و لكن الفارق بينهما لا يتجاوز الضعفين. أما إذا استخدمنا **معيار متوسط القيمة المضافة** أو الإنتاج الإجمالي فإننا نجد أن الشركات الأجنبية تحتل موقعا وسطا بين مؤسسات الدولة و المؤسسات التعاونية في قطاع الصناعات الاستهلاكية على حين تكبرها في صناعات التجهيز.

ويستدل من الجدول أيضا أن الاستهلاك الوسيط للشركات الأجنبية كان أكبر من الاستهلاك الوسيط للشركات المحلية، وخاصة في صناعة سلع الاستهلاك ففي حين بلغ إنتاجها الإجمالي ما قيمته 91% من إنتاج المؤسسات المحلية نجد أن نسبة القيمة المضافة للشركات الأجنبية لا تتجاوز 74% من مجمل القيمة المضافة للشركات المحلية. وهذه النتيجة تعضد الفكرة القائلة بأن الشركات الأجنبية تحفز الطلب المحلي بأكبر مما تقوم به الشركات المحلية.

وفيما يتعلق بإنتاجية العامل(القيمة المضافة على عدد المستخدمين) يبين الجدول أن إنتاجية العمل في المؤسسات الأجنبية تفوق مثيلتها في المؤسسات المحلية سواء أكانت مؤسسات مملوكة للدولة أو مؤسسات تعاونية في القطاعات الثلاث ولا شك أن هذا الفارق مرده إلى التكنولوجيات الجديدة وتقنيات الإدارة المتقدمة التي تستخدمها هذه الشركات.

ويستدل من الجدول على أن المؤسسات الأجنبية تتميز بالتعميق الرأسمالي في القطاعات الثلاث وهذا يبين أن المحتوى التكنولوجي في المؤسسات الأجنبية أكبر منه في المؤسسات المحلية وهذا يعني أن بإمكان المؤسسات الأجنبية أن تكون قناة من قنوات انتقال التكنولوجيا إلى المؤسسات الصينية. كما تبرز هذه الأرقام أن الاستثمار في رأس

المال الثابت في الشركات الأجنبية يزيد عن مثيله في الشركات المحلية وهذا بسبب قدرة نفاذ الشركات الأجنبية إلى **سوق رأس المال والتكنولوجيا العالمية.**

إن الأرقام المعروضة أعلاه تؤكد الفرضية القائلة أن **الاستثمار الأجنبي المباشر** كان مفيدا بالنسبة لنمو الاقتصاد الصيني؛ فما وفرته الشركات الأجنبية من حافز للمنتجين المحليين كان أكبر مما وفرته الشركات ذات الملكية المحلية. ولقد تمكنت الشركات الأجنبية من زيادة قيمتها المضافة فضلا عن توظيف عمالة جديدة، والاستثمار في رأس المال الثابت. وإذا تناولنا هذه الأمور مجتمعة نجد أن هذه النتائج تدعم بقوة الفرض القائل بأن الاستثمار الأجنبي المباشر ارتبط بشكل إيجابي بالنمو في الاقتصاد الصيني خلال الفترة من بداية الإصلاحات وإلى بداية القرن 21.

III. التحرير الاقتصادي و توطين التكنولوجيا في الصين:

لقد شكل تحرير التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة الركيزة الأساسية لنمو الاقتصاد الصيني منذ مباشرة الصين لسياسة التحرير الاقتصادي سنة 1978 كم سلف الذكر. إذ سمحت لها هذه السياسة بتحقيق معدلات نمو مرتفعة و ثابتة، كما أن الصين تمكنت من الارتقاء في سلم المنتجات كثيفة التكنولوجيا، على الرغم من أنها تتميز بميزة نسبية في الصناعات كثيفة العمالة. و قد أثبتت العديد من الدراسات أهمية كل من التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحويل التكنولوجيا و توطينها، كما ورد في القسم النظري من الرسالة. و على هذا الأساس و من خلال هذا الجزء من المذكرة، سنحاول معرفة إلى أي مدى أسهمت التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحويل التكنولوجيا و توطينها في الصين و كذا تمكينها من تصدر الصناعات عالية التقنية.

III. 1. أهمية نمو و تنوع التجارة الخارجية:

سمحت السياسة التجارية المنتهجة في الصين تحقيق نمو سريع فيما يخص التجارة الخارجية لها كما ورد في المبحث الأول. كما أن هذه الأخيرة تنوعت بشكل كبير؛ و قد اثبت الدراسات في هذا المجال أن مصدر نمو الصادرات الصينية يعود بالأساس إلى تنوعها، و إلى ظهور منتجات جديدة[1].

و لهذا فان هيكل التجارة الخارجية للصين قد شهد تغييرات جذرية. فمنذ منتصف الثمانينات أصبح يقارب في سماته الخصائص التي تميز الدول الصناعية؛ إذ أن نسبة الصادرات من المواد الأولية عرفت انخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 1993، لتصل إلى مستوى منخفض جدا سنة 2005. و على خلاف ذلك فان السلع الرأسمالية و الوسيطة قد عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال نفس الفترة[2]، لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2005 بحوالي

[1] See, MaryAmiti, CarolineFreund (2007), '' An Anatomy of China's Export Growth'', Paper presented at the Trade Conference, Research Department Hosted by the International Monetary Fund Washington, DC-April 6, 2007 , p.2

[2] Li Cui and Murtaza Syed(2007),'' Is China Changing its Stripes? The Shifting Structure of China's External Trade and its Implications'', Paper presented at the Trade Conference, Research Department Hosted by the International Monetary Fund,Washington, DC-April 6, 2007, p.3

20% من إجمالي الصادرات، بعد ما كانت في حدود 4% سنة 1993 وهذا ما يتجلى في الشكل(4).

الشكل (4):

تغير تركيب الصادرات الصينية ب %:

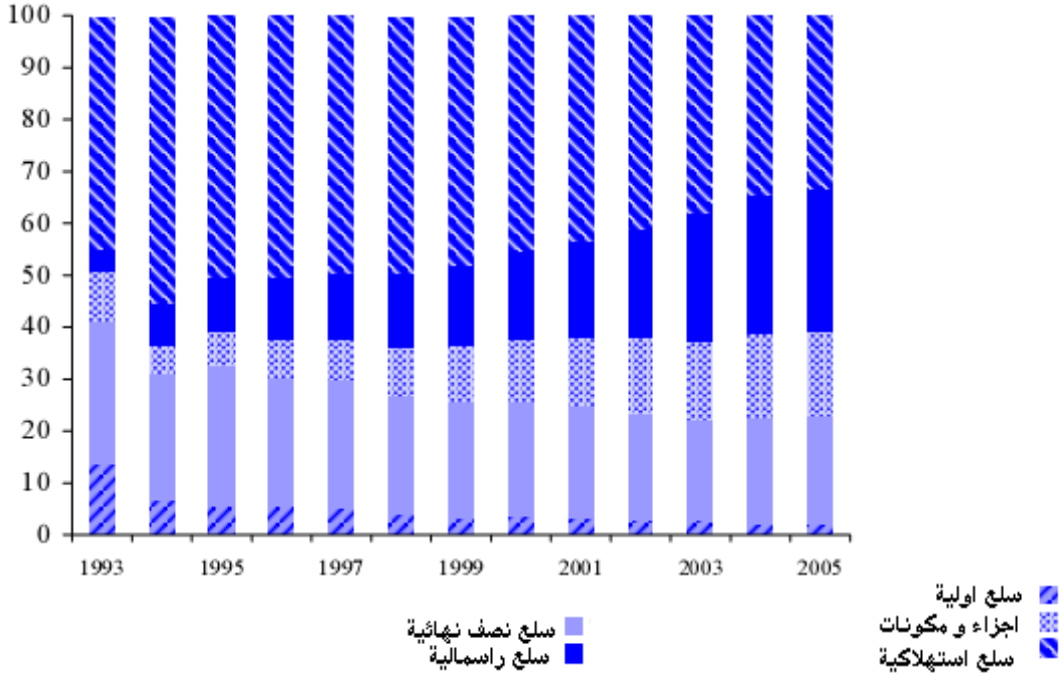

المصدر:

Li Cui and Murtaza Syed(2007),'' Is China Changing its Stripes? The Shifting Structure of China's External Trade and its Implications'', Paper presented at the Trade Conference, Research Department Hosted by the International Monetary Fund,Washington, DC-April 6, 2007, p.8

فيما يتعلق بالمواد الأولية، فالملاحظ أن العجز في المواد الأولية قد نمى بشكل كبير، وهذا بفعل ارتفاع الأسعار الدولية للحديد و النحاس والفولاذ، و قد انتقلت الصين من حالة فائض إلى حالة عجز فيما يخص الفحم. و يعد ارتفاع أسعار البترول هو الأخر مسؤولا عن هذه الوضعية(العجز)، و الجلي أن للصين اثر في ارتفاع أسعار النفط بفعل نموها الكبير و طلبها المتزايد على هذا المورد الطاقوي. فإلى غاية بداية التسعينات كانت الصين مصدرة للبترول، ولكن الحقبة الأخيرة من القرن الماضي تميزت بارتفاع كبير

للاستهلاك على حساب الإنتاج مما أدى إلى تصاعد حجم الاستيراد، و تحتل الصين حاليا المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد البترول.

الجدول(11):

تطور إنتاج واستهلاك البترول في الصين

مليون برميل/يوميا	1980	1985	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الإنتاج	2.1	2.5	–	2.9	3.3	3.3	3.3	3.4	3.5
الاستهلاك	–	1.9	2.3	3.4	5.0	5.1	5.4	5.8	6.7

المصدر: BP Statistical Energy Review, différentes années

غير أن الصين انتقلت من حالة عجز إلى حالة فائض فيما يخص المنتجات الزراعية ذات الطابع الغذائي، وازدهرت بها صناعة الآلات والتجهيزات الكهربائية و التلفزيونات لتقفز إلى المرتبة الأولى فيما يخص الصادرات قبل صناعة النسيج و المنتجات الكيمائية، كما أنها تحتل المراتب الأولى عالميا في بعض المنتجات سابقة الذكر بفعل تطور النشاط التركيبي بها لما تمثله **الصناعات التركيبية من أهمية بالغة في التجارة الخارجية.**

III. 2. استغلال الصين للأسعار التنافسية في تطوير تجارتها الخارجية:

III. 2. 1. تطور الميزة النسبية في الصين:

تستند الميزة التنافسية في الصين على عاملين أساسيين، فمن جهة وفرة اليد العاملة ومن جهة أخرى انخفاض تكلفتها. وتشكل اليد العاملة غير المؤهلة السواد الأعظم من العمالة السائدة بها، وقد أدت الإصلاحات التي مست القطاع الزراعي إلى تخفيض اليد العاملة الزراعية وتوجيهها إلى القطاع الصناعي، وهي التي سمحت بتطوير الصناعات التصديرية في **دلتا نهر اللؤلؤ**(Liaoning Fujian، Shanghai ...). و بهذا فان **الميزة النسبية** للصين ارتكزت في البداية على قدرة اليد العاملة على التأقلم حيث استفادت هذه الأخيرة من مستوى معين من التعليم الأولي، مكنتها من الانتقال من الزراعة إلى الصناعة بأجور تنافسية، والتي لا يمكن لأي منافس أجنبي **الصمود أمامها**؛ فإذا كان المؤشر **100** يمثل الأجر المتوسط في الولايات المتحدة الأمريكية (و م أ) فانه يمثل في الصين 2.1 فقط، إلا أن هذا الفرق الكبير يعوض بفرق واضح في الإنتاجية؛ فالمؤشر 100 في(و م أ) يقابل 2.7 في الصين، وبذلك تمثل تكلفة العمل في الصين 77 % تكلفته في (و م أ).

الجدول(12):

تكلفة المتوسط الساعي لليد العاملة في قطاع الصناعة ($ للساعة)

البلد	1995	2000	2001	2002	2003
المكسيك	1,65	2,19	2,51	2,61	2,48
البرازيل	-	3,56	2,97	2,58	2,67
اليابان	23,82	22,34	19,73	19,02	20,9
المانيا	30,27	22,66	22,52	24,31	29,91
الصين	-	-	0,5	0,6	10,28

المصدر: تم انجاز الجدول اعتمادا على:

-U.S. Department of Labor, Bureau of Labor Statistics, May 2004 http://www.bls.gov/oes/2005/may/table3.pdf

لكن الصين تعاني من عدم التجانس في ما يخص مستويات الأجور، ويبرز هذا الفرق بصورة اكبر بين المدن والأرياف، وحتى بين المدن الكبرى نفسها، كما يتجلى الفرق في مستويات الأجور بين القطاعات. و من جهة أخرى، يعكس ارتفاع الأجور بالنسبة

للوظائف المؤهلة شكلا جديدا للميزة النسبية بالنسبة للصين التي تشهد تطورا في قطاعات تكنولوجية متقدمة. و بما أن الصين تحافظ على انخفاض المستوى العام للأجور فإنها مؤهلة للمحافظة على منافسة قوية، وبإمكانها انتهاج هذه السياسة ما دام السكان الذين هم في مرحلة تسمح لهم بالعمل في تطور مستمر إلى غاية سنة 2015. و تقع الميزة النسبية للصين في السلع كثيفة العمالة، و بشكل أساسي قطاع النسيج والملابس الجاهزة، الجلود و الأحذية، اللعب، الخشب، و الأجهزة الالكترونية، و بصورة **اقل في الكيمياء و المعادن و الآلات**. و بالنسبة للصادرات فقد غلب عليها النسيج في سنوات الثمانينات، أما في سنوات 1990 فقد ارتفعت فيها نسبة الأجهزة الالكترونية و الكهربائية. وقد أدت تنافسية الصين في العديد من القطاعات إلى زيادة الطلب على منتجاتها مما جعلها تحتل المراتب الأولى في تصدير عدة منتجات منها: الجلود، المنسوجات، الساعات، **الصناعات الالكترونية**[1].

الشكل (5):

حصة الصين في التجارة العالمية (ب %)

[1] انظر: اوديد شنكار، مصدر سبق ذكره، ص.23

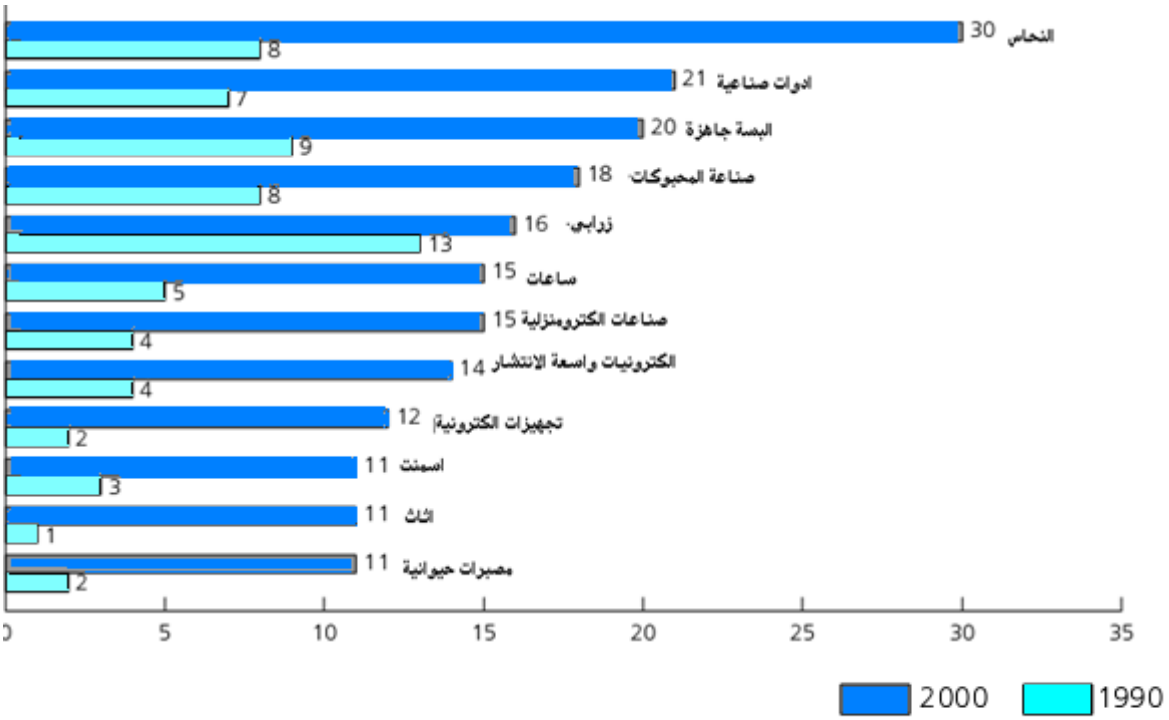

المصدر:

Lemoine,Unal-Kesenci D (2002), '' Chine : spécialisation internationale et rattrapage téchnologique'' , Economie Internationale, 92, p.15

III. 2. 2. دور الاستثمارات الأجنبية في دعم الميزة النسبية في الصين:

إن تركيب التجارة الخارجية للصين يتميز بهيكل مزدوج كما سبق الذكر؛ التجارة التركيبية و التجارة العادية. و يمثل النوع الأول من التجارة الخارجية أغلبية المبادلات، وعليه تتركز حيوية التصدير، كما يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.أما النوع الثاني فناجم عن نشاط المؤسسات الصينية التي لا تزال لا ترقى إلى مستوى المنافسة الدولية[1] .

و أهم أنشطة القطاعات التي تكتسي فيها الصين قدرة تنافسية على الصعيد الدولي هي نتيجة لصناعات تركيبية، و يستند هذا التنظيم كما سنرى في مطلب لاحق على تنظيم الإنتاج في منطقة آسيا و على السياسة التجارية التي تشجع بشكل واسع هذه الأنشطة؛ عن طريق إعفاء الواردات الموجهة للصناعات التركيبية. وهكذا فان الدعم المقدم

[1] Lemoine,Unal-Kesenci D (2002), '' Chine : spécialisation internationale et rattrapage téchnologique'' , Economie Internationale, 92, p.20

للصناعات التصديرية المرتبط بالمدخلات المستوردة (input importé) يشكل المحرك للقدرة التنافسية للصين؛ ويعد هذا الارتباط أكثر جلاء بالنسبة للمؤسسات الأجنبية التي قدمت أكثر من 70% من صادرات وواردات الأنشطة التركيبية[1].

الجدول (13):

حصة المؤسسات ذات رأس المال الأجنبي في التجارة الخارجية للصين (ب %)

	1992	1997	2003
الواردات الكلية:	100	100	100
المؤسسات ذات رأس المال الأجنبي، حيث تشكل:	32	55	56
الصناعات التركيبية:	...	32	33
الصادرات الإجمالية:	100	100	100
المؤسسات ذات رأس المال الأجنبي، حيث تشكل:	20	41	55
الصناعات التركيبية:	...	35	43

المصدر: إحصائيات الجمارك الصينية.

و بصفة عامة تلعب المؤسسات الأجنبية دورا محوريا في تطوير الصادرات الصينية. ففي سنة 2003 سيطرت هذه المؤسسات على أكثر من النصف من الصادرات و الواردات، و تتوزع هذه المساهمة بطريقة متفاوتة بين مختلف المقاطعات. و يشير الشكل(6)، إلى أن الشركات ذات رأس المال الأجنبي تسيطر على أكثر من **80%** من الصناعات الالكترونية و الاتصالات و على حوالي **60%** من التجهيزات الالكترونية. كما أن حصتها من صناعة الآلات، تجهيزات النقل و الصناعات الكيمائية تفوق **30%**، **و** هي صناعات عالية التكنولوجيا. في حين فان حصتها من الصناعات التقليدية (النسيجية و الجلدية و الألبسة) فإنها تتراوح بين 30% و 50%. **وقد أسهمت المؤسسات المتعددة**

[1] Lemoine,Unal-Kesenci D (2002), op.cit, p.11-40

الجنسيات على نقل التكنولوجيا إلى الصين مما سمح بتنويع الميزة النسبية وتطويرها وهذا ما نتناوله في المطلب الموالي.

الشكل (6):

مساهمة مختلف القطاعات في الصادرات الصناعية الرئيسية لسنة 2004

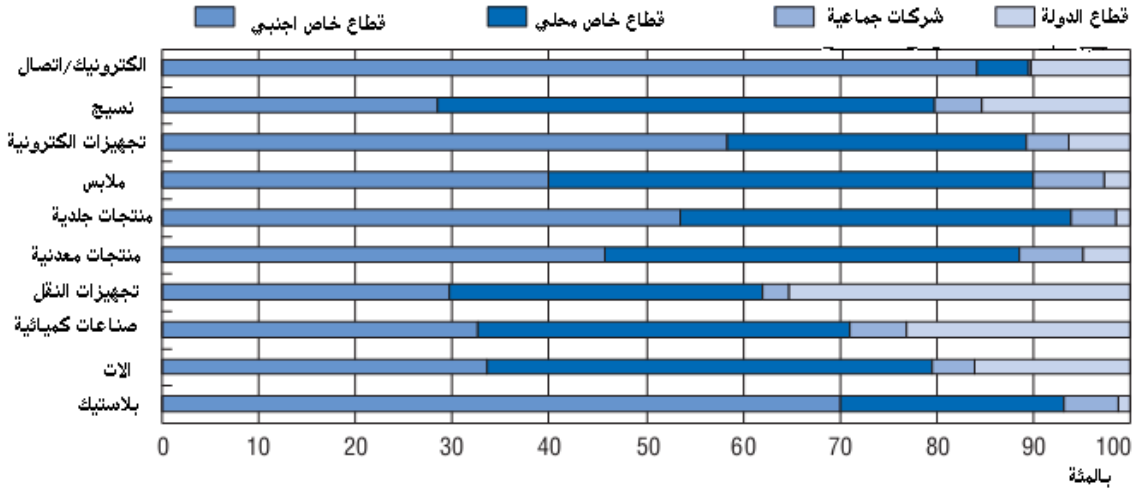

المصدر:

OECD Economic Surveys, china (2005),p.31

III. 3. إستراتجية تحويل التكنولوجيا وتطوير البحث لدعم الميزة النسبية و تنويعها:

III. 3. 1. إستراتجية البحث و التطوير في الصين:

إذا كانت المنتجات كثيفة العمالة لا تزال مسيطرة على الاقتصاد الصيني، فان الحكومة تهدف إلى دعم القطاعات ذات التكنولوجيا العالية، مما يسمح بتغيير تنافسية الصناعة الصينية مستقبلا. ويعتبر هذا التطوير حديثا ولكنه ينمو بوتيرة سريعة[1].

وتتمثل إستراتجية الحكومة في تشجيع الشركات متعددة الجنسيات على تحويل التكنولوجيا و صمودها أمام المنافسة الدولية؛ فمثلا في صناعة السيارات تستعمل الحكومة حجة أهمية السوق الداخلية من اجل التفاوض على تحويل التكنولوجيا. وترتكز هذه

[1] See, Synthesis Report (2007), '' OECD Reviews of Innovation Policy'', China, 2007, p.16

الإستراتجية أيضا على مجهودات هامة لتمويل البحث[1]؛ فالبنسبة للشركات متعددة الجنسيات المتواجدة في الصين تخصص مبالغ هامة للبحث والتطوير، منها(Alcatel) التي تقوم بتطوير بحوثها على مستوى شركة (Alcatel Shanghai Bell) التي تحتفظ ب 50% من رأس المال لغرض **البحث والتطوير** و تشغل 6000 موظف من بينهم 2000 مهندس يشتغلون في **البحث والتطوير**.

إلا أن الصناعات الدقيقة ما زالت حتى الآن مقتصرة على بعض المناطق التفضيلية مثل **Shanghai** أو**Delta** نهر اللؤلؤ. ولكن السياسة المنتهجة تهدف إلى إنشاء مراكز البحث وتطويرها بغرض تشجيع المؤسسات وخاصة المؤسسات ذات رأس المال الأجنبي على نقل مقراتها إلى المناطق الداخلية. و الملاحظ أن براءات الاختراع الممنوحة في الصين في تزايد مستمر و قد و صلت إلى حوالي 50000 براءة سنة 2004 بعد أن كانت اقل من 5000 براءة سنة 1999. كما أن أغلبية البراءات الممنوحة قدمت من طرف الأجانب، انظر الشكل (7).

و قد نجحت الصين في إقناع المؤسسات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا لتوفرها على عاملين في آن واحد: **جاذبية سوق كبير ويد عاملة اقل تكلفة** وهذا ما يبشر بتفوقها في أصناف المنتجات التي تعتمد على هذين العاملين، ولهذا فقد تم تحويل مقرات العديد من المؤسسات في مناطق مختلفة من العالم إلى الصين للاستفادة من هذين العاملين(délocalisation)، و تحولت إلى ورشة العالم ، و أضحى بذلك ما يصنع في الصين لا يعني بالضرورة انه صنع من طرف الصين.

والجدير بالذكر هو أن الصين قد أدركت افتقادها لبنية تحتية لنشر التقنية منذ البداية، سواء المكتسبة منها أو المطورة محليا إلى الأماكن التي تحتاجها. و نظرا لإدراكها لأهمية مثل هذا النشر أيضا؛ فقد أسست مناطق التقنية العالية في أواخر الثمانينات، و عملت على تصميم خطط مثل "خطة المصباح" و التي استهدفت إحضار البحث التقني

[1] See, http://www.oecd.org/document/26/0,3343,en_2649_201185_37770522_1_1_1_1,00.html

إلى بيئة الإنتاج[1]. و قد لقت هذه المشاريع نجاحا كبيرا، كما شرعت المؤسسات في أعمال البحث و التطوير إلا أنها لم تكن فعالة بالمستوى المطلوب. و قد ارتفعت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى التقنية المستوردة ارتفاعا ملحوظا خاصة خلال السنوات الخمس الماضية (انظر الشكل(8)). أما في ما يخص نسبة الموظفين العاملين في البحوث و التطوير في المؤسسات الكبيرة و المتوسطة إلى مجموع الموظفين فقد شهدت ارتفاعا، إذ ارتفعت من نسبة 2.6% سنة 1987 إلى 39% سنة 1998[2].

الشكل (7):

تطور براءات الاختراع المحلية في الصين

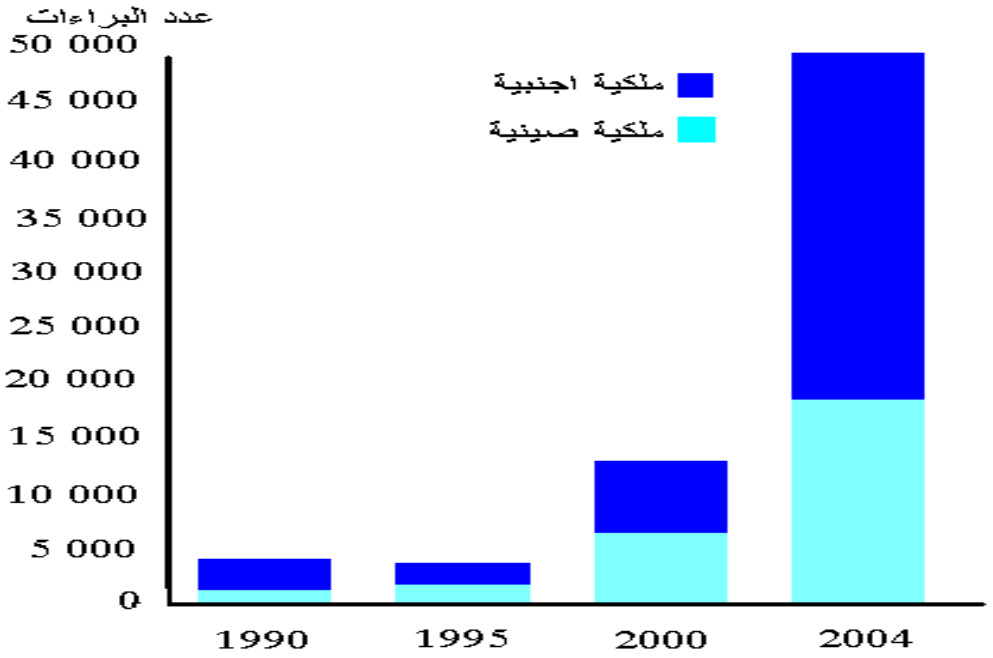

المصدر : douanes chinoises et GTA –Calculs: ME Pékin

الشكل(8):

[1] See, Synthesis Report (2007), op.cit, p.21

[2] انظر: اوديد شنكار ، مرجع سبق ذكره، ص ص.143-144

نسبة نفقات البحث و التطوير إلى التقنية المستوردة

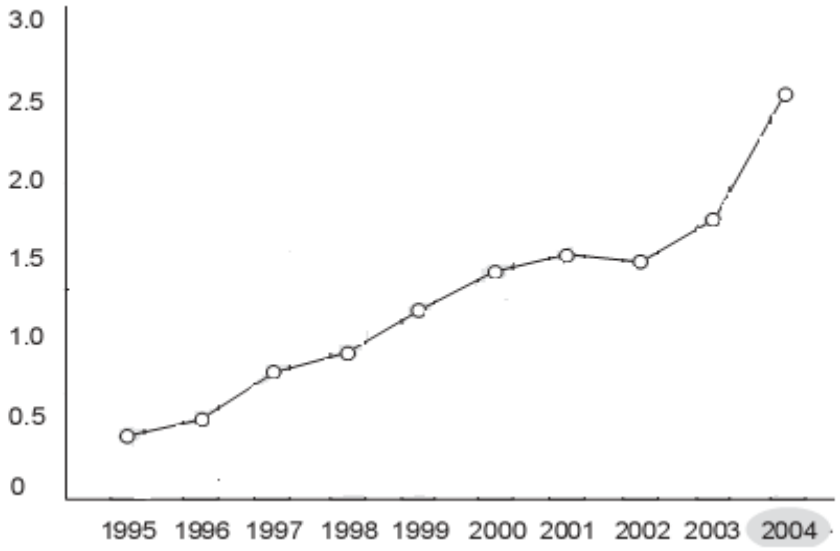

المصدر: Synthesis Report (2007), '' OECD Reviews of Innovation Policy'', China, 2007, p.13

و في إطار آخر، بدلت المؤسسات الصينية مجهودات كبيرة من اجل أن تصبح مؤسسات متكاملة قادرة على تطوير منتج ما و بيعه في النهاية باسمها الخاص. و قد جرت العادة على أن تبدأ الشركات الصينية المنتجة أعمالها في توريد المنتجات للشركات الأجنبية التي تشتريها، بالإضافة إلى كونها صانعة منتجات أصلية؛ مثل مجموعة الشركات المنتجة التي وافقت على صنع أجهزة تلفزيون مسطحة الشاشات لصالح شركة موتورولا؛ كما أن هذه الشركات تصنع حسب مواصفات الشركات الأجنبية التي تقوم بتوزيع و بيع منتجاتها في أسواقها المحلية و في الأسواق الدولية، أو بإدخالها في منتجات جاهزة أخرى. و يتيح هذا الإجراء للمؤسسات الصينية بالحصول على فرص نمو كبيرة بالرغم من القدرات التقنية المحدودة؛ إذ يسمح لها بتحديث مهاراتها بشكل تدريجي عن طريق دراسة متطلبات الزبائن و عن طريق تسلم دعم تقني مباشر من المشترين بصورة ماكينات و مساعدات تقنية، و ما شابه ذلك. و هذا من شانه أن يحدث نقلا مهما للتكنولوجيا[1]، كما عمل على خلق مزايا نسبية للصين في المنتجات عالية التكنولوجيا.

[1] انظر: اوديد شنكار ، مرجع سبق ذكره، ص.145

III. 3. 2. ارتقاء الصين في الصناعات عالية التقنية وأهمية تبادل المنتجات الوسيطة في ذلك:

لقد عرفت الصين في السنوات الأخيرة ارتفاع قدراتها الإنتاجية و كذا ارتقاء التكنولوجيا بها، مما أدى إلى تغيير تركيب تجارتها الخارجية خلال هذه الفترة. فبعد أن كانت السلع الاستهلاكية كثيفة العمالة (الملابس و اللعب...) تسيطر على الصادرات، فقد انخفض نصيبها إلى حوالي 20% في العشرية الماضية. في حين عرفت السلع الرأسمالية و الأجزاء و المكونات ارتفاعا كبيرا خلال نفس الفترة، و بنسبة تفوق 40% من إجمالي الصادرات، مقارنة ب 10%- 15% منذ 10 سنوات خلت. مما يوحي بان الصين انتقلت إلى التخصص في الصناعات الرأسمالية و الصناعات عالية التكنولوجية[1]. إلا أن الصين تميل إلى استيراد سلع أكثر تطورا من السلع التي تصدرها. و قد عرف التطور العام للصادرات ارتفاعا مهما خلال العشرية الأخيرة، في حين التطور العام للواردات فقد ارتفع بمعدل بطيء.

و يوحي تفحص القطاع الصناعي بان قدرة الإنتاج المحلي تقارب أو تتجاوز الواردات من السلع الوسيطة مثل الأدوات الصناعية و الكيمائية، و السلع الأولية غير النفطية. إذ أن الاستثمارات الحديثة الواسعة في الفولاذ و المواد الكيمائية أدت إلى توسع كبير في **الإنتاج المحلي**، مما أدى إلى تراجع حاد في استيراد مثل هذه المنتجات.

و خلافا لما سبق، فالبنسبة للقطاعات الأكثر تطورا، و خاصة القطاعات الالكترونية فان الصين تواصل الاعتماد على السلع المستوردة لإنتاج سلع نهائية متطورة. و بهذا يمكننا تقسيم المنتجات إلى ثلاثة أنواع حسب مستوى تطورها: منتجات منخفضة التكنولوجيا تشكل حوالي 30% من الإنتاج الإجمالي، منتجات متوسطة التكنولوجيا تشكل من 30 إلى 70% من إجمالي الإنتاج. و منتجات عالية التكنولوجيا تشكل أكثر من

[1] Li Cui and Murtaza Syed (2007),'' The Shifting Structure of China's Trade and Production'', IMF Working Paper. WP/07/214, International Monetary Fund, September (2007), p.8

70%. و بالنظر إلى الصادرات فان التغير الذي لحق بها مس بالأخص الصناعات عالية التكنولوجيا، حيث ارتفت حصة الصناعات عالية التكنولوجيا في الفترة 1995–2005 بمعدل 20%. كما أن المنتجات منخفضة التكنولوجيا قد انخفضت بمعدل 20% خلال نفس الفترة. إلا أن السلع الوسيطة قد عرفت استقرارا ملحوظا. و يمكن تفسير ذلك بكون الصين تتجه نحو التطليق التدريجي للصناعات منخفضة التكنولوجيا و توجهها إلى التخصص في الصناعات عالية التكنولوجيا ذات القيمة المضافة العالية. في ما يخص جانب الواردات، فإنها لم تخضع لتغييرات كبيرة. و تشكل المنتجات عالية التكنولوجيا حاليا اقل من 40% من إجمالي الصادرات و أكثر من 50% من إجمالي الواردات.

الشكل(9):

نسبة الصادرات حسب مستوى التطور (النسبة إلى الصادرات الإجمالية)

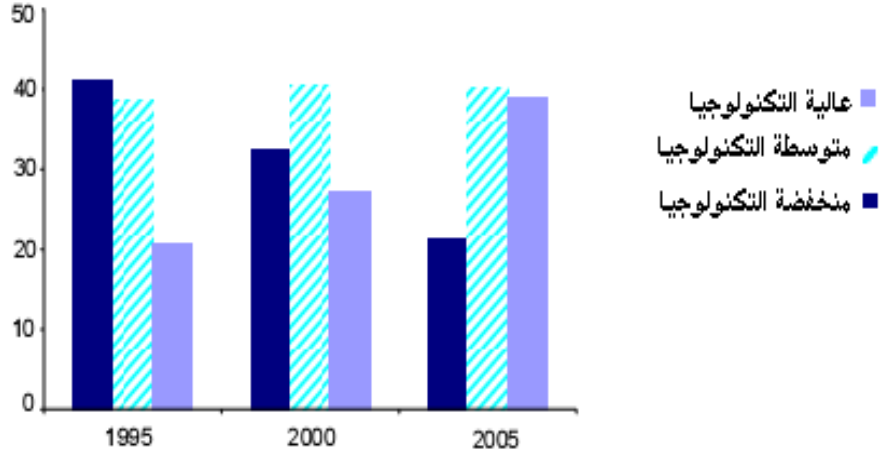

المصدر:

Li Cui and Murtaza Syed (2007),'' The Shifting Structure of China's Trade and Production'', IMF Working Paper. WP/07/214, International Monetary Fund, September (2007), p.9

الشكل (10):

نسبة الواردات حسب مستوى التطور(النسبة إلى الواردات الإجمالية)

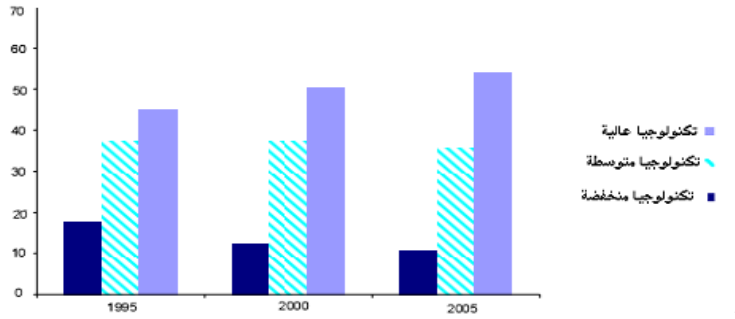

المصدر:

Li Cui and Murtaza Syed (2007),'' The Shifting Structure of China's Trade and Production'', IMF Working Paper. WP/07/214, International Monetary Fund, September (2007), p.9

و تعكس المبادلات عالية التكنولوجيا للصين موقعها في التقسيم الدولي للإنتاج. و بالفعل فان أكثر من نصف المنتجات عالية التكنولوجيا المستوردة من طرف الصين تتضمن قطع و مكونات و مدخلات موجهة للعمليات التركيبية و التي تسيطر عليها الشركات الأجنبية. كما أن أربعة أخماس (5/4) الصادرات تتمثل في منتجات عالية التكنولوجيا ناجمة عن عمليات تركيب و مناولة. و تعود الكثافة التكنولوجية للصادرات الصينية إلى التقنية العالية (high-tech) للمدخلات المستوردة المستعملة في إنتاجها، أكثر مما تعكس **الابتكار الداخلي**. و لكن المجهودات المعتبرة التي تبدلها الصين في ميدان البحث و التطوير كما اشرنا في الفقرة السابقة، أدت إلى تقليص ارتباط الصين بالتقنية الأجنبية. و يتجلى ذلك على الخصوص في انخفاض الواردات الصينية من المنتجات الوسيطة عالية التقنية. و على الرغم من ذلك فان الاقتصاد الصيني يشهد في الآونة الأخيرة ارتفاعا مهما في إنتاج السلع عالية التكنولوجيا خاصة الالكترونيات[1]، مما يدل على أن الصين تمكنت من توفير المدخلات عالية التكنولوجية محليا. و يمكن تفسير ذلك بان الصين **قد تمكنت من توطين التكنولوجيا**. و يلاحظ بان المنتجات الالكترونية و أجهزة الاتصال تسيطر على الصادرات الصينية (انظر الشكل (12)).

الشكل(11):

[1] See, Mary Amiti and Caroline Freund(2007), ''*China's Export Boom''*, Finance And Development, September, Vol.44, N0.3.

تطور الإنتاج المحلي في الصين

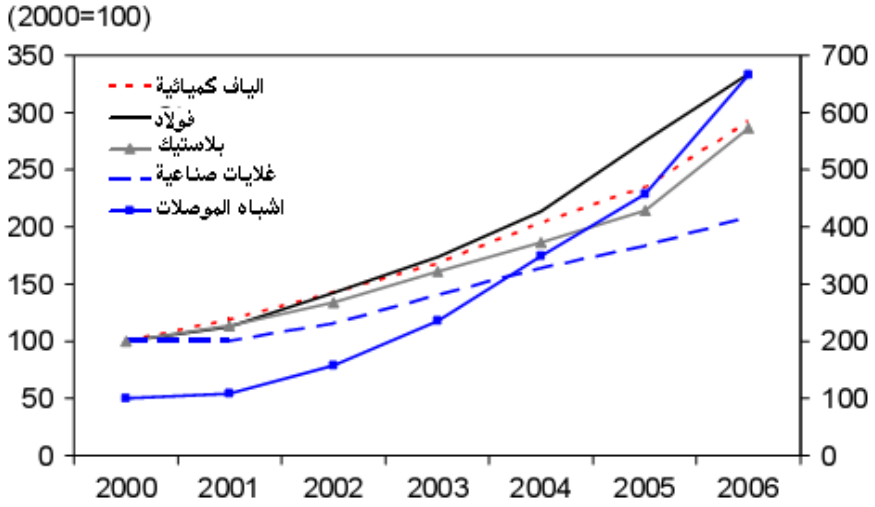

المصدر : IMF staff estimates

الشكل (12):

سيطرة المنتجات الالكترونية و الاتصالات على المنتجات عالية التقنية في الصين

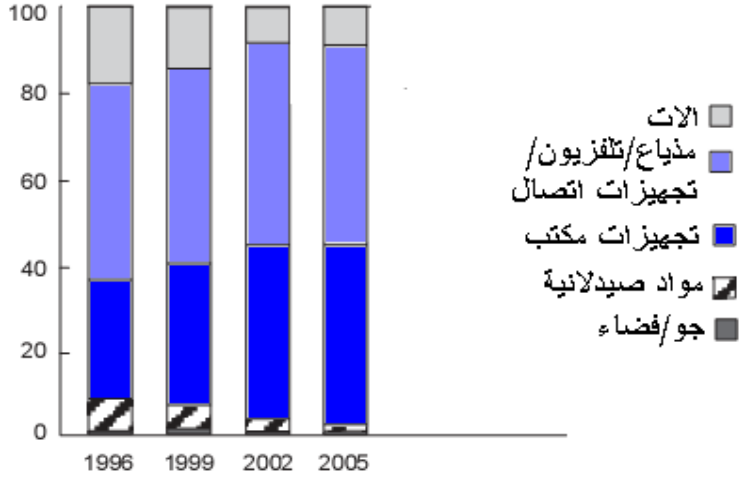

المصدر : Synthesis Report (2007), '' OECD Reviews of Innovation Policy'', China, 2007, p. 14

III. 4. دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعات عالية التقنية في الصين:

تشير الإحصائيات إلى أهمية واردات و صادرات الشركات ذات رأس المال الأجنبي في الصناعات عالية التكنولوجيا في الاقتصاد الصيني؛ إذ تفوق حصتها نصف الصادرات و الواردات. و تعد الشركات ذات الشراكة مع المؤسسات الصينية أحسن وسيلة

لتحويل التكنولوجيا و توطينها في السنوات القليلة الماضية و لا تزال، و خاصة من خلال الواردات التي تتضمن تقنيات جديدة؛ و لهذا الغرض فان الصين عملت في سياستها على تشجيع هذا النوع من الشركات.

جدول (14): توزيع المبادلات الصينية عالية التكنولوجيا حسب نوع الشركات، ب %

نوع الشركات	الواردات		الصادرات	
	1997	2002	1997	2002
صينية	42	33	42	24
شراكة صينية أجنبية	**33**	22	28	29
أجنبية بالكامل	25	45	30	47
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: Statistiques douanières de la République populaire de Chine

و نتيجة لاتساع العرض المحلي، فان تجارة العمليات التركيبية (China's processing trade) في الصين تتزايد على نحو مختلف بالمقارنة بالعمليات التركيبية البسيطة(التقليدية التي تعتمد على مدخلات مستوردة) نحو تلك التي تستخدم بصورة اكبر المدخلات المحلية[1]. و لهذا فان حصة العمليات **التركيبية التقليدية** في الصين سنة 2006 قد بلغت حوالي **10%** من ميزان **تجارة العمليات التركيبية** processing trade balance بدل **30%** في أواخر التسعينات. في حين فان تجارة عمليات التركيب التي تعتمد على مدخلات محلية فقد ازدادت أهميتها في السنوات الأخيرة. كما أن أهمية الهوامش المحققة من خلالها في تزايد مستمر– القيمة المضافة المحلية لكل دولار مصدر– و قد كانت هذه العملية فتية في منتصف التسعينات، إلا أنها فاقت 40% سنة 2006 . وتفسر زيادة استخدام الصين للسلع الوسيطة المحلية – تسيطر عليها الشركات الأجنبية في الغالب– في الصناعات التركيبية و خاصة تلك الموجهة لصناعة سلع نهائية عالية التكنولوجيا **على القدرة التقنية العالية للصناعة الصينية.** و تلعب الشركات الأجنبية دورا كبيرا في إنتاج المنتجات عالية التكنولوجية في الصين؛ لا سيما تلك التي أتت إلى

[1] See, Li Cui and Murtaza Syed (2007), op.cit, p.12

الصين من اجل التوجه إلى السوق المحلي و ليس من اجل الإنتاج لأغراض التصدير. و في مقدمتها استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي؛ فمثلا ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية في الصناعات الكيماوية، من 37 مليون دولار سنة 1999 إلى 520 مليون دولار سنة 2005. و في نفس الفترة ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من تايوان في قطاع الإلكترونيك من 538 مليون إلى 42 مليار دولار، و من 28 مليون دولار إلى 373 مليون دولار في قطاع الصناعات الدقيقة[1]. و يوحي ذلك بأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعات عالية التكنولوجيا و أهميتها في توطين التكنولوجيا في الصين.

الشكل (13): مكونات التجارة التركيبية حسب نوع المؤسسات ب%

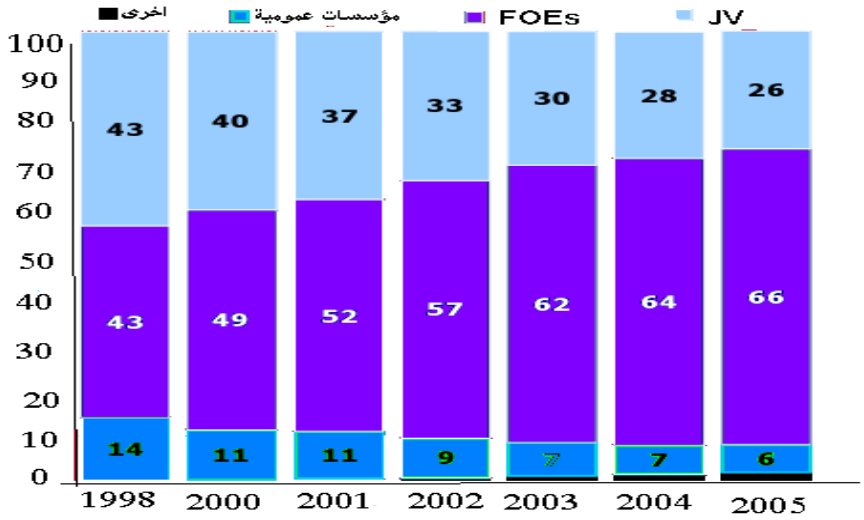

المصدر: douanes chinoises et GTA –Calculs: ME Pékin

و من الشكل (14)، نلاحظ بان حصة الشركات الأجنبية (FOEs) من التجارة التركيبية processing trade في تزايد مستمر، إذ انتقلت من 43% سنة 1998 إلى 66% سنة 2005، **مما يوحي بأهمية الشركات الأجنبية في تحويل التكنولوجيا إلى الصين و توطينها**، و خاصة من خلال استيراد المدخلات المتضمنة للتكنولوجيا العالية

[1] See, Li Cui and Murtaza Syed (2007), op.cit, p.

(سلع استثمارية، أجزاء و مكونات، سلع نصف نهائية...) التي تتطلبها عملية إنتاج سلع نهائية عالية التكنولوجيا[1].

كما أن الشكل(14) يبين ارتقاء أهمية الشركات الأجنبية في الصادرات عالية التقنية الصينية مما يوحي بأهمية مكانتها في تحويل التكنولوجيا، باعتبار أن التجارة من أهم قنوات نقل التكنولوجيا[2]. و بلغت حصتها سنة 2005 أكثر من50 %، بعد أن كانت لا تتعدى 30 % سنة 1996.

و تسيطر الصناعات الالكترونية و أجهزة الاتصالات على حصة الأسد في الصادرات عالية التقنية في الصين، إذ تهيمن على أكثر من **80%** من **إجمالي الصادرات.** و قد مكنها ذلك من اكتساب حصة مهمة في السوق العالمي و أصبحت الصين تتصدر العديد من هذه الصناعات خاصة منذ 2003، تربع يوحي بأهمية هذه المنتجات من الناحية التقنية و الكمية (انظر الشكل (15)).

الشكل (14):

حصة الشركات الأجنبية في الصادرات الصينية عالية التكنولوجية ب% :

[1] See, Stéphane Cieniewski (2006), '' Chine-Asie : Ver La remise En Cause Du Gagnant-Gagnant ?'', Réunion Asie du Nord des CCE, 14 mars 2006.

[2]See, Synthesis Report (2007), '' OECD Reviews of Innovation Policy'', China,2007, p.15

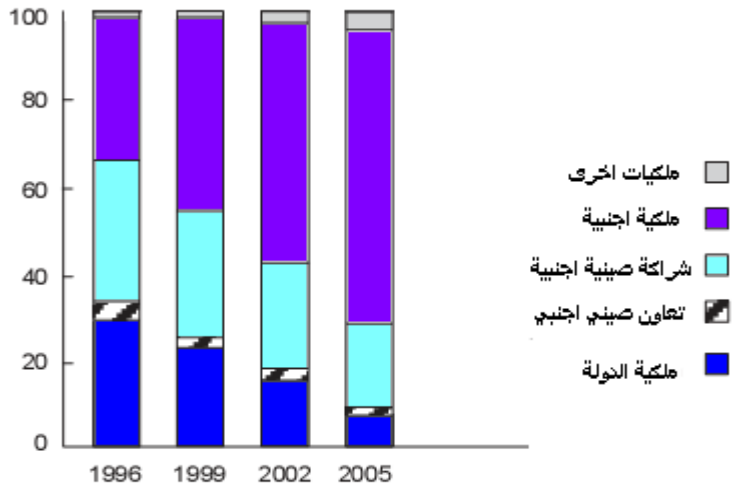

المصدر:

Synthesis Report (2007), '' OECD Reviews of Innovation Policy'', China, 2007, Box.1.1, p.13

الشكل(15):

سيطرة المنتجات الالكترونية و الاتصالات على الصادرات عالية التقنية في الصين

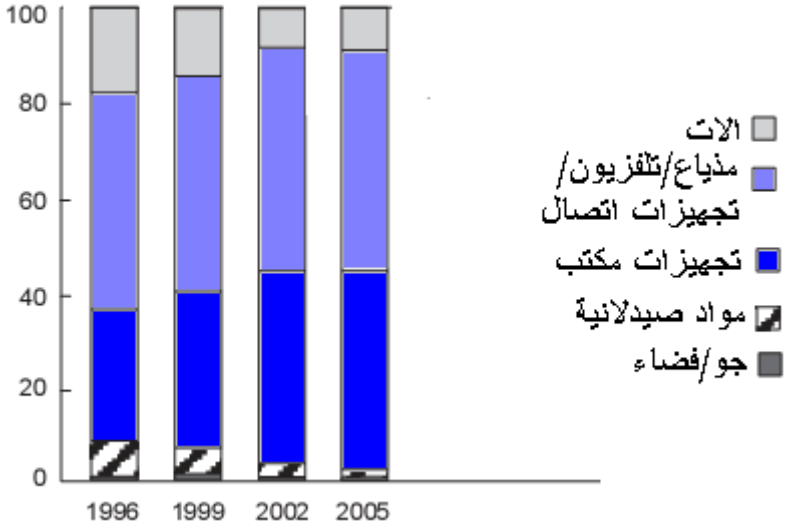

المصدر: Synthesis Report (2007), '' OECD Reviews of Innovation Policy'', China,2007, p.15

الشكل(16):

الصين تتصدر الآن الصادرات من السلع كثيفة التكنولوجيا

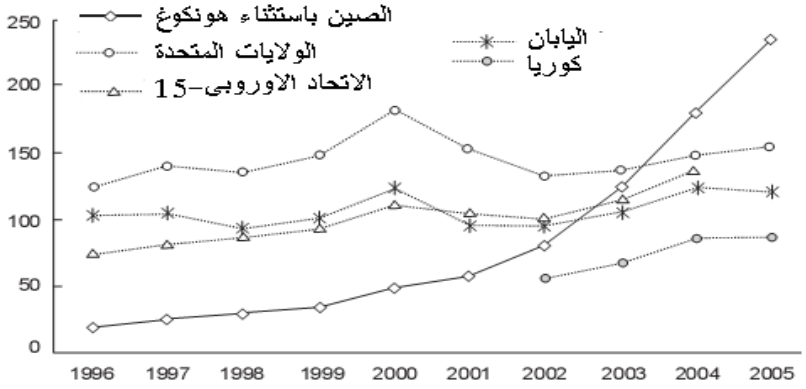

المصدر: Synthesis Report (2007), '' OECD Reviews of Innovation Policy'', China,2007, p.15

III. 5. سياسة التكتل و دورها في تطوير المنتجات الصينية:

III. 5. 1. دعم التكتل الإقليمي في منطقة آسيا:

إن المنافسة المفروضة من طرف الصين على الأسواق العالمية للسلع الاستهلاكية تتبع حركة باشرتها دول أخرى من منطقة آسيا في سنوات السبعينات بسياسة تجارية و ميزة نسبية متماثلة تماما. و لكن آسيا حاليا تشكل منطقة إقليمية مندمجة نسبيا في المبادلات التجارية لباقي العالم تلعب الصين دورا رياديا بها[1].

ويظهر التوجيه الجغرافي للمبادلات التجارية للصين ميزتين أساسيتين[2]:

- تقوم الصين باستيراد السلع من بلدان أسيوية و التي تتولى تركيبها؛
- تقوم بتصدير السلع الجديدة بالأخص إلى(و م أ) و الاتحاد الأوروبي.

و يعكس الهيكل الجغرافي للواردات تخصص الصين في الصناعات التركيبية للمنتجات المستوردة من باقي الدول الأسيوية. كما يؤكد تفحص أرصدة الموازين التجارية نوعية المبادلات؛ واردات بالأساس مصدرها منطقة آسيا، بحيث تعاني الصين من عجز مع هذه المنطقة، ثم تقوم بتركيبها و إعادة تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، ولهذا فإنها تحقق فائضا مع هذه البلدان. و على الرغم من النمو المستمر لتجارتها الخارجية،

[1] See, Françoise LEMOINE et Deniz ÜNAL-KESENCI (2002), op.cit, 17-19

[2] Françoise LEMOINE et d'autres, '' La montée de la Chine dans les échanges mondiaux'', Régionalisation Et Mondialisation, CEPII, pp.215-218

فان الصين لم تحقق فوائض تجارية معتبرة، و هذا بفعل التزايد المعتبر لوارداتها[1]. و تقوم الصين باستيراد المنتجات الوسيطة عالية التقنية خاصة من اليابان.

الشكل(17):

الميزان التجاري للصين مع شركائها(نسبة من GDP):

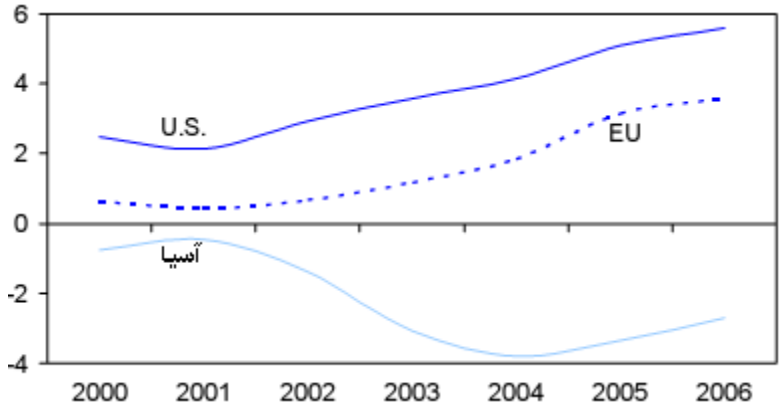

المصدر:

Li Cui and Murtaza Syed (2007),'' The Shifting Structure of China's Trade and Production'', IMF Working Paper, WP/07/214,International Monetary Fund, p.6.

و قد بدأ التكامل الإقليمي لمنطقة آسيا في سنوات الستينات بإنشاء منظمة الآسيان ASEAN [2] و التي ضمت في البداية كل من تايلاند، ماليزيا، سنغافورة، اندونيسيا و الفلبين، ثم التحقت بها فيما بعد: بروني، فتنام، لوس، كمبوديا، برماني. ومند ذلك الوقت تعززت أكثر، و قد توصلت هذه البلدان إلى اتفاق مع الصين على شروط إنشاء اكبر منطقة للتبادل الحر ابتداء من سنة 2010 م، ويتعلق هذا المشروع بكل من الصين ، ASEAN، كوريا الجنوبية واليابان.

و يتوافق اندماج الصين في منطقة آسيا مع إستراتجية أمنية من اجل تحديد وزن الولايات المتحدة الأمريكية، ومن اجل الوقاية من الصدمات المرتبطة بالعولمة[3]، و قد نجم

[1] See, Li Cui and Murtaza Syed (2007),'' The Shifting Structure of China's Trade and Production'', IMF Working Paper, WP/07/214,International Monetary Fund, p.6

[2] ASSOCIATION DES NATIONS DU SUD-EAST ASIATIQUE

[3] Sheng L (2003), '' China-ASEAN Free Trade Area : Origins, development and Strategic Motivations'', ISEAS Working Paper :international Politics and Security issues Series No1(2003), Institute of Southeast Asian Studies, Singapour

هذا الاندماج عن تكامل كبير في شبكات الإنتاج بين الصين و ASEAN و كوريا، وحديثا باكستان[1]، إلا أن هذا الاندماج نجم عنه تنافس بين البلدان الآسيوية نفسها، وبهذا فان التكتل الآسيوي نجم عنه تفاعلين[2]:

- **تنافس النظام الإنتاجي الآسيوي:**

إن ارتقاء الصين في بعض المنتجات خاصة المنتجات ضعيفة التكنولوجيا كقطاع الملابس الجاهزة يشكل مصدر قلق لبعض البلدان مثل سنغافورة ، تايوان و ماليزيا بحيث أن تفوق الصين يهدد صادرات هذه البلدان، عكس تايلنديا واندونيسيا اللذان يتمتعان بميزة نسبية في الثروات الطبيعية .

- **تكامل النظام الإنتاجي الآسيوي:**

فيما يخص المنتجات كثيفة التكنولوجيا يتميز النظام الآسيوي بتكامل بدل المنافسة، فكما سبق الذكر فان الواردات الصينية من السلع عالية التكنولوجيا تتم خاصة مع آسيا وتفوق حجم صادراتها. وتنظم القطاعات المتعلقة بهذا الصنف وفق قاعدة إقليمية، و لكن المنافسة يمكن أن تفرض إذا استمرت الصين في توسيع سلة المنتجات التي تتخصص فيها و في هذه الحالة تعد اليابان اكبر متضرر خاصة في ما يتعلق بتقليص صادراتها نحو كل من (و م أ) و الاتحاد الأوروبي[3].

و بالفعل فان تفحص جغرافية المبادلات للمنتجات عالية التقنية؛ يبين بان الدول الآسيوية تمثل الممول الرئيسي للصين من هذه المنتجات (أكثر من 57% سنة 1999) خاصة من خلال العمليات التركيبية؛ و هي على شكل قطع و مكونات، بحيث تستولي اليابان على حصة الأسد منها، إذ تغطي حوالي 25% من الواردات عالية التكنولوجيا للصين. كما أن الصين تصدر أكثر من 57% من هذا الصنف من المنتجات إلى الدول

[1]- و قد حدث هذا رغم التباعد السياسي الكبير خاصة مع اليابان

[2] انظر : اوديد شنكار، مصدر سبق ذكره، ص ص. 45- 46؛

[3] See, Françoise LEMOINE et Deniz ÜNAL-KESENCI (2002), op.cit, p.26

الآسيوية، مما يوحي بأهمية تقسيم العمل في منطقة آسيا في ارتقاء الصين في سلم الصناعات كثيفة التقنية.

III. 5. 2. دعم التكتل الدولي:

بالموازاة مع تمتين العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار، فان الصين عملت على توسيع علاقاتها الخارجية من خلال الانضمام إلى التكتلات الدولية و في مقدمتها منظمة التجارة العالمية. كما عملت الصين أيضا على تمتين علاقتها السياسية و الاقتصادية في القارات الخمس من اجل التمكن من اختراق الأسواق الدولية و إيجاد منافذ لتصريف منتجاتها أو من اجل السيطرة على مصادر المواد الأولية و في مقدمتها الموارد النفطية، و لا سيما المنتجات عالية التكنولوجيا التي تتطلب إمكانيات ضخمة لإنتاجها.

و تشكل أوربا الغربية المنطقة الثانية الممولة للصين بالمنتجات عالية التكنولوجيا (5/1 من الواردات الصينية) بعد منطقة آسيا. و على عكس الدول الآسيوية، فان أوربا تمول الصين بالتقنية العالية بالأخص من خلال التجهيزات. و بهذا فان تحويل التكنولوجيا من أوربا إلى الصين يتبع الطريقة التقليدية، و يرتكز على السلع الموجهة لتحديث قدرات الإنتاج. الصادرات الأمريكية عالية التقنية إلى الصين بدورها تتوزع بين التجهيزات و المواد الوسيطة. و تمثل الولايات المتحدة الأمريكية السوق الثاني للصادرات الصينية عالية التكنولوجية (ربع الصادرات الصينية). في حين تبلغ حصة أوربا 14 %. و على الرغم من أن حصة أوربا منخفضة بالمقارنة بنظيرتها الآسيوية، فإنها أكثر كثافة من الناحية التكنولوجية. و هكذا فان أوربا تلعب دورا رئيسيا في تحويل التكنولوجيا إلى الصين.

بالإضافة إلى دور المبادلات التجارية في تحويل التكنولوجيا، فان الصين اعتمدت أيضا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عن طريق تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الصين. و قد توجهت الصين حديثا نحو تشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في الخارج كنموذج جديد يمكنها من اقتناص التكنولوجيا و تحويلها و توطينها في الصين و كذا تجسيدها في منتجات عالية التقنية.

خلاصة:

من خلال ما سبق نلاحظ بان الصين سعت إلى تطوير منتجاتها من اجل الارتقاء في سلم المنتجات عالية التقنية ذات القيمة المضافة العالية. و قد ألزمها ذلك ضرورة الاهتمام بالبحث و التطوير. و شكلت التقنية الأجنبية قاعدة أساسية لتطوير المنتجات الصينية، و التي عملت الصين على تحويلها من خلال قناتي التجارة الخارجية خاصة عن طريق استيراد السلع الوسيطة، و قناة الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة من خلال المشاريع ذات الشراكة بين المؤسسات المتعددة الجنسيات و الشركات الصينية. مما يبرز أهمية التحرير الاقتصادي من خلال تحرير التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توطين التكنولوجيا في الصين، و هذا ما يبرر ما جاء في القسم النظري من الرسالة.

نتائج البحث:

إن هذا البحث سمح بتحليل أثر التحرير الاقتصادي على النمو الاقتصادي، و قد اعتمد على الصين كمجال للتطبيق باعتبارها من أهم البلدان التي حققت مستويات نمو عالية منذ بداية انتهاجها لسياسة التحرير الاقتصادي في أواخر السبعينات إلى يومنا هذا. و بهذا **فإنها** تمثل نموذج يقتدى به بالنسبة **للبلدان** السائرة في طريق النمو و التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مماثلة تسمح لها بالخروج من دوامة الفقر و التخلف، و تخفيف الفجوة بينها و بين الدول المتقدمة في زمن العولمة.

و قد أفضى هذا البحث إلى مجموعة من النتائج، كما انه فتح أفاقا جديدة بالنسبة لمتخذي القرارات والباحثين. دون أن ننسى مجموعة العراقيل و المعوقات التي اعترضتنا أثناء انجاز هذا البحث.

1. نتائج البحث:

لقد أدت هذه الدراسة إلى نوعين من النتائج، نتائج نظرية و نتائج مستنبطة من القسم التطبيقي .

و يمكننا إدراج أهم النتائج النظرية فيما يلي:

- أهمية نظريات النمو الداخلي في المزاوجة بين نظرية التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر و نظرية النمو الاقتصادي؛
- أهمية التغير التكنولوجي في النمو الاقتصادي و اعتباره متغيرا داخليا بالنسبة لنماذج النمو الداخلي، مما يتيح إمكانية التحكم في معدلات النمو المحققة على مستوى الدولة من طرف الأطراف الفاعلة على جميع المستويات السياسية و المؤسساتية؛
- بينت نماذج النمو الداخلي أن المؤسسة تلعب دورا أساسيا في عملية النمو الاقتصادي كما يؤثر النمو على المستوى الكلى على نمو المؤسسة الفردية؛
- أهمية التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي؛

- أهمية القنوات الخارجية (التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة) في نقل **التكنولوجية الأجنبية** و دورها الرئيسي في إنشاء قاعدة محلية و توطين التكنولوجيا في الداخل، و هذا ما يبرر أهمية التحرير الاقتصادي في تحويل التكنولوجيا و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي؛
- ضرورة نقل البحث و التطوير إلى بيئة الإنتاج، و دور المؤسسة في احتضانه و دعمه مما يؤدي إلى التطور التقني و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، و هذا ما يبرز دور المؤسسة في تحقيق النمو الاقتصادي.

و في ما يخص النتائج المتعلقة بالقسم التطبيقي فيمكن إدراجها في ما يلي:

- اتبعت الصين سياسة التحرير الاقتصادي منذ سنة **1978**، و قد أسهمت كل من التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نمو اقتصاد هذا البلد بدرجة كبيرة. و الملاحظ أن الصين قد حققت مستويات نمو عالية خلال السنوات الماضية مكنتها من الارتقاء إلى مصاف الدول الكبرى من الناحية الاقتصادية؛
- لعبت التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة **دورا محوريا** في تحويل التكنولوجيا إلى الصين. حيث شكلت التقنية الأجنبية من خلال قناتي التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة النواة الأساسية التي ساعدت الصين على بناء قاعدة تكنولوجية محلية تضمن لها استمرار النمو الاقتصادي، و هذا ما يؤكد ما جاء في القسم النظري من المذكرة.
- لدراسة نموذج بحيث تكون متغيرات النموذج عبارة عن سلاسل **زمنية، لابد من اختبار سكون السلسلة الزمنية عن طريق اختبار جدر الوحدة، لان** إدخال السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار يضفي في الغالب إلى نتائج مضللة مثل ارتفاع معامل التحديد (R^2) ، حتى في ظل غياب علاقة **حقيقية بين المتغيرات**. ومن الاختبارات الشائعة في هذا المجال اختبار ديكي- فولر، و هذا ما تم استخدامه في المذكرة؛
- لاختبار طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و النمو الاقتصادي تم تغير المنهج، بحيث تصبح وحدة التحليل هي مستوى الشركة، عن طريق المقارنة بين

الشركات المحلية و الشركات الأجنبية، بحيث تشهد الشركات الأجنبية ارتفاع معدلات مستوى الإنتاجية بالمقارنة بالشركات المحلية. و هذا هو الوضع السائد في الصين، مما يؤكد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نمو الاقتصاد الصيني؛

- عملت الصين على تهيئة الظروف الداخلية و التي تسمح بالاستفادة من التقنية الجديدة سواء من خلال البحث و التطوير محليا أو من خلال تحويل التكنولوجيا من الخارج. و هذا ما يفسر نجاح سياسة التحرير الاقتصادي في الصين في حين فشلت هذه السياسة في دول أخرى، بل و أعادتها بخطوات إلى **الوراء** في مجال التنمية الاقتصادية. مما يؤكد ضرورة إرفاق تحرير التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتحرير داخلي يعمل على تهيئة الأوضاع الداخلية للاستفادة من التكنولوجيا الأجنبية المنبثقة عن عملية التحرير الخارجي و التي تمثل عاملا جوهريا من عوامل النمو وفق ما تنص عليه نظريات النمو الداخلي.

2. آفاق البحث:

لقد أفضى هذا البحث إلى عدة **تساؤلات** بالإمكان أن تكون مجالا لأبحاث منفردة نظرا لأهميتها العلمية و الإستراتيجية، و يمكن إيجازها في ما يلي:

- تعد الصين من الاقتصاديات التي عرفت تطورا كبيرا و سريعا في جميع المجالات، مما يوحي بصحة و أهمية التجربة التنموية الصينية. و بهذا فبإمكان الاقتصاديين القيام بدراسات على هذا البلد لنقل التجربة الصينية إلى البلدان النامية الأخرى، مع ضرورة أقلمتها عن طريق صياغة استراتجيات تنموية تتوافق مع كل بلد؛
- لقد بين هذا البحث أن المؤسسة هي أساس النمو الاقتصادي، مما يدعو إلى ضرورة دراسة دور المؤسسة في النمو الاقتصادي؛
- إن الابتكارات تتطلب أموالا ضخمة قابلة للمخاطرة، ومن هنا يمكننا أن نتساءل عن دور البنوك في تمويل الابتكارات؟ و هذا موضوع بحث يسمح بالمزاوجة بين البنوك و النمو الاقتصادي من خلال عملية الابتكار؛

- إن ارتقاء الصين في المجال الصناعي أدى إلى ارتفاع مستوى استهلاك المواد الأولية في هذا البلد، و على هذا الأساس لا يمكن إهمال دور هذا اللاعب الجديد في تحديد مستوى الأسعار الدولية لهذه المواد و من ثم التأثير على المؤسسات الوطنية؛
- من بين أهم المواد الأولية التي تستوردها الصين موارد الطاقة و في مقدمتها البترول، و من هذا المنطلق يمكننا طرح التساؤل التالي، ما مدى تأثير نمو الاقتصاد الصيني على السوق البترولية؟
- من خلال تناولنا لموضوع اثر التحرير الاقتصادي على النمو الاقتصادي؛ توصلنا إلى أن النمو الاقتصادي في الدول النامية، يتأتى بالأخص من التقنية الأجنبية المتدفقة من الخارج من خلال قناتي التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و هذا ما يقودنا إلى التساؤل عن قنوات تحويل التكنولوجيا على المستوى الدولي و دورها في تحقيق النمو، و بهذا فبالإمكان أن تكون موضوع بحث منفرد؛
- أهمية الأبحاث و التطوير في ظهور تقنيات جديدة و تطوير التكنولوجيا و ضرورة نقلها إلى بيئة الإنتاج. و هنا يمكننا طرح التساؤل التالي: ما مدى أهمية الأبحاث و التطوير داخل المؤسسة **الجزائرية**؟ و ما أثر ذلك على النمو؟ و هذا ما يشكل موضوع بحث بالغ الأهمية بالنسبة لاقتصاد يسعى إلى تحقيق النمو وفق برامج و استراتجيات طموحة.

3. معوقات البحث:

إن بحثنا يعد لبنة إضافية إلى الأبحاث السابقة، و المتعارف عليه فان أي بحث يتم إجراءه يتطلب إمكانيات مادية و مالية و بشرية. و من بين الصعوبات التي اعترضتنا أثناء إجراء هذا البحث، نقص المصادر باللغة العربية مما جعلنا نلجأ إلى الترجمة في اغلب الفقرات، و خاصة بالنسبة لنظريات النمو الداخلي و نموذج انجل و غرنجر، مما دفعنا إلى الاجتهاد في ترجمة بعض المصطلحات الاقتصادية.

4. كلمة ختامية:

لقد بين بحثنا الأثر الايجابي للتحرير الاقتصادي على النمو الاقتصادي، و كذا دور التحرير الاقتصادي في توطين التكنولوجيا. و لكن ذلك كله يتوقف على تهيئة الظروف الداخلية و جعل التحرير الاقتصادي وسيلة لتحقيق النمو و ليس هدفا في حد ذاته. و هذا ما يفسر نجاح هذه السياسة في بلدان معينة و فشلها في دول أخرى. و بما أننا في عصر العولمة فان جميع الاقتصاديات مطالبة بالانفتاح على الاقتصاد العالمي من اجل الاستفادة من السلع و الخدمات بأفضل الأسعار، و خاصة من اجل الاستفادة من التكنولوجية الجديدة الضرورية لضمان استمرار المؤسسات المحلية و صمودها أمام المنافسة الدولية الشرسة في عالم لا يعترف إلا بالقوي. و أنا لدي قناعة بان **قوة المؤسسة** تكمن في قدرتها على البحث و التطوير و بالتالي خلق اختراعات جديدة **تضمن لها الاستمرار** في الأسواق الدولية.

قائمة المراجع

أوّلا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- د. سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، 27شارع فهد السالم،الطبعة الأولى.

2- ار.ايه بوكان، الآلة قوة و سلطة، ترجمة شوقي جلال، إصدار المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، الكويت، تموز، 2000.

3- احمد الأشقر، احمد رفيق قاسم، التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة حلب، 1992-1993.

4- فريديريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي و تأثيره بالابتكار التكنولوجي، تعريب أبو عمشة، مكتبة العبيكة، 2002.

5- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع 2001.

6- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجديدة، 1996.

7- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية و التمويل،الدار الجامعية، 2001.

8- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، 1993.

9- زينب حسين عوض الله،الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 2004.

10- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية،1993.

11- - روبرت صولو (ترجمة ليلى عبود)، نظرية النمو، المنظمة العربية للترجمة،2000.

12- إبراهيم العيسوي، ألغات و أخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

13- فضيل علي مثنى.الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية.مكتبة مديولي، 2000.

14- عبد الخالق و آخرون، تحرير التجارة العالمية في دول العالم الثالث، الدار الجامعية،.2003

15- فريق من مركز دراسات الوحدة العربية، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATTS)، مركز دراسات الوحدة العربية ،.2005
16- محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي الجديد، دار الوحدة للطباعة و النشر، بيروت.
17- عمرو حامد، إدارة الأعمال الدولية، المكتبة الاكادمية، 1999.
18- عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية،.2001
19- عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، 2002-2003.
20- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة،2001.
21- إبراهيم العيسوي، الغات و أخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية.
22- سعد محمد عثمان، سامرة نعمة الثامر، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني و آفاق تطوره المستقبلية، دار وائل للنشر، .2001
23- د. نادر فرجاني، من الكتاب الأحمر إلى الكتاب الأصفر، عرض تجربة الصين التنموية في: ندوة التنمية المستقلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، .1987
24- أوديد شنكار، العصر الصيني، ترجمة سعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم، 2005.
25- د. محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية،الدروس المستفادة، دراسات الوحدة العربية، .2000
26- د،مجيد علي حسن، الاقتصاد القياسي النظرية و التطبيق دار وائل للنشر،1998.

ب- المقالات:

1- محمد مرياتى، " نحو اكتساب التكنولوجيا في الوطن العربي مع تغيرات بداية القرن الحادي و العشرين"، مجلة معلومات دولية العدد ،63، 2000.

2- مداخلة الاستاد ناجي بن حسين، '' الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية''،سكيكدة، 14-15 مارس، 2004 .

3- مجدي الشوربجي (2005)، ''اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا''، الملتقى العلمي الدولي الثاني، 4- 15 نوفمبر 2005.

5- دينغ موه، المؤسسات المملوكة للدولة: إصلاحها وتطويرها، مجلة الصين اليوم، نوفمبر 1997؛

6- د .عابد العبدلي، " تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية"، مجلة مركز صالح عبد الله للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر السنة التاسعة عدد27. 1426.

ثانيا: المراجع باللّغة الأجنبية:

A: OUVRAGES:

1- Simon Kuznets, croissance et structure économiques, édition Calmann-Lévy, 1972.

2- E.Malinvaud théorie macro-économique : comportements, croissance, édition, dunod, 1981.

3- pierre maillet , la croissance econmique, que sais je, P.u.f., 1979.

4- gean Pierre donjon, histoire des fais économiques et sociaux :une analyse par les modes de production .o.p.u, 1990.

5- Rostow.w, les étapes de la croissance econmique, éditions du seuil paris, 1960.

6- Lionel stoleru, l'équilibre et la croissance économiques, éditions dunod, quatrième édition, 1978.

7- E.d. domar, capital expansion, rate of growth and employment, econometrica, april 1946.

8- R.F. Harrod: second essay in dynamic theory ,economic journal june ,1960.

9- J.Lecaillon , analyse macro-_econmique, édition Cujas ,paris 1969.

10- Duc-Loi Phan ,Economie de la croissance , Economica, Paris, 1982.

11- Marie-Claire Barthelemy , Algebre lineaire et systeme dynamique ,Edition ellips, 1996.

12- Frederic Teulon, Le commece international, Seuil,1996.

13- Jean-Yves Capul, Dominique Meurs, Les grandes questions de l'économie international, Nathan, 1990.

14- Claude Pottier, Les multinationales et la mise en concurrence des salaries, L'harmattan, Paris, 2003.

15- JEAN-YVES Capul , DOMINIQUE Meurs, Les grandes questions DE L'economie Internationale , Nathan ,1988.

16- J.Généreux, Enjeux du monde, panorama économique mondial, Tours. France, 1988.

17- Christophe Hurlin, Econométrie Appliquée, séries temporelles, pearson education, France , 2004.

18- Christian le bas, Economie de l'innovation, economica – paris, 1995.

19- Mairesse, Jacques et mohnen, Pierre, Recherche_ développement et productivité :un survol de la littérature économie et statistiques,1990.

B: ARTICLES ET RAPPORTS :

1- R.M .Solow, '' A contribution to the theory of economic growth'' ; quarterly journal of economics ,feb.1956.

2- T.W.Swan, ''economic growth and capital accumulation'', E.record.1956.

3- J.E.Meade, ''A neo-classical theory of economic growth'', London, 1962.

4- Environment Directorate, Environment Policy Committee (2003),'' Developments In Growth Literature And Their Relevance For Simulation Models'', Unclassified OCDE working paper, ENV/EPOC/GSP (2002)7/ANN1/FINAL.

5- Romer (1990): '' Endogenous technological change'', journal of political economy, Vol. 98, No.5, oct

6- paul m.Romer (1989), '' human capital and growth: theory and evidence'', NBER Working Paper Series, working paper No. 3173.

7- Romer. P (1986), "increasing returns and long run growth", journal of political economy , Vol.97, No.5, pp. 1002-1037.

8- Haishun Sun (2001),'' Foreign Direct Investment and Regional Export: Performance In China'', Journal Of Regional Science,Vo.41, No.2.

9- Hildegunn Nordas and others (2006), '' Dynamic Gains From Trade'', OECD Trade Policy Working Paper No. 43, 24-Nov-2006.

10- Gene M.Grossman, Elhanan. Helpman (1990),'' The New Growth Theory: Trade, Innovation, and Growth'', American Economic Review, Vo.80, No.2, Papers and Proceedings Of The Hundred and Second Of The Annual Meeting American Economic Association.

11- A.Young (1991), '' Learning By Doing and The Dynamics Effects Of International Trade'', Quarterly Journal Of Economics, Vol.106, No.2.

12- Robert U. Ayres,(1998),'' Towards a Disequilibrium Theory of Endogenous Economic Growth'',Environmental and Resource Economics, Vol.11, Numbers 3-4/ April, 1998.

13- W.M.Cohen, S. Klepper (1996), '' A Reprise Of Size And Size R&D'', Economic Journal, Vo.106, June/1996.

14- A. Cuadros, V. Orts and M.T. Alguacil, '' Openness and Growth: Re-Examining Foreign Direct Investment, Trade and Output Linkages in Latin America'', CREDIT Research Paper, No. 01/04.

15- Gene M. Grossman; Elhanan Helpman(1990), '' Trade, Innovation, and Growth'', The American Economic Review, Vo.80, No.2.

16- G.Grossmon , E.Helpman (1994), '' The Endogenous Innovation In Theory Of Growth'', Journal Of Economic Perspectives, Vo.8, Winter.1994.

17- OMC(2005), "Statistiques Du Commerce International 2005", 2005.

18- Florence Jaumotte,'' Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreements: The Market Size Effect Revisited'', IMF working paper, WP/04/206, November 2004.

19- : UNCTAD (1999), "Comprehensive Study of the Interrelationship Between Foreign Direct Investment (FDI) and Foreign Portfolio Investment (FPI)", a staff paper prepared by the UNCTAD secretariat, UNCTAD/GDS/DFSB/5, January23.

20- UN (2005), '' World Investment Report: Transnational Corporations and the Internationalization of R&D, Overview '', UNCTAD, New York and Geneva.

21- Archanun Kohpaiboon, '' Foreign Trade Regime and FDI-Growth Nexus : A Case Study of Thailand '', Ph D Scholar, Division of Economics ,Research School of Pacific and Asian Studies ,Australian National University.

22- UNCTAD (1999), "Mega mergers reshaping global System: UNCTAD's world investment report".

23- UN (2001), "World Investment Report: Overview ", UNCTAD New York and Geneva.

24- UN (2006), '' World Investment Report: Overview '', UNCTAD, New York and Geneva.

25- UN (1998), '' World Investment Report : Trends and Determinants, Overview '', UNCTAD, New York and Geneva.

26- Yuqing Xing (june2006), '' Exchange Rate Policy and the Relative Distribution of FDI between Host Countries'', GSIR WORKING PAPERS, Graduate School of International Relations, International University of Japan.

27- Hoekman.B, and, S.Djankov (1996), «Intra-industry trade,Foreign Direct Investment and Reorientation of Eastern Eorop Export », Policy research, Working paper, The world Bank, March.

28- Nancy Brune, Geoffrey Garrett, and Bruce Kogut," The International Monetary Fund and the Global Spread of Privatization", IMF Staff Papers**,** Vol. 51, No. 2**,** International Monetary Fund (2004).

29- UN (1997), "world investment report: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy".

30- Heoller.N.G, and A. Collecchia," The European union's Trade Policies and their economic Effects", Economic Department Working paper, N 1994,OECD,ECO/WKP(98).7.

31- OECD (2003), '' Development In Growth Literature And Their Relevance For Simulation Models'', Unclassified, ENV/EPOC/GSP(2002)7/ANN1/FINAL.

32- Robertu.Ayres (1998), ‘’ Towards a Disequilibrium Theory of Endogenous EconomicGrowth’’, Environmental and Resource Economics, 11(3–4): 289–300.

33- Xiaoyingli, Xiamingliu (2005), ‘’ Foreign Direct Investment and Economic Growth: An Increasingly Endogenous Relationship’’, World Development, Vol.33, No.3, pp.393–407.

34- Ghura.D.(1997), ‘’ private investment report and endogenous growth, evidence from cameroon ‘’, IMF working paper,WP/97/165,IMF, December.

35- Evis Sinani, KlausE .Meyer (2004), ‘’ Spillovers of technology transfer from FDI: the case of Estonia ’’, Journal of Comparative Economics, 32(2004), pp.445-466.

36- Brian.J.Arrken, Ann E.Harrison(1999),’’ Do Domestic Firms Benefit From Direct Foreign Investment ? Evidence from Venezuela’’, American Economic Review, Vol.89, No.3,1999.

37- ZhiqiangLiu(2006), ‘’ Foreign direct investment and technology spillovers: Theory and evidence’’, Journal of Development Economics, xx(2006)xxx–xxx.

38- Kumar.n. and pradham.j.p.(2002), ‘’foreign direct investment, extertnalities and economic growth in developing growth in developing countries : some empirical explorations for WTO negociations on investment’’.

39- Chen.C, Chang.L. and Y.Zhang(1995), ‘’ The role of Foreign Direct Investment In Chine’s POST-1975 Economc Development’’, World Development’’, VOL.23. No.4.Seviev Science Ltd, Great Bitain.

40- Bayoumi, T. and G.Lipworth(1997), ‘’ Japanese Foreiggn Direct Investment And Regional Trade’’, IMF Working Paper, WP/97/13, Asian Pacific Department, IMF,August.

41- Bayoumi, T. and G.Lipworth(1997), ‘’ Japanese Foreiggn Direct Investment And Regional Trade’’, IMF Working Paper, WP/97/13, Asian Pacific Department, IMF,August.

42- Agosin , M.R and Mayer(2000),’’ Foreign Ivestment in Developing Countries : Deos It Crowd In Domestic Investment ?’’, UNCTAD Discussion Paper, No. 146, Februruary.

43- UNCTAD (2000), ‘’ International Investment Agreements : Multilateral Framework On Investment’’.

44- Archanun Kohpaiboon(2003),’’ Foreign Trade Regimes and the FDI–Growth Nexus: A Case Study of Thailand’’, Vol.40, No.2, December 2003, FRANK CASS, LONDON.

45- Joze Mencinger (2003), ’’ Does Foreign Direct Investment Always Enhance Economic Growth?’’, KYKLOS, Vol. 56 – 2003 – Fasc. 4.

46- Thomsen, S.(1999),’’ Southeast Asia : The Role Of Foreign Direct Investment Policies in Development’’, Working papers On International Investment, OECD.

47- Blondal, S. and H. Christinsen (1999), ‘’ the recent experience with capital flows to emerging markek economies’’, Economic Development Working paper, No.211,OECD, February.

48- Vamvakidis (1999),’’ Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: Which Path Leads to Faster Growth?’’, Vol. 46, No. 1 (March 1999).

49- Tony Saich and others (2005), ‘’ Financial Sector Reform in China’’, The Asia Public Policy Series, Harvard University Asia Center.

50- Lamin Leigh and Richard Podpiera (2006), ‘’ The Rise of Foreign Investment in China’s Banks—Taking Stock ‘’, IMF Working Paper, WP/06/292.

51- Fu Chengyu and others, China Europe Business Meeting, 15 November 2005,Geneva,Switzerland.

52- Eswar Prasad and others (2004), ‘’ China’s Growth and Integration into the World Economy: Prospects and Challenges’’. OCCASIONAL PAPER, 232, IMF, Washington DC.

53- Weiguo Lu(1995), ‘’ Reform of China’s Foreign Trade Policy’’, Research Paper, No.19 1995-96, Parliamentry Research Service.

54- Mary-Françoise RENARD(2004), ‘’ La Montée En Puissance De La Chine Dans Le Commerce Mondial’’, revue économique Financière.

55- Françoise Lemoine & Deniz Ünal-Kesenci (2002),’’ Chine : spécialisation internationale et rattrapage technologique’’, Économie international, 2002/4 - n° 92.

56- ASIA Program SpeciaL Report (2005), “China’s Economy: Retrospect and Prospect”, July 2005.

57- ASIA PROGRAM SPECIAL REPORT(2005), “China’s Economy: Retrospect and Prospect”, July 2005.

58- A Report By Oxford Economics And The Signal Group (2006), ‘’ The China Effect : Assessing The Effect On US Economy Of Trade And Investment With China’’, The China Business Forum, January (2006).

59- Mession Economique ,’’Le poids De La Chine En Chiffre’’, Novembre , 2005.

60- J.Généreux, Enjeux du monde, panorama économique mondial, Tours. France, 1988.

61- Lee Branstetter And Nicholas Lardy (2005), '' China's Embrace of Globalization'', Asian Program Special Report, July 2005.

62- UN (1998), '' World Investment Report: Overview '', UNCTAD, New York and Geneva.

63- d.A.Dickey and W.A.fuller(1979), '' distribution of the estimators for autoregressive time series with unit root'', journal of the American statical association.

64- Emery R(1967), '' the relation of exports and economic growth'', kyklos.

65- Syron R.F.and walsh B.M(1968), '' the relation of exports and economic growth'', Anote kyklos.

66- Massel B.F,and fitch.JB, '' Foreign exchange and economic development : an empirical studies of selected latin American countries'', Review of economies and statistics.

67- Bhagwati JN(1978), '' Anatomy and consequences of exchange control regimes'', New York NBER/Ballinger.

68- Thirwall A.P.(1989), '' trade and development growth with special reference to developing economies'', 4ed English language book society, Macmillan, pp353-387.

69- Wei. S,j (1996), ''foreign direct investisment in china :soures and consequences,dans ito Krueger,a!o,financial deregulation and integration in east asia'', NBER, the university of Chicago press.

70- Sandra poncet (2007), '' F.D.I in china spillovers and impact on growth'', the world economy.

71- Demuger s;(1996),'' differences regionales de la croissance industrielle en chine'', revue d'economie du developpement, juin.

72- Chen yu (2002),'' croissance de la productivité dans l'industrie manufacturière chinoise : le rôle de l'investissement direct étranger'', économie internationale ,2002/4, No.92.

73- Demuger s,(2000), '' ouverture économique et croissance économique en chine, études du centre de développement OCDE'', paris mars.

74- MaryAmiti, CarolineFreund (2007), '' An Anatomy of China's Export Growth'', Paper presented at the Trade Conference, Research Department Hosted by the International Monetary Fund Washington, DC-April 6, 2007.

75- Li Cui and Murtaza Syed(2007),'' Is China Changing its Stripes? The Shifting Structure of China's External Trade and its Implications'', Paper presented at the Trade Conference, Research Department Hosted by the International Monetary Fund,Washington, DC-April 6, 2007.

76- Lemoine,Unal-Kesenci D (2002), '' Chine : spécialisation internationale et rattrapage téchnologique'' , Economie Internationale, 92.

77- Synthesis Report (2007), '' OECD Reviews of Innovation Policy'', China, 2007.

78- Li Cui and Murtaza Syed (2007),'' The Shifting Structure of China's Trade and Production'', IMF Working Paper. WP/07/214, International Monetary Fund, September (2007).

79- Mary Amiti and Caroline Freund(2007), '' *China's Export Boom''*, Finance And Development, September, Vol.44, N0.3.

80- Stéphane Cieniewski (2006), ‘’ Chine-Asie : Ver La remise En Cause Du Gagnant-Gagnant ?’’, Réunion Asie du Nord des CCE, 14 mars 2006.

81- Françoise LEMOINE et d’autres, ‘’ La montée de la Chine dans les échanges mondiaux’’, Régionalisation Et Mondialisation, CEPII.

82- Li Cui and Murtaza Syed (2007),’’ The Shifting Structure of China’s Trade and Production’’, IMF Working Paper, WP/07/214,International Monetary Fund.

83- Sheng L (2003), ‘’ China-ASEAN Free Trade Area : Origins, development and Strategic Motivations’’, ISEAS Working Paper :international Politics and Security issues Series No1(2003), Institute of Southeast Asian Studies, Singapour.

Theses:

1- Vyas Kumar Beedassy (2001),’’ Etude sur Le lien Causal Entre L'exportation et la Production Dans Certaines Industries Manufacturières Du Canada’’, thèse présentée a la faculté des étude supérieures et de la recherche en vue de l’obtention de la maitrise d es arts en économie .

2- Nadia Lemzoudi(2005),’’ L’impact du degré d’ouverture sur la croissance économique: Cas de six pays d’Afrique de l’Ouest’’, Rapport de recherche en vue de l’obtention de la maitrise en sciences économiques, université de Montréal, décembre.2005

ملخص:

إن فشل السياسات الاقتصادية التي انتهجتها البلدان النامية و رغبتها في اللحاق بالدول المتقدمة و ضمان تطورها عن طريق الانفتاح على اقتصاد السوق، دفعها إلى تحرير و عولمة التبادلات الخارجية، مما أدى إلى تغيير الاستراتجيات الاقتصادية للعديد من الدول و خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي قامت برفع جميع الحواجز على تحرك السلع و الخدمات و الاستثمارات الأجنبية.

و تكمن دوافع الانفتاح على الخارج في الأثر الذي يمكن أن يخلفه على النمو الاقتصادي. و الملاحظ أن الاندماج في الاقتصاد العالمي يأتي من فكرة بان هذا الاندماج ينتج عوائد في شكل تحويلات تكنولوجية و آثار خارجية موجبة. و يدعم رومر(1993) وجود فجوة معرفية (idea gaps) بين الدول الفقيرة و الدول الغنية، كما انه لاحظ بان الانفتاح (تحرير التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية) بإمكانه تسهيل تحويل التكنولوجيا و التعلم عن طريق الممارسة، و بإمكان هذه التحويلات أن تنتج عوائد خارجية لاقتصادياتها. و من جهة أخرى ينادي اقتصاديون آخرون بان هذا الانفتاح من شانه أن يؤدي إلى تطوير إنتاجية جميع المؤسسات و ليس فقط تلك التي استفادت من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

و بهذا فهناك عدة أسباب تسمح بالاعتقاد بوجود علاقة سببية بين الانفتاح و النمو الاقتصادي. فهل هذا ممكن في جميع الحالات؟

في ما يتعلق بالنتائج التطبيقية، فإنها هي الأخرى لم تكن متماثلة. إذ بينت العديد من الدراسات في العديد من البلدان بان الانفتاح ليس له أي اثر على النمو الاقتصادي. بحيث لا يتم أي تحويل للعوائد الخارجية المترتبة عن الشركات الأجنبية نحو المؤسسات المحلية. في حين أكدت دراسات أخرى بوجود تأثير موجب للتحرير الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول المتطورة و الدول النامية.

و يعود الاختلاف في الآراء حول اثر التحرير الاقتصادي على النمو الاقتصادي سبب اختيارنا لهذا الموضوع، و قد اتخذنا من الصين مجالا للتطبيق، كونها البلد الذي حقق معدلات نمو عالية جدا منذ بداية مرحلة التحرير و الانفتاح.

الكلمات المفتاحية: التحرير الاقتصادي، الانفتاح الاقتصادي، نظريات النمو، تحرير التجارة الخارجية، تحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

Résumé :

Avec l'échec des politiques économiques préconisés par la plupart des P.V.D et afin de rattraper le retard qui les sépare des pays avancés et de garantir leurs développement par l'ouverture à l'économie de marché. La libération et la mondialisation des échanges, nous assistons de plus en plus au changement des stratégies économique de plusieurs pays et essentiellement ceux en développement qui lèvent toutes les restrictions sur la circulation des biens et services et les investissements étrangers.

Cet ouverture sur l'extérieure devrait trouver sa raison d'être dans l'effet qu'elle a sur la croissance économique, force est de constater que dans une économie, l'insertion dans une économie mondiale dérive fréquemment de l'idée que cette insertion produit des externalités sous forme de transfert de technologies et spillovers. Romer (1993) soutient qu'il y a un important " idea graps" entre les pays riches et les pays pauvres, et note que l'ouverture (commerce + investissement) peut faciliter les transferts technologiques et le savoir faire vers les pays pauvres. Ces transferts peuvent résulter les spillovers substantiels pour leurs économies. D'autre économistes soulignent que cette ouverture développent la productivité de toute les entreprises et non seulement celles qui ont bénéficie de l'I.D.E.

Ainsi il y a plusieurs raisons de croire qu'il y a un lien causal entre ouverture et croissance économique, en est il ainsi dans tous les cas ?

Les résultats des travaux empiriques sont tout aussi mitigés. Plusieurs études ont démontré que dans certains pays, l'ouverture n'a aucun impact positif sur la croissance. Ils n'ont pas trouvé de réel transfert de spillovers des entreprises étrangers vers les entreprises locales. D'autres travaux ont affirmé que l'ouverture a un impact positif sur la croissance aussi bien dans les pays développé et en développement.

Toutes ces plaidoirs contradictoires entre témoins à charge et ceux à décharge de l'impact de l'ouverture sur la croissance économique ont suscité notre curiosité et nous ont incité à poser la question de savoir si l'ouverture avait réellement un quelconque impact sur la croissance de l'économie ? Pour mener à terme notre démarche, nous avant ciblé la chine populaire le pays qui réalise un taux de croissance très élevé depuis son ouverture.

Mots clefs: libération économique - ouverture économique – théorie de croissance – libération de commerce extérieure – libération d'investissement direct étranger.

Abstract

Lately several underdeveloped countries have been exposed to the failure of their economical policies towards the liberalization and free trade. In order to deal with this failure and the economical gap which separates them from industrialized countries, various strategies are applied to remove all restrictions on the circulation of goods, services and the foreign investments.

The removal of the restrictions and liberalization has an effective impact on the economical growth through transfer of technologies and spillover. Romer (1993) supports that there is an important "idea gap" between the rich and the poor countries, and noticed that the opening (trade investment) can make easier the transfer of technologies and expertise towards the poor countries. These transfers can result into substantial spillovers for their economical wealth. Other economists believe that this opening increases the productivity of different companies, not only those which have benefited from I.D.E.

Indeed, there are several reasons to believe there is a strong link between opening and rapid economic growth, and more important is this always correct? Several empirical studies showed that in certain countries, the opening has no positive impact on the economical growth. Moreover, they did not find real transfer of spillovers from foreign businesses towards the local ones. Other studies maintained that the liberalization of the economical system often has a positive impact on growth, both for the industrialized and not industrialized countries.

The contradictory in the analyses between protagonist and antagonist about the impact of the opening of the economic system in order to achieve rapid growth raised our curiosity and encourages us to question this issue. As a basis for further investigation, we choose China , which has accomplished a significantly economical growth since its opening.

Keywords: economical liberalization – economical opening – theory of growth – Liberalization of foreign trade - Liberalization of foreign direct investment.